

" The impact of collecting financial dues on financial
stability: an applied study on private sector companies
in the Kingdom of Saudi Arabia"

" اثر تحصيل المستحقات المالية على الاستقرار المالي دراسة تطبيقية على
الشركات في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية"

إعداد الطالب:

مريم أحمد محمد صفحي

الرقم الجامعي:

243001101

إشراف:

د الفيصّل عبد الحميد محمد حسن

د. فايز جراد

2025



إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي العزيزين، اللذين كانا لي مصدر دعم وإلهام طوال حياتي. إلى والدتي، التي كانت لي الحافز الدائم بتشجيعها ومحبتها، وإلى والدي الذي علمني معنى المثابرة والعمل الجاد إلى أساتذتي الأفاضل، الذين قدموا لي كل ما يمكن من علم ونصح وإرشاد وكانوا لي خير مرشدين ومعلمين، أهدي هذا العمل تعبير اعترافي بجميلهم إلى زملائي وأصدقائي، الذين وقفوا بجاني وكانوا لي عوناً وسنداً، أهدي هذا العمل كتعبير عن شكري وامتناني لكل الدعم والتشجيع الذي تلقيته منهم و أخيراً أهدي هذا العمل لكل من ساهم في نجاحي ودعمني على مدار هذه الرحلة، سائلاً الله أن يجعل هذا الإنجاز خطوة نحو تحقيق المزيد من النجاح والتقدم.

مَشْكُرَاتٌ وَقَفَاتٌ

الحمد لله الذي وفقني وأعاني على إتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى والدي العزيزين اللذين كان لهما الفضل الأكبر في دعمي وتحفيزي طوال مسيرتي. لقد كانت دعواتهما ودعمهما المعنوي والنفسي القوة الدافعة التي مكنتني من تحقيق هذا الإنجاز .

أود أن أشكر أساتذتي الكرام، وخاصة مشرف رسالتي الذين قدموا لي الدعم والإرشاد العلمي، وساهموا بتوجيهاتهم القيمة في إتمام هذا البحث. لقد كان لخبرتهم وتوجيهاتهم دور كبير في صياغة هذا العمل.

د الفیصل عبد الحمید محمد حسن

د. فايز جراد

أشكر زملائي وأصدقائي الذين كانوا لي عوناً وسنداً خلال مسيرتي الأكاديمية. إن دعمهم وتشجيعهم كان لهما الأثر الإيجابي في تجاوز كل التحديات.

وأخيراً. أتقدم بالشكر لكل من ساهم بكلمة أو نصيحة أو دعم في إنجاز هذا العمل ، سائلاً الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والنجاح، وأن يجعل هذا العمل نافعا ومثمرا.

Abstract

This research aims to examine the impact of receivables collection efficiency on the financial stability of private sector companies in the Kingdom of Saudi Arabia. Financial collection plays a crucial role in maintaining cash liquidity and enhancing company solvency, especially in light of the economic transformations led by Vision 2030 and the growing financial challenges facing private companies.

The study adopts a descriptive analytical approach and relies on primary data collected through a structured questionnaire distributed to 124 participants working in the finance and accounting departments of various private companies. Key topics discussed include the quality of receivables data, credit policies, internal collection procedures, late payments, and the impact of collection on cash flow and financial stability.

The results reveal a strong positive relationship between the efficiency of collection practices and financial stability indicators. Companies with independent collection departments, robust digital accounting systems, and clear credit policies demonstrated better liquidity, lower financial risk, and greater resilience compared to other companies.

The study concludes with a set of recommendations, emphasizing the importance of enhancing data accuracy, adopting digital tools, incentivizing early payment, and developing integrated collection strategies that align with financial and strategic objectives, thereby enhancing business continuity and sustainable growth.

المخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر كفاءة تحصيل المستحقات على الاستقرار المالي لشركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. يلعب التحصيل المالي دورًا حاسمًا في الحفاظ على السيولة النقدية وتعزيز ملاءة الشركة، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية التي تقودها رؤية ٢٠٣٠ والتحديات المالية المتنامية التي تواجهها الشركات الخاصة.

تعتمد الدراسة على منهج وصفي تحليلي، وتعتمد على بيانات أولية جُمعت من خلال استبيان مُهيكل وُزِعَ على ١٢٤ مشاركًا يعملون في إدارات المالية والمحاسبة في مختلف الشركات الخاصة. تشمل المواضيع الرئيسية التي تمت مناقشتها جودة بيانات المستحقات، وسياسات الائتمان، وإجراءات التحصيل الداخلية، والمدفوعات المتأخرة، وتأثير التحصيل على التدفقات النقدية والاستقرار المالي.

تكشف النتائج عن وجود علاقة إيجابية قوية بين كفاءة ممارسات التحصيل ومؤشرات الاستقرار المالي. أظهرت الشركات التي تتمتع بأقسام تحصيل مستقلة، وأنظمة محاسبة رقمية متينة، وسياسات ائتمانية واضحة، سيولة أفضل، ومخاطر مالية أقل، ومرونة أفضل مقارنةً بالشركات الأخرى.

ويخلص البحث إلى مجموعة من التوصيات، مؤكدةً على أهمية تعزيز دقة البيانات، وتبني الأدوات الرقمية، وتحفيز الدفع المبكر، وتطوير استراتيجيات تحصيل متكاملة تتوافق مع الأهداف المالية والاستراتيجية، وبالتالي تعزيز استمرارية الأعمال والنمو المستدام.

المحتويات

١٤.....	الفصل الأول:
١٤.....	الإطار العام للدراسة (The general framework of the study)
١٥.....	١-١ المقدمة (Introduction):
١٦.....	٢-١ مشكلة الدراسة (The problem of the study):
١٨.....	٣-١ أهداف الدراسة (he objectives of the study) :
١٩.....	٤-١ أهمية الدراسة (The importance of the study) :
١٩.....	٥-١ المنهجية (Methodology):
٢٢.....	الفصل الثاني:
٢٢.....	الادب النظري للدراسة (Theoretical literature of the study) :
٢٣.....	١-١-٢ تعريف التحصيل المالي :
٢٣.....	٢-١-٢ أهمية التحصيل المالي في الشركات والمؤسسات :
٢٤.....	٣-١-٢ أنواع المستحقات المالية
٢٤.....	١-٣-١-٢ المستحقات التجارية
٢٤.....	١-٣-١-٢ المستحقات الشخصية
٢٥.....	٤-١-٢ اختلاف آليات التحصيل بناءً على نوع الدين:
٢٥.....	٥-١-٢ أساليب التحصيل في الشركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية:
٢٧.....	٦-١-٢ دور قسم التحصيل في المنظمات):
٢٨.....	٧-١-٢ أهمية وجود قسم تحصيل قوي في المنظمة :
٢٩.....	٨-١-٢ العلاقة بين التحصيل المالي والسيولة النقدية .
٣٠.....	٩-١-٢ أهمية التحصيل المالي في بيئة الأعمال:
٣٢.....	١١-١-٢ آليات التحصيل وتأثيرها على السيولة وربحية الشركات:
٣٢.....	١٢-١-٢ دور التكنولوجيا والرقمنة في تحسين التحصيل المالي:
٣٤.....	١-٢-٢ مفهوم الاستقرار المالي:

٣٥..... ٢-٢-٢ خصائص الاستقرار المالي:

٣٥..... ٣-٢-٢ الإجراءات التي تُسهم في تحقيق الاستقرار المالي:

٣٦..... ٤-٢-٢ مؤشرات الاستقرار المالي:

٣-٢ العلاقة بين التحصيل المالي والاستقرار المالي (The relationship between financial

٣٩..... (achievement and financial stability

٣٩..... ١-٣-٢ علاقة التحصيل المالي بالاستقرار المالي:

٣٩..... ٢-٣-٢ إسهام التحصيل المالي في تعزيز الاستقرار المالي:

٣٩..... ٣-٣-٢ التفاعل بين السيولة والتحصيل والاستقرار المالي:

٤١..... ٤-٢ مخاطر التدفق النقدي (Cash Flow Risks)

٤١..... ١-٤-٢ مفهوم مخاطر التدفق النقدي وأهميتها :

٤١..... ٢-٤-٢ المخاطر الناتجة عن عدم استقرار التدفقات النقدية :

٤١..... ٢-٤-٢ أثر تقلبات التدفقات النقدية على الأداء المالي:

٤١..... ٤-٤-٢ طرق قياس وتخفيف مخاطر التدفق النقدي :

٤٢..... ٥-٤-٢ العوامل المؤثرة في استقرار التدفقات النقدية :

٤٢..... ٦-٤-٢ آثار تقلبات التدفق النقدي على الربحية والسيولة والملاءة المالية :

٤٢..... ٧-٤-٢ دراسات حالة واستراتيجيات ناجحة لإدارة مخاطر التدفق النقدي :

٤٣..... ٨-٤-٢ توصيات لإدارة المخاطر وتحقيق استقرار التدفقات النقدية:

٥-٢ أثر تأخر التحصيل على الالتزامات المالية (The effect of delayed payment on financial

٤٤..... (obligations

٦-٢ الاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص (Financial stability in private sector companies)

٤٥.....

٧-٢ تحليل حالات واقعية لتحسين التحصيل المالي وأثره على الاستقرار المالي في الشركات

السعودية) Analysis of real cases to improve financial performance and its impact on

٤٦..... (financial stability in Saudi companies.

٤٧..... ١-٧-٢ دراسة حالة شركة رضوى للتجارة (Radwa Trading Company)

٤٧..... ١-١-٧-٢ سياسات الائتمان المتبعة.

٤٧.....	٢-١-٧-٢ طور الحسابات المدينة خلال الفترة (2016-2019)
٤٧.....	٣-١-٧-٢ أثر تراكم الحسابات المدينة على الاستقرار المالي
٤٨.....	٤-١-٧-٢ الدروس المستفادة من الحالة
٤٨.....	٢-٧-٢ دراسة حالة: نظام Beveron Smart Debt Collection وتحول الشركات السعودية في إدارة الحسابات المدينة
٤٩.....	١-٢-٧-٢ أهداف النظام وفوائده التشغيلية
٤٩.....	٢-٢-٧-٢ أثر النظام على الاستقرار المالي
٥٠.....	٣-٢-٧-٢ تعزيز العلاقة مع العملاء
٥٠.....	٤-٢-٧-٢ أهمية الدراسة في السياق السعودي
٥٠.....	٣-٧-٢ الربط بين الحالتين: من التحديات إلى الحلول الذكية
٥٢.....	٤-٧-٢ الدروس المستفادة من الحالتين
٥٤.....	٨-٢ الدراسات سابقة (Review of previous studies):
٥٧.....	١-٨-٢ التعليق العام على الدراسات السابقة :
٥٧.....	٢-٨-٢ أوجه التميز في البحث الحالي:
٥٨.....	٩-٢ فرضيات الدراسة:
٦٠.....	الفصل الثالث:
٦٠.....	الدراسة التطبيقية (The applied study)
٦٢.....	١-٣ أداة الدراسة: الاستبيان
٦٢.....	١-١-٣ تصميم الأداة
٦٣.....	٢-١-٣ طريقة توزيع الاستبيان
٦٣.....	٣-١-٣ عينة الدراسة، ومصادر البيانات
٦٤.....	٢-٣ تحليل الخصائص العامة للعينة
٦٤.....	٣-١-٢-٣ القطاع الذي تنتمي إليه الشركات
٦٦.....	٢-١-٢-٣ عدد الموظفين في الشركة
٦٨.....	٣-١-٢-٣ عمر الشركة (مدة نشاطها في السوق)

٧٠.....	٣-٢-١-٤ وجود قسم تحصيل مستقل داخل الشركة
٧١.....	٣-٢-٢-٢ محور إدارة وتحصيل المستحقات
٧٢.....	٣-٢-٢-١ ما هي الوسائل الأساسية للتحصيل المالي في شركتكم؟
٧٣.....	٣-٢-٢-٢ هل تعتمد الشركة سياسة ائتمان واضحة للعملاء؟
٧٤.....	٣-٢-٢-٣ ما هي المدة المتوسطة لتحصيل المستحقات من العملاء؟
٧٥.....	٣-٢-٢-٤ ما نسبة الذمم المدينة المتعثرة من إجمالي المبيعات الآجلة؟
٧٧.....	٣-٢-٢-٥ هل يتم تقديم حوافز للعملاء للسداد المبكر؟
٧٧.....	٣-٢-٢-٦ هل تستخدم شركتكم برنامج محاسبي لمتابعة الذمم المدينة؟
٧٨.....	٣-٢-٣ محور جودة البيانات والاستحقاقات المحاسبية
٧٩.....	٣-٢-٣-١ هل يتم تسجيل المستحقات في النظام المحاسبي بناءً على إيرادات فعلية محققة؟
٨٠.....	٣-٢-٣-٢ هل يتم إعداد مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها؟
٨١.....	٣-٢-٣-٣ هل تقوم الإدارة بمراجعة دورية لحسابات العملاء والذمم المدينة؟
٨٣.....	٣-٢-٤ محور الاستقرار المالي والتدفقات النقدية
٨٣.....	٣-٢-٤-١ إلى أي مدى تتأثر التدفقات النقدية بفعالية التحصيل المالي؟
٨٥.....	٣-٢-٤-٣ هل ترى أن التحصيل المالي يمثل أحد عوامل الاستقرار المالي في الشركة؟
٨٧.....	٣-٢-٤-٤ ما أهم التحديات التي تواجه شركتكم في تحصيل المستحقات؟
٨٨.....	٣-٢-٥ تحليل الأسئلة المفتوحة
	٣-٣ مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة (Discussion of the results related to the study)
٩٠.....	(hypotheses)
	٣-٣-١ مناقشة الفرض الرئيس الأول: العلاقة بين كفاءة تحصيل المستحقات المالية والاستقرار المالي
٩٠.....	
	٣-٣-٢ مناقشة الفرض الرئيس الثاني: العلاقة بين الإجراءات الإدارية الداخلية وكفاءة تحصيل
٩٠.....	المستحقات المالية
	٣-٤ التحديات والمعوقات المؤثرة في التحصيل المالي (The challenges and obstacles affecting
٩٠.....	financial performance)

٩١.....	٥-٣ توصيات بناءً على نتائج الدراسة (Recommendations based on the study results)
٩٢.....	الفصل الرابع:
٩٢.....	الخاتمة والنتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية المقترحة
٩٣.....	١-٤ النتائج
٩٤.....	١-١-٤ مناقشة النتائج
٩٥.....	٢-٤ الخاتمة
٩٥.....	٣-٤ التوصيات
٩٦.....	٤-٤ الدراسات المستقبلية المقترحة
٩٧.....	المراجع :
٩٩.....	References

الجدول:

٤٧.....	جدول ١ تطور الرصيد الكلي للحسابات المدينة لشركة رضوى للتجارة (٢٠١٦-٢٠١٩)
٤٨.....	جدول ٢ الخسائر الناتجة عن الذمم المدينة المتأخرة (٢٠١٦-٢٠١٧)
٦٤.....	جدول ٣ توزيع العينة حسب القطاع
٦٦.....	جدول ٤ توزيع الشركات حسب عدد الموظفين
٦٨.....	جدول ٥ توزيع الشركات حسب عمرها
٧٠.....	جدول ٦ وجود قسم تحصيل مستقل داخل الشركة
٧٢.....	جدول ٧ الوسائل الأساسية المستخدمة في التحصيل المالي داخل الشركات
٧٣.....	جدول ٨ وجود سياسة ائتمان واضحة
٧٤.....	جدول ٩ المدة المتوسطة لتحصيل المستحقات
٧٥.....	جدول ١٠ نسبة الذمم المدينة المتعثرة
٧٧.....	جدول ١١ تقديم حوافز للسداد المبكر
٧٧.....	جدول ١٢ استخدام برنامج محاسبي لمتابعة الذمم
٧٩.....	جدول ١٣ تسجيل المستحقات وفق إيرادات فعلية
٨٠.....	جدول ١٤ إعداد مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها
٨١.....	جدول ١٥ دورية مراجعة الإدارة لحسابات العملاء والذمم المدينة
٨٣.....	جدول ١٦ مدى تأثير التدفقات النقدية بفعالية التحصيل المالي
٨٤.....	جدول ١٧ مدى قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيدها
٨٦.....	جدول ١٨ آراء الموظفين حول دور التحصيل المالي في تعزيز الاستقرار المالي للشركة
٨٧.....	جدول ١٩ التحديات التي تواجه الشركات في تحصيل المستحقا

الاشكال:

- شكل ١ التوزيع القطاعي لعينة الدراسة ٦٥
- شكل ٢ توزيع الشركات حسب عدد الموظفين العاملين بها ٦٧
- شكل ٣ توزيع الشركات حسب عمرها ٦٩
- شكل ٤ يوضح ما إذا كانت الشركات تمتلك قسماً مخصصاً لإدارة التحصيل ٧٠
- شكل ٥ الوسائل الأساسية المستخدمة في التحصيل المالي داخل الشركات ٧٢
- شكل ٦ مدى وجود سياسة ائتمان واضحة لدى الشرك ٧٣
- شكل ٧ المدة المتوسطة لتحصيل المستحقات من العملاء ٧٤
- شكل ٨ نسبة الذمم المدينة المتعثرة من إجمالي المبيعات الآجلة ٧٦
- شكل ١٠ استخدام برنامج محاسبي لمتابعة الذمم المدينة ٧٨
- شكل ١١ تسجيل المستحقات وفق إيرادات فعلية ٨٠
- شكل ١٢ توزيع آراء المشاركين حول إعداد مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ٨١
- شكل ١٣ توزيع آراء المشاركين حول دورية مراجعة حسابات العملاء والذمم المدينة ٨٢
- شكل ١٤ توزيع آراء المشاركين حول تأثير التحصيل المالي على التدفقات النقدية ٨٣
- شكل ١٥ توزيع آراء الموظفين حول انتظام الشركات في سداد التزاماته ٨٥
- شكل ١٦ توزيع استجابات المشاركين حول العلاقة بين التحصيل المالي والاستقرار المالي ٨٦
- شكل ١٧ توزيع آراء الموظفين حول التحديات التي تواجه الشركات في تحصيل المستحقات ٨٧

الفصل الأول:

**الإطار العام للدراسة) The general framework
(of the study**

١-١ المقدمة (Introduction):

يُعدّ تحصيل المستحقات المالية أحد المكونات الجوهرية لإدارة رأس المال العامل في الشركات، نظراً لما له من دور مباشر في تعزيز السيولة التشغيلية، وتحقيق الاستقرار المالي، وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي. فالتحصيل الفعّال للمستحقات لا يسهم فقط في تحسين التدفقات النقدية، بل يدعم أيضاً قدرة المنشآت على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، ويُخفف من الضغوط التمويلية، مما يُعزز من استقرار الوضع المالي العام للشركة.

وفي بيئة أعمال تتسم بالتغير السريع والتحديات المالية المتزايدة، يكتسب موضوع التحصيل أهمية خاصة، خصوصاً في شركات القطاع الخاص التي تُعدّ المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

رغم الأهمية المحورية لهذا الموضوع، فإن العديد من الدراسات السابقة ركزت على علاقة التحصيل بالمؤشرات المالية الجزئية مثل الربحية أو القيمة السوقية، بينما لم يُعطَ الاستقرار المالي كمتغير مركب يشمل السيولة والملاءة ومستوى المديونية الاهتمام الكافي، خاصة في السياق السعودي. فقد كشفت دراسة (Alalami & Hakim (2021 أن تأخر تحصيل الحسابات المدينة في إحدى الشركات السعودية أدى إلى تراجع كبير في مستويات السيولة النقدية، مما انعكس سلباً على قيمتها السوقية، في حين توصلت دراسة (2022) "Firm Performance of Saudi Manufacturers" إلى وجود علاقة سلبية بين طول فترة التحصيل ومستوى الأداء المالي في الشركات الصناعية السعودية، ما يوضح وجود تأثير حقيقي لتحصيل المستحقات على الكفاءة التشغيلية .

أما في السياقات الإقليمية والدولية، فقد أثبتت دراسات أخرى - مثل (Kadioglu et al (2017 على شركات تركية، و (Abughniem et al. (2020 على شركات أردنية - أن ضعف التحصيل يؤدي إلى نقص في التدفقات النقدية وزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي، ما يخلق فجوات في الهيكل المالي للمنشآت ويُضعف من استقرارها المالي. وتدعم دراسة (Eissa et al. (2023 هذا الطرح، حيث خلصت إلى أن تطبيق استراتيجيات تحصيل فعالة يُعزز من السيولة ويُقلل من الحاجة إلى الاقتراض قصير الأجل، مما يدعم الاستقرار المالي.

كما أكدت دراسة (Ahmed (2022 أهمية جودة بيانات الحسابات المدينة ودقتها في تعزيز فعالية التخطيط المالي واتخاذ القرار، ما يوضح أن التحصيل لا يمثل مجرد عملية محاسبية، بل أداة استراتيجية تُؤثر على قدرة المنشأة في التحكم في التزاماتها المالية. من خلال مراجعة هذه الدراسات، يمكن ملاحظة وجود فجوة معرفية واضحة تتمثل في غياب دراسات تطبيقية شاملة تربط بين مؤشرات

التحصيل المالي (مثل فترة التحصيل ونسبة الديون المدومة) ومؤشرات الاستقرار المالي (كالسيولة، والملاءة، والاعتماد على التمويل الخارجي) ضمن البيئة السعودية.

كما أن معظم الدراسات ركزت على قطاعات أو شركات محددة، مما يحد من إمكانية تعميم نتائجها على نطاق أوسع من شركات القطاع الخاص. بناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى سد هذه الفجوة من خلال دراسة أثر تحصيل المستحقات المالية على الاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، وذلك عبر تحليل العلاقة بين مؤشرات التحصيل ومكونات الاستقرار المالي ضمن إطار تطبيقي يعكس الواقع المحلي.

كما يهدف البحث إلى تقديم توصيات عملية لصنّاع القرار المالي والإداري في الشركات السعودية، تساعدهم على تطوير استراتيجيات تحصيل فعالة تسهم في تعزيز الأداء المالي وتحقيق الاستدامة، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ في دعم القطاع الخاص وتحقيق التوازن المالي.

١-٢ مشكلة الدراسة (The problem of the study):

على الرغم من الجهود المتزايدة التي تبذلها الجهات التنظيمية والمؤسسات في المملكة العربية السعودية لتطوير أنظمة تحصيل المستحقات المالية وتعزيز البنية التحتية للمدفوعات، لا تزال العديد من شركات القطاع الخاص تواجه تحديات كبيرة في كفاءة وفعالية تحصيل مستحقاتها المالية. هذه التحديات تؤدي إلى تأخر تحصيل الحسابات المدينة، وزيادة نسبة الديون المدومة، مما يؤثر سلباً على التدفقات النقدية ويضعف قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية، مما يهدد استقرارها المالي ومرونتها في مواجهة الضغوط الاقتصادية.

وقد أظهرت الدراسات السابقة نتائج متباينة حول تأثير تحصيل المستحقات على الأداء المالي للشركات. فبينما أكدت بعض الدراسات مثل (Alalami & Hakim, 2021) و (Eissa et al., 2023) أن ضعف تحصيل المستحقات يضعف السيولة ويهدد استقرار الشركات، ركزت دراسات أخرى على مؤشرات مالية محددة كالقيمة السوقية أو الربحية دون تناول الاستقرار المالي بشكل شامل. كما أن معظم هذه الدراسات اقتصرَت على بيانات اقتصادية مختلفة أو قطاعات محددة، مع غياب دراسات تطبيقية شاملة تدرس العلاقة بين تحصيل المستحقات والاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص السعودية، خصوصاً في ظل التحولات الاقتصادية المرتبطة برؤية المملكة ٢٠٣٠.

تتمثل مشكلة الدراسة إذًا في نقص الفهم العلمي والتطبيقي للعلاقة بين كفاءة تحصيل المستحقات المالية والاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص بالمملكة، مع غياب بيانات وتحليل ميداني شامل يوضح كيفية تأثير مؤشرات التحصيل المختلفة مثل فترة التحصيل ونسبة الديون المدومة على مؤشرات الاستقرار المالي (السيولة، الملاءة، المديونية). هذا النقص يعيق قدرة الشركات على تطوير سياسات مالية وإدارية فعالة تمكنها من مواجهة التحديات

المالية، مما يستدعي إجراء دراسة تطبيقية توضح هذه العلاقة في سياق السوق السعودي وتوفر أدلة علمية تدعم صناع القرار في تحسين ممارسات التحصيل لتعزيز الاستدامة المالية.

وبناءً عليه، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال فحص أثر تحصيل المستحقات المالية على الاستقرار المالي لشركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على متغيرات التحصيل ومؤشرات الاستقرار المالي، مما يساهم في إثراء المعرفة العلمية وتقديم توصيات عملية تتوافق مع مستهدفات رؤية ٢٠٣٠.

وعلى هذا تتمثل التساؤلات البحثية فيما يلي:

يتمثل السؤال الرئيسي لهذه الدراسة في:

كيف يؤثر تحصيل المستحقات المالية على استقرار الوضع المالي لشركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

١. ما هو الدور الذي تلعبه مؤشرات تحصيل المستحقات مثل فترة التحصيل ونسبة الديون المدومة في

تحديد مستوى الاستقرار المالي لشركات القطاع الخاص؟

٢. كيف تؤثر كفاءة تحصيل المستحقات على السيولة والملاءة المالية لهذه الشركات؟

٣. ما العلاقة بين ضعف تحصيل المستحقات وزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي في شركات القطاع

الخاص؟

٤. كيف يمكن تحسين استراتيجيات التحصيل لدعم الاستدامة المالية لشركات القطاع الخاص في ضوء

مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

١-٣ أهداف الدراسة (he objectives of the study) :

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في: تحليل أثر تحصيل المستحقات المالية على مستوى الاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، من خلال تقييم العلاقة بين كفاءة التحصيل ومؤشرات الاستقرار المالي اعتمادًا على بيانات الاستبيان.

وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية :

١. تحليل أثر فترة تحصيل الذمم المدينة على مستوى السيولة المالية في شركات القطاع الخاص بناءً على آراء ومعلومات المشاركين في الاستبيان .
٢. دراسة أثر نسبة الديون المعدومة على الملاءة المالية لدى شركات القطاع الخاص من خلال تقييم البيانات المستقاة من الاستبيان .
٣. تقييم تأثير ضعف تحصيل المستحقات على اعتماد الشركات على التمويل الخارجي باستخدام نتائج الاستبيان .
٤. تحديد أثر كفاءة تحصيل المستحقات المالية على مؤشرات الأداء المالي المرتبطة بالاستقرار المالي اعتمادًا على بيانات الاستبيان .
٥. اقتراح سياسات مالية وإدارية مستندة إلى نتائج الدراسة لتحسين تحصيل المستحقات وتعزيز الاستقرار المالي في بيئة القطاع الخاص السعودي.

١-٤ أهمية الدراسة (The importance of the study) :

تستمد هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

أولاً: الأهمية العلمية:

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها امتداداً للدراسات المحاسبية والمالية التي تناولت تحصيل المستحقات، إلا أنها - في حدود علم الباحث - تُعد من الدراسات القليلة التي تدمج بين تحصيل المستحقات المالية والاستقرار المالي كمفهوم مركّب في بيئة القطاع الخاص السعودي، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين مؤشرات التحصيل مثل فترة التحصيل ونسبة الديون المعدومة، ومؤشرات الاستقرار المالي مثل السيولة، والملاءة، ومستوى المديونية. كما تبرز أهمية الدراسة في تقديمها إطاراً نظرياً وعملياً يساهم في تطوير المعرفة المحاسبية حول دور التحصيل كأداة استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي، وبما يتماشى مع متغيرات البيئة الاقتصادية في المملكة.

ثانياً: الأهمية العملية

تتسجم هذه الدراسة مع التوجهات الوطنية نحو تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز الاستدامة المالية للقطاع الخاص، خاصة في ظل مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتكمن أهميتها العملية في قدرتها على تقديم نتائج وتوصيات تدعم متخذي القرار داخل المنشآت في تصميم سياسات تحصيل فعالة تحد من المخاطر المالية وتقلل الاعتماد على التمويل الخارجي. كما يمكن أن تُسهم في مساعدة الجهات التنظيمية والمهنية في تطوير الأطر الرقابية المتعلقة بإدارة الذمم المدينة، بما يضمن تعزيز الاستقرار المالي في السوق السعودي، ويدعم قدرة الشركات على التكيف مع التحديات الاقتصادية والمالية المتغيرة.

١-٥ المنهجية (Methodology):

أولاً: نوع الدراسة والمنهج المستخدم

تُعد هذه الدراسة تطبيقية كمية، تعتمد على المنهج الاستنباطي الوصفي التحليلي. بدأ الباحث بتحليل نظري للأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع تحصيل المستحقات المالية والاستقرار المالي. ثم تم الانتقال إلى المرحلة الميدانية لجمع البيانات باستخدام الاستبيان بهدف اختبار الفرضيات المطروحة.

ثانياً: حدود الدراسة

الحدود الموضوعية:

تركز الدراسة على العلاقة بين كفاءة تحصيل المستحقات المالية والاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص.

الحدود المكانية:

اقتصرت الدراسة على شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: تم جمع البيانات الميدانية خلال عام ٢٠٢٥.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في الإدارات المالية والمحاسبية في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. تم استخدام أسلوب العينة القصدية غير الاحتمالية لاختيار المشاركين، وبلغ عدد الاستجابات المستلمة ١٢٤ استجابة.

رابعاً: أداة الدراسة

تم استخدام الاستبيان الإلكتروني كأداة رئيسة لجمع البيانات الأولية، وقد صُمم الاستبيان لتغطية المحاور التالية:

١. البيانات العامة عن الشركة
٢. ممارسات التحصيل المالي
٣. جودة البيانات وإجراءات التحصيل .
٤. مؤشرات الاستقرار المالي
٥. التحديات والإجراءات الإدارية احتوى الاستبيان على أسئلة مغلقة بالإضافة إلى أسئلة مفتوحة لرصد الآراء والتحديات من وجهة نظر المشاركين.

خامساً: نوع البيانات

اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات:

البيانات الأولية:

التي تم جمعها مباشرة من أفراد العينة باستخدام أداة الاستبيان.

البيانات الثانوية:

من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة

سادساً: الإجراءات المتبعة :

تم إعداد الاستبيان بعد الاطلاع على الأدبيات السابقة، ثم عرضه على عدد من المحكمين لتحكيمه من حيث الصياغة والمحتوى، ومن ثم توزيعه إلكترونياً عبر منصة Google Forms ، مع ضمان سرية المعلومات والبيانات.

سابعًا: المقاييس المستخدمة

اعتمد الاستبيان على أسئلة مغلقة بنظام اختيار من متعدد وأسئلة مفتوحة لتجميع الآراء والتحديات من المشاركين.

ثامناً: اختبارات الصدق والثبات صدق الأداة:

صدق الأداة: تحقق من خلال تحكيم الأسئلة من قبل مجموعة من المختصين.

ثبات الأداة: لم يتم استخدام اختبارات إحصائية لثبات الأداة بسبب طبيعة البيانات والأسئلة البسيطة.

الفصل الثاني:

**الادب النظري للدراسة) Theoretical literature
: (of the study**

١-٢ التحصيل المالي: المفهوم والأهمية والإطار التنظيمي (Financial Collection:) (The Concept, Importance, and Regulatory Framework)

يُعتبر التحصيل المالي من العمليات الحيوية في إدارة الموارد المالية داخل الشركات والمؤسسات على اختلاف أنواعها وأحجامها. إذ يشكل هذا الجانب ركيزة أساسية لضمان استمرارية التدفقات النقدية التي تعتمد عليها المنشآت في تغطية نفقاتها التشغيلية والاستثمارية، مما يساهم في تعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها المالية والاستراتيجية. ويشمل التحصيل المالي عمليات متعددة تتعلق بجمع المستحقات والديون المالية المتراكمة لدى العملاء أو الجهات الأخرى، وهو ما يتطلب وجود نظام إداري وقانوني فعال لضمان استرداد هذه الأموال في الوقت المناسب وبأقل خسائر ممكنة. في هذا الفصل، سيتم التطرق إلى مفهوم التحصيل المالي وتعريفه بشكل مفصل، كما سيتم بيان أهميته ودوره في تعزيز الأداء المالي للمؤسسات، بالإضافة إلى استعراض الإطار التنظيمي والقانوني الذي يحكم عمليات التحصيل في بيئة العمل المعاصرة.

١-١-٢ تعريف التحصيل المالي :

يُعرف التحصيل المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها جمع المستحقات المالية المترتبة على الأفراد أو المؤسسات أو الشركات لصالح جهة دائنة، سواء كانت هذه المستحقات نتيجة خدمات مقدمة أو سلع مبيعة أو التزامات تعاقدية أخرى. ويُعد التحصيل المالي جزءاً جوهرياً من دورة العمل المالي في أي منشأة، إذ إن عدم استرداد هذه المستحقات في الوقت المحدد قد يؤدي إلى اضطراب في التدفقات النقدية، مما ينعكس سلباً على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية، ويؤثر في أدائها العام واستدامتها. ومن هذا المنطلق، فإن إدارة التحصيل بشكل فعال تُعد من أبرز أدوات إدارة السيولة ومراقبة المخاطر المالية، حيث تساهم في ضمان استقرار الوضع المالي للمؤسسة وتحقيق أهدافها التشغيلية والربحية. كما أن التحصيل لا يقتصر فقط على الجانب التنفيذي، بل يتضمن كذلك إطاراً قانونياً ينظم العلاقة بين الدائن والمدين، ويكفل حقوق جميع الأطراف ضمن ما تحدده الأنظمة واللوائح المعمول بها في الدولة.

١-٢-٢ أهمية التحصيل المالي في الشركات والمؤسسات :

١. ضمان التدفقات النقدية: التحصيل المنتظم للمستحقات يساهم في تدفق الأموال بشكل مستقر إلى خزانة الشركة، مما يضمن قدرتها على دفع رواتب الموظفين، والموردين، والنفقات التشغيلية الأخرى.
٢. تحقيق الاستدامة المالية: الشركات التي لا تدير عمليات التحصيل بفعالية تواجه مخاطر الإفلاس أو تعثر الأداء، حتى لو كانت تحقق أرباحاً محاسبية كبيرة، بسبب نقص السيولة الفعلية.
٣. تحسين إدارة المخاطر الائتمانية: من خلال التحصيل، تستطيع الشركات تقييم جدارة عملائها في الالتزام بالسداد، مما يتيح لها اتخاذ قرارات مستقبلية مدروسة فيما يتعلق بالبيع بالأجل أو التوسع في منح الائتمان.

٤. تقليل الخسائر الناجمة عن الديون المعدومة: التحصيل السريع والمنظم يقلل من احتمالية تحول المستحقات إلى ديون معدومة أو مشكوك في تحصيلها، وهو ما قد يؤثر سلبيًا على القوائم المالية.
٥. تعزيز العلاقات التعاقدية: يسهم التحصيل المهني في الحفاظ على علاقة صحية بين الشركة والعميل، من خلال اتباع إجراءات عادلة وواضحة وشفافة لتحصيل المستحقات دون الإضرار بالسمعة أو الثقة المتبادلة.

٣-١-٢ أنواع المستحقات المالية

تتعدد أنواع المستحقات المالية التي تتطلب عمليات تحصيل، وتختلف طبيعة هذه المستحقات باختلاف العلاقة التعاقدية بين الدائن والمدين، وكذلك حسب الجهة التي تُدين بالمال. يمكن تصنيف المستحقات المالية بشكل عام إلى نوعين رئيسيين

١-٣-١-٢ المستحقات التجارية

المستحقات التجارية هي المبالغ المالية التي تُستحق نتيجة لعمليات بيع منتجات أو تقديم خدمات بين الشركات أو بين الشركة وعملائها. هذه المستحقات تمثل حقوقًا للشركة مقابل قيمة مبيعاتها، وتكون عادةً متعلقة بعقود تجارية محددة بمدة زمنية للسداد.

تتسم المستحقات التجارية بطابعها التجاري والمهني، وقد تكون متغيرة القيمة حسب طبيعة العقد وشروط البيع. عملية تحصيل هذه المستحقات تتطلب متابعة دقيقة للدفعات، خاصة في حالة التعامل مع شركات متعددة العملاء، وذلك لتجنب التأخير أو التعثر في السداد.

غالبًا ما تستخدم الشركات أساليب مختلفة للتحصيل مثل التفاوض الودي مع العميل، أو اللجوء إلى الإجراء القانوني في حالة عدم السداد

١-٣-١-٢ المستحقات الشخصية

المستحقات الشخصية هي الأموال المستحقة على الأفراد، وتشمل عادة القروض الشخصية، بطاقات الائتمان، الأقساط، وغيرها من الديون التي يتحملها الأفراد لدى البنوك أو المؤسسات المالية.

هذه المستحقات تكون ذات طبيعة فردية، وتخضع لشروط وتعقيدات تختلف عن المستحقات التجارية.

عادةً ما تتضمن هذه المستحقات برامج تقسيط منتظمة، وأحيانًا ترتبط بضمانات شخصية أو عينية.

التحصيل في هذه الحالة يتطلب سياسات مرنة تأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية للمدين، مع إمكانية استخدام آليات مختلفة مثل التفاوض أو تنفيذ الأحكام القضائية.

٢-١-٤: اختلاف آليات التحصيل بناءً على نوع الدين:

تختلف آليات التحصيل بشكل ملحوظ بين المستحقات التجارية والشخصية، حيث:

في المستحقات التجارية، تميل الشركات إلى استخدام أساليب تسوية ودية أولية مثل إرسال تذكيرات أو التفاوض، مع إمكانية تصعيد الأمر قانونيًا إذا تعذر السداد.

أما المستحقات الشخصية، فقد تحتاج إلى التعامل بحساسية أكبر، مع اللجوء إلى طرق تحصيل متدرجة تشمل الدعم النفسي، التفاوض، وأخيرًا الإجراءات القضائية إن دعت الحاجة.

تُعد إدارة عملية التحصيل حسب نوع الدين من العوامل المهمة لضمان تحقيق أكبر نسبة استرداد ممكنة مع الحفاظ على العلاقة بين الطرفين وتقليل الخسائر المالية.

٢-١-٥: أساليب التحصيل في الشركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية:

تُعتبر عملية تحصيل المستحقات المالية من العملاء والشركاء التجاريين من أهم التحديات التي تواجه شركات القطاع الخاص، خصوصًا في ظل التوسع التجاري وزيادة حجم المعاملات المالية. إن اختيار الأساليب المناسبة لتحصيل المستحقات يسهم بشكل مباشر في تحسين السيولة المالية، وتقليل مخاطر التأخر في السداد، وبالتالي دعم الاستقرار المالي للشركة. لذلك، تسعى الشركات إلى استخدام أساليب متنوعة للتحصيل تتناسب مع طبيعة العلاقة مع العميل والظروف القانونية والتنظيمية في المملكة.

١. التحصيل الودي

يُعد التحصيل الودي الوسيلة الأولى والأكثر استخدامًا، ويعتمد على التفاوض المباشر والمراسلات الرسمية لتسوية الديون دون اللجوء إلى الإجراءات القانونية. تبدأ الشركات عادةً بمحاولة التواصل مع العملاء المتأخرين في السداد من خلال المكالمات الهاتفية أو الرسائل التذكيرية التي تحثهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية.

التفاوض والمراسلات الرسمية:

تشمل إرسال خطابات تذكير رسمية ورسائل بريد إلكتروني توضح المستحقات وموعدها، وتشجيع العميل على السداد الطوعي.

الإنذارات الخطية:

تُرسل إنذارات رسمية موثقة تبين المبلغ المستحق وتحذر من اتخاذ إجراءات قانونية في حالة عدم السداد، مما يعزز موقف الشركة إذا ما تطلب الأمر اللجوء للقضاء.

مزايا هذا الأسلوب:

يحافظ على العلاقة التجارية مع العميل. يقلل من التكاليف القانونية والوقت المستغرق. يتيح فرصاً لإعادة جدولة الدفعات أو تقديم تسهيلات.

القيود:

يعتمد بشكل كبير على تعاون العميل ورغبته في السداد، وقد يتعثر في حالة المماطلة المتعمدة.

٢. التحصيل القضائي

حين تقفل الطرق الودية، تلجأ الشركات إلى التحصيل القضائي لضمان استرداد حقوقها عبر النظام القانوني.

أمر الأداء: إجراء سريع يُستخدم لتحصيل الديون الموثقة، ويصدر من المحكمة التجارية بعد تقديم الطلب الإلكتروني، مع إعطاء المدين فترة اعتراض قصيرة.

الدعوى القضائية: تُرفع عندما يكون هناك اعتراض على أمر الأداء أو لمتابعة الدين بموجب إجراءات قضائية كاملة، تتضمن تقديم الوثائق والمرافعات القانونية، وينتهي بحكم قضائي ملزم بالسداد.

تنفيذ الأحكام: يشمل إجراءات الحجز على الأموال أو الأصول لمنع تهرب المدين.

التحصيل في حالات الإفلاس: يخضع لتسلسل قانوني خاص قد يؤثر على حصة الدائنين.

مزايا التحصيل القضائي:

- إلزامية التنفيذ عبر السلطات القضائية.
- حماية حقوق الشركة وفق النظام السعودي.

التحديات:

- طول فترة الإجراءات والتكاليف المرتفعة.
- إمكانية تأخير المدين الإجراءات.

٣. التحصيل الإلكتروني والآلي

مع تقدم التقنية الرقمية في السعودية، أصبحت الشركات تعتمد على أنظمة التحصيل الإلكترونية لتسهيل وتسريع استرداد المستحقات.

منصات الدفع الإلكترونية: تسمح للمدينين بالسداد عبر الإنترنت باستخدام بطاقات بنكية أو محافظ إلكترونية.

تقنيات الذكاء الاصطناعي: تستخدم في مراقبة وتحليل سلوك العملاء، إرسال التذكيرات الآلية، وتخصيص استراتيجيات تحصيل موجهة.

مزايا هذا الأسلوب:

- سرعة وكفاءة في متابعة المستحقات.
- تقليل الأخطاء والتكاليف التشغيلية.
- تسهيل تجربة الدفع للعميل وزيادة فرص السداد.

اختيار أسلوب التحصيل المناسب

تختار الشركات الأسلوب الأنسب بناءً على:

- درجة المخاطرة المالية المرتبطة بالعميل.
- طبيعة العلاقة التجارية وأهميتها الاستراتيجية.
- حجم المستحقات وتوفر المستندات القانونية.
- سجل السداد السابق للعميل.

تمثل أساليب تحصيل المستحقات المالية ركيزة أساسية في دعم الاستقرار المالي لشركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية. إن تبني مزيج متوازن من الأساليب الودية، القضائية، والإلكترونية يعزز قدرة الشركات على حماية حقوقها المالية، ويسهم في تحسين السيولة وتقليل المخاطر المالية، مما يدعم استمرارية الأعمال واستقرارها المالي في بيئة السوق المحلية.

٢-١-٦ دور قسم التحصيل في المنظمات):

يُعتبر قسم التحصيل من الأقسام الأساسية والمحورية داخل الإدارة المالية للمنظمات، ويلعب دوراً حيوياً في ضمان استمرارية تدفق السيولة النقدية، والحفاظ على الصحة المالية للشركة. ترتبط وظيفة قسم التحصيل بشكل مباشر بعملية استرداد المستحقات المالية من العملاء أو الأطراف التجارية، مما يؤثر بشكل كبير على الاستقرار المالي وقدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها التشغيلية والاستثمارية.

١. جمع وتحليل بيانات العملاء يبدأ دور قسم التحصيل بجمع بيانات دقيقة وشاملة عن العملاء، والتي تشمل تاريخ السداد، أنماط الدفع، المستحقات المتأخرة، وحجم الديون القائمة. يعتمد القسم على هذه البيانات لتحليل المخاطر المحتملة وتقييم قدرة العملاء على السداد. توضح الدراسات أن التحليل المستمر للبيانات يساهم في تحسين توقعات التحصيل ويقلل من احتمالية تكبد خسائر مالية بسبب الديون المتعثرة.

٢. المتابعة المستمرة للذمم المدينة يشكل المتابعة الدورية والمستمرة للذمم المدينة أحد الركائز الأساسية لعمل قسم التحصيل. تتضمن هذه المتابعة مراجعة الحسابات المدينة، إرسال التذكيرات للعملاء، وتصنيف الديون حسب درجة التأخير أو المخاطر. تؤكد البحوث أن وجود نظام متابعة فعال يقلل من معدلات التأخير ويزيد من نسبة تحصيل المستحقات في الوقت المناسب، مما يدعم السيولة المالية ويقلل من احتياجات التمويل الخارجي.

٣. التفاوض والتسوية مع العملاء المتعثرين لا تقتصر مهمة قسم التحصيل على المتابعة فقط، بل تشمل أيضًا التفاوض مع العملاء الذين يعانون من صعوبات مالية. يتمثل الهدف في الوصول إلى حلول تسوية مرنة، مثل جدولة الدفعات أو تخفيض جزء من الدين، بهدف استرداد أكبر قدر ممكن من المستحقات مع الحفاظ على العلاقة التجارية. تشير الدراسات إلى أن مهارات التفاوض الفعالة في قسم التحصيل تساهم في تقليل حجم الديون المعدومة وتحسين صورة الشركة في السوق.

٤. التنسيق مع القسم القانوني يعد التعاون الوثيق بين قسم التحصيل والقسم القانوني من العوامل الحاسمة لضمان فعالية إجراءات استرداد المستحقات، خاصة في الحالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات قانونية ضد العملاء المتعثرين. يتولى القسم القانوني متابعة الدعاوى القضائية وإجراءات التنفيذ، بينما يزود قسم التحصيل كافة المستندات والبيانات اللازمة لدعم هذه الإجراءات. هذا التنسيق يضمن حماية حقوق المنظمة ويعزز من فرص استرداد الأموال بطريقة قانونية.

٥. ضبط شروط الائتمان ومنع تكرار المخاطر يلعب قسم التحصيل دورًا استباقيًا من خلال المشاركة في وضع سياسات الائتمان الخاصة بالمنظمة. من خلال مراقبة أداء العملاء وتحليل المخاطر، يساهم القسم في تحديد شروط ائتمانية مناسبة لكل عميل، مما يساعد على الحد من المخاطر المالية المستقبلية. تدعم الأبحاث أهمية هذا الدور في الحد من حالات التأخر في السداد وتكرار المشكلات المالية، مما يعزز الاستقرار المالي العام للمنظمة.

٢-١-٧ أهمية وجود قسم تحصيل قوي في المنظمة :

تشير العديد من الدراسات والبحوث إلى أن وجود قسم تحصيل قوي ومنظم يرفع من كفاءة الأداء المالي للمنظمات بشكل ملحوظ، ويقلل من نسب الديون المعدومة والخسائر المالية. ينعكس ذلك على قدرة المنظمة في الحفاظ على مستوى جيد من السيولة النقدية، وتوفير الموارد اللازمة للاستثمار والنمو. كما أن الكفاءة في قسم التحصيل تعزز من قدرة المنظمة على التفاوض مع الموردين، وتحسين تصنيفها الائتماني، مما يفتح لها فرص تمويل أفضل.

علاوة على ذلك، يساهم قسم التحصيل في بناء صورة إيجابية للمنظمة لدى العملاء، من خلال التعامل المهني والمتوازن في استرداد الحقوق المالية، ما يدعم العلاقات التجارية المستدامة ويشجع العملاء على الالتزام بالسداد في الوقت المحدد.

٢-١-٨ العلاقة بين التحصيل المالي والسيولة النقدية .

١. تحويل الذمم المدينة إلى نقود فعلية

الذمم المدينة تعتبر أصولاً قصيرة الأجل تُسجل كمبالغ مستحقة من العملاء . لكن تلك الأموال لا تصبح نقوداً إلا عند تحصيلها فعلياً . وكلما طالت المدة بين إصدار الفاتورة وتحصيلها، زادت فترة الانتظار عن السيولة، وهذا ما يعرف بمفهوم متوسط فترة التحصيل (Average Collection Period) . كل يوم إضافي في فترة التأخير يعني نقصاً في النقد المتاح، مما يقلص القدرة على تغطية الالتزامات الفورية.

٢. تحسين مخزون السيولة ودعم رأس المال العامل إدارة فعالة للذمم المدينة تساعد في تخفيض متوسط فترة التحصيل، مما يسرع دورة رأس المال العامل، ويزيد من السيولة المتاحة لتغطية المصاريف اليومية مثل الرواتب والفواتير التشغيلية .

٣. تجنب اللجوء إلى التمويل الخارجي عندما يتأخر العملاء في سداد مستحقاتهم، تضطر الشركة أحياناً للجوء إلى قروض قصيرة الأجل أو السحب على المكشوف لتغطية النفقات، مما يؤدي إلى تكاليف مالية إضافية . أما عند إدارة التحصيل بفعالية، تنتفي الحاجة للاقتراض، وبالتالي تتحسن السيولة وتهبط المصاريف التمويلية.

٤. تعزيز الثقة والقدرة على الاستثمار تحسن التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في إدارة التحصيل يزيد من سرعة تحصيل النقد ويقلل من الأخطاء، مما يعزز من قدرات الشركة على التخطيط المالي واتخاذ قرارات استثمارية مدروسة وتوسع أعمالها بثقة .

٥. مؤشرات قياسية لمراقبة الأداء المالي يمكن قياس فاعلية التحصيل من خلال مؤشرات مثل: نسبة دوران الذمم (Receivables Turnover Ratio): تُظهر عدد المرات التي يحوّل فيها AR إلى نقود سنوياً . متوسط فترة التحصيل (DSO): يعكس متوسط عدد الأيام اللازمة للتحصيل ويسهم في إدارة السيولة بشكل أفضل . تحسن هذه المؤشرات يعني سيولة أعلى واستقرار مالي أقوى.

٢-١-٩ أهمية التحصيل المالي في بيئة الأعمال:

يُعد التحصيل المالي من الأنشطة المحورية التي تساهم في استقرار الأعمال التجارية واستدامتها. إذ يُعنى هذا النشاط بمتابعة المستحقات المالية للشركة من عملائها وضمان تحصيلها في الأوقات المحددة. وتتعاكس فعالية إدارة التحصيل بشكل مباشر على التدفق النقدي، وتقليل نسب الديون المعدومة، وتمكين المنشأة من التخطيط المالي طويل الأمد على أسس سليمة.

أولاً: التحصيل المالي ودوره في تحسين التدفق النقدي

يعتبر التدفق النقدي من أهم المتغيرات التي تحكم نجاح أو فشل الشركة. إنه ليس فقط مؤشر على قوة الشركة المالية، بل هو أيضاً المحرك الرئيسي لعملياتها اليومية. يمكن لإدارة التدفق النقدي الفعالة أن تحقق استقراراً مالياً، يساعد في التخطيط والتوسع، ويوفر الثقة للمستثمرين والعملاء على حد سواء. ببساطة، التدفق النقدي هو النبض الذي يحيي الشركة، وبدونه، ستواجه الشركة تحديات كبيرة تهدد استدامتها.

كما تُعتبر إدارة التدفق النقدي من أهم العوامل التي تحدد استدامة ونجاح أي عمل تجاري، إذ تُمكن الشركة من مواجهة التحديات المالية اليومية واتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على بيانات دقيقة وتحليلات مالية.

إن تحليل التدفق النقدي بعمق يمكن أن يساعدك في تحديد الاتجاهات، وإدارة التغيرات الموسمية، وحتى في التنبؤ بمشكلات السيولة المحتملة، مما يجعل من التحصيل المالي المنتظم عنصراً رئيسياً في الحفاظ على استقرار السيولة النقدية داخل المؤسسة.

حيث تُسهم البرمجيات المحاسبية الحديثة، مثل برنامج وإف، في تعزيز فعالية ودقة إدارة التدفق النقدي والتحصيل المالي، من خلال توفير أدوات تحليلية وتقارير تفصيلية تساعد الشركات في مراقبة الأموال الداخلة والخارجة بدقة وكفاءة، مما يعزز استقرارها المالي ونموها المستدام.

ثانياً: دور التحصيل المالي في تقليل الديون المعدومة

يُعد التحصيل المالي أحد الأدوات الحيوية التي تُسهم بشكل مباشر في الحد من الديون المعدومة داخل الشركات. فعندما يتم تنظيم عمليات التحصيل بطريقة احترافية وفعالة، تقل احتمالية تراكم المستحقات لفترات طويلة، مما يقلل من خطر عدم سدادها في المستقبل. تبدأ هذه العملية من خلال مراقبة الحسابات المستحقة والمستحقة الدفع بكفاءة، حيث يساعد هذا النهج على تتبع المدفوعات المتأخرة واتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب. كما أن المراجعات الدورية والمنظمة للنفقات والاحتياطات النقدية تُعد وسيلة فعالة لفهم الوضع المالي للشركة، مما يسمح لها بالتعامل المبكر مع أية مشكلات قد تؤدي إلى ديون معدومة مستقبلاً. إلى جانب ذلك، فإن تحفيز العملاء على الدفع المبكر من خلال تقديم خصومات أو مزايا إضافية، يُعد من الاستراتيجيات الذكية لتسريع عملية التحصيل وتقليل معدلات التأخر. كما أن وجود نقد احتياطي لدى الشركة يُمكنها من

مواجهة الأزمات المالية الطارئة التي قد تنتج عن تأخر بعض العملاء في السداد أو تعثرهم. ومن خلال هذه الممارسات، ينعكس التحصيل المالي المنظم إيجابيًا على استقرار التدفق النقدي، ويسهم في تقليل نسبة الديون المعدومة، مما يدعم قدرة الشركة على المحافظة على مركزها المالي وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق.

ثالثًا: دور التحصيل المالي في تمكين التخطيط المالي طويل الأمد

يُعتبر التحصيل المالي أداة محورية في تعزيز التخطيط المالي طويل الأمد داخل المؤسسات، إذ أنه يُوفر قاعدة بيانات دقيقة وواقعية حول الإيرادات المتوقعة والمصروفات، مما يُساعد في بناء خطط استراتيجية مالية تعتمد على أساس متين من المعلومات. من خلال تقييم الوضع المالي بشكل منتظم، تتمكن الشركات من الحصول على لمحة دقيقة عن مدى كفاءة إدارتها للموارد، وبالتالي تقدير قدرتها على تحقيق الاستدامة والنمو في المدى الطويل. كما تسهم النماذج المتطورة لتوقعات التدفق النقدي في تقديم تصورات مستقبلية واقعية للدخل والنفقات، بناءً على بيانات الأداء السابقة، مما يساعد في اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة. إضافة إلى ذلك، فإن توفر نظرة شاملة من خلال التقارير والمخططات المحدثة باستمرار يُعزز من قدرة الإدارة المالية على تحليل الاتجاهات، وتوقع التحديات، وتخصيص الموارد بشكل فعال. كما أن التحليل الدقيق للمعاملات من حيث المبيعات والمدفوعات والإيرادات، يساهم في بناء رؤية منهجية واضحة تساعد في التخطيط المحكم طويل الأمد. وبذلك، يُعد التحصيل المالي المُدار بكفاءة عنصرًا رئيسيًا في دعم التخطيط المالي الاستراتيجي، وتوجيه قرارات الشركة نحو تحقيق أهدافها المستقبلية بثقة واستقرار.

١-٢-١٠ تحديات التحصيل المالي في القطاع الخاص السعودي:

يواجه القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية عددًا من التحديات التي تعرقل عملية التحصيل المالي وتؤثر على الاستقرار المالي للشركات. من أبرز هذه التحديات:

١. تأخر السداد من قبل العملاء، والذي يؤدي إلى تراكم المستحقات وتضاؤل التدفق النقدي، مما يُصعب على الشركات الوفاء بالتزاماتها.
٢. صعوبة الإجراءات القانونية في حالات عدم السداد، حيث تتطلب الإجراءات وقتًا طويلاً وتكلفة عالية، وقد تُضعف جدوى المطالبة القضائية لدى بعض الشركات.
٣. غياب ثقافة الدفع المنتظم لدى بعض العملاء، مما يعكس ضعفًا في الالتزام المالي ويجعل من عملية التحصيل معقدة وطويلة.
٤. عدم وجود أنظمة فعالة للتحصيل داخل بعض المنشآت، خاصة الصغيرة والمتوسطة، ما يؤدي إلى ضعف الرقابة المالية وصعوبة تتبع الذمم المدينة بدقة.

٥. غياب التحليل الائتماني المسبق للعملاء، حيث تقدم بعض الشركات خدمات أو منتجات دون تقييم قدرة العميل على السداد.

هذه التحديات تستدعي من الشركات في القطاع الخاص تطوير سياسات مالية واضحة، واعتماد برامج محاسبية متقدمة تُمكنها من مراقبة الحسابات وإدارة التحصيل بفعالية، بما في ذلك تقديم خيارات سداد مرنة، وتحفيز العملاء على الدفع المبكر، والتعامل السريع مع حالات التعثر المالي.

١١-١-٢ آليات التحصيل وتأثيرها على السيولة وربحية الشركات:

تتعدد الآليات التي تعتمد عليها الشركات لتحصيل مستحقاتها، وكل آلية لها تأثير مباشر على السيولة وربحية المؤسسة، ومن أبرز هذه الآليات: أنظمة الفوترة الإلكترونية: تُسهّل عملية إرسال الفواتير وتتبعها، مما يُسرّع من تحصيل المدفوعات ويُحسن تدفق الأموال. جدولة الدفعات: تتيح تقسيم المستحقات على دفعات مريحة، ما يشجع العملاء على الدفع ويقلل من احتمالية التأخر أو الامتناع عن السداد. استخدام أدوات التحصيل الآلي: مثل الربط مع أنظمة المدفوعات المحلية سداد، مدى، (STC Pay)، حيث تساهم هذه الأدوات في تسهيل عملية الدفع وزيادة سرعة التحصيل. إدارة العلاقة مع العملاء: عندما يكون هناك تواصل منتظم مع العميل، يكون من الأسهل التحصيل في الوقت المحدد دون الدخول في نزاعات أو تأخيرات. التحليل الدوري للذمم المدينة: يمكن من خلال هذا التحليل التنبؤ بالمشكلات المحتملة، واتخاذ إجراءات استباقية لتحسين التحصيل ومنع التأخير.

١٢-١-٢ دور التكنولوجيا والرقمنة في تحسين التحصيل المالي:

أصبحت الرقمنة أداة محورية لتعزيز كفاءة الأنظمة المالية العامة، وخاصة في مجال تحصيل الإيرادات المالية الحكومية. لقد أدى التحول الرقمي إلى تحسين الأداء المالي للدول عبر تحديث آليات جمع الضرائب والرسوم وغيرها من الموارد المالية، مما ساعد الحكومات على مواجهة تحديات التهرب الضريبي، وتحسين الشفافية، وتوسيع القاعدة الضريبية.

١. تحسين كفاءة نظم التحصيل اعتمدت العديد من الدول على أنظمة التحصيل الإلكتروني التي تسمح للمكلفين بدفع الضرائب والرسوم عبر منصات رقمية مؤتمتة، مما قلل الحاجة إلى التعامل الورقي والإجراءات التقليدية المعقدة. هذا التحول ساعد في: تسريع عملية التحصيل: حيث تتم المعاملات المالية بشكل فوري وآلي، بدلاً من الاعتماد على الإجراءات اليدوية التي تستغرق وقتاً أطول. تقليل الأخطاء البشرية: الأنظمة الرقمية تقلل من احتمالية الأخطاء التي قد تحدث أثناء إدخال البيانات أو معالجة المدفوعات. مراقبة التحصيل بشكل لحظي: تمكن الجهات المالية من متابعة عمليات التحصيل في الوقت الفعلي، مما يسهل اتخاذ الإجراءات التصحيحية بسرعة عند وجود مشاكل.

٢. توسيع القاعدة الضريبية الرقمنة تساعد على جمع بيانات دقيقة وشاملة عن الأنشطة الاقتصادية للأفراد والشركات، مما يتيح توسيع قاعدة المكلفين بالضرائب، من خلال: ربط قواعد البيانات الحكومية

المختلفة: مثل سجلات الرواتب، السجلات التجارية، معاملات البنوك، والفواتير الإلكترونية، مما يسمح بتحديد المكلفين بدقة. الكشف عن التهرب الضريبي: من خلال استخدام تقنيات تحليل البيانات الضخمة (Big Data) والذكاء الاصطناعي، يمكن التعرف على الأنماط غير القانونية أو المشبوهة في التقارير الضريبية. إشراك أكبر عدد من المكلفين: بفضل سهولة الوصول إلى المنصات الإلكترونية، يمكن تحصيل الضرائب من شرائح أوسع من المجتمع، بما يشمل الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي يصعب مراقبتها تقليدياً

٣. تحسين تجربة المكلفين أدى توفير منصات إلكترونية سهلة الاستخدام إلى تحسين رضا المكلفين، حيث أصبح بإمكانهم: تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً في أي وقت ومن أي مكان. الحصول على إشعارات وتنبيهات تلقائية بمواعيد الدفع أو استحقاقات أخرى. الاستفادة من خدمات الدعم والمساعدة الرقمية، مما يقلل من العبء الإداري والوقت المستغرق في التعامل مع الجهات الحكومية.

٤. تعزيز الشفافية والحوكمة المالية الرقمنة أسهمت في بناء نظام مالي أكثر شفافية، إذ تتيح الأنظمة الرقمية: تسجيل كل المعاملات المالية بشكل آني وموثق. سهولة الوصول إلى البيانات المالية وتحليلها من قبل الجهات المختصة. الحد من الفساد والاختلاس عبر تقليل التدخل البشري في عمليات التحصيل والصرف

٥. الاستفادة من التقنيات الحديثة التقنيات الحديثة مثل البلوك تشين (Blockchain)، الذكاء الاصطناعي (AI)، وإنترنت الأشياء (IoT) بدأت تلعب دوراً متزايداً في تحسين تحصيل الإيرادات من خلال: البلوك تشين: تأمين معاملات التحصيل بشكل شفاف وغير قابل للتغيير. الذكاء الاصطناعي: تحليل الأنماط الضريبية واكتشاف الحالات غير الطبيعية للتهرب أو التلاعب. إنترنت الأشياء: رصد ومراقبة الأنشطة الاقتصادية في الوقت الحقيقي لتعزيز دقة المعلومات.

٢-٢ الاستقرار المالي: المفهوم والابعاد (Financial stability: the concept and dimensions)

١-٢-٢ مفهوم الاستقرار المالي:

يُعد الاستقرار المالي أحد الأعمدة الأساسية لضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية على مستوى الدول والمنشآت، فهو يمثل قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات والاضطرابات، مع الاستمرار في تقديم خدماته الأساسية، مثل توفير الائتمان، وإجراء المدفوعات، وتسهيل التمويل والاستثمار، دون أن يتعرض النظام ككل إلى اختلالات تؤثر على أدائه أو ثقة المتعاملين فيه.

وقد عرّف عبد الغني (٢٠١٦، ص ١١٠) الاستقرار المالي بأنه: "حالة لا يكون فيها النظام المالي مصدراً في حد ذاته للصدمات، ويؤدي دوره على أتم وجه في تعبئة المدخرات وتوزيع المخاطر وتخصيص الموارد". كما أوضح بن الدين وآخرون (٢٠١٩، ص ٩٢) أن "النظام المالي يكون مستقراً إذا كان قادراً على تخصيص الموارد بكفاءة وامتصاص الصدمات، دون أن يترك أثراً سلبياً على الاقتصاد الحقيقي أو على الأنظمة المالية الأخرى". ومن خلال الأدبيات الاقتصادية، يمكن القول إن الاستقرار المالي يتمثل في قدرة النظام المالي، وخاصة القطاع البنكي، على مواجهة المخاطر ومقاومة الصدمات دون أن يحدث أثراً تراكمية تؤثر سلباً على أدائه أو تُعيق قدرته على دعم الاقتصاد الكلي. أي أن النظام المالي المستقر ليس فقط قادراً على تحمل الأزمات، بل إنه لا يكون مصدراً لها من الأساس.

من منظور الاقتصاد الكلي، يُمثّل الاستقرار المالي عاملاً حاسماً في تقادي الانكماشات الاقتصادية والأزمات المالية الكبرى، حيث يضمن استمرار تدفق التمويل للأفراد والشركات، ويساهم في الحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين. أما على مستوى منشآت الأعمال، فإن الاستقرار المالي يُعد ركيزة حيوية لنجاح الشركات واستمرارها، خصوصاً في بيئات تتسم بالتقلبات والمخاطر المتزايدة.

وفي هذا السياق، يُعرف الاستقرار المالي داخل المنشآت بأنه الحالة التي تكون فيها الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيدها المحددة، مع توفر قدر من المرونة يمكّنها من امتصاص الصدمات المالية غير المتوقعة، دون الحاجة إلى اللجوء لتمويل طارئ أو التأثير سلباً على عملياتها التشغيلية أو مركزها المالي.

ويتجلى هذا المفهوم من خلال قدرة المنشأة على الحفاظ على مستويات كافية من السيولة، تقليل الديون المشكوك في تحصيلها، وضمان استدامة التدفقات النقدية. كما يعتمد الاستقرار المالي بشكل رئيسي على تكامل عدد من العناصر، أبرزها: كفاءة الإدارة المالية، فاعلية نظم التحصيل، صلابة أنظمة الرقابة الداخلية، وتوازن السياسات الائتمانية.

إن الفهم الشمولي لمفهوم الاستقرار المالي بهذه الصورة يُساعد في بناء إطار متكامل لتقييم جاهزية الشركات لمواجهة المخاطر، ويُبرز في الوقت ذاته أهمية التحصيل المالي كأحد المحركات الجوهرية لتحقيق هذا الاستقرار، خاصة في منشآت القطاع الخاص التي تعتمد بشكل كبير على التدفقات النقدية الناتجة عن التحصيل.

٢-٢-٢ خصائص الاستقرار المالي:

١. أن يكون النظام المالي مستقر وقادر على تسهيل الكفاءة وتخصيص الموارد الاقتصادية.
٢. أن يتم تقييم المخاطر المالية بدقة وقيمة معقولة، وإدارة جيدة. -
٣. أن يكون النظام المالي في حالة تمكنه من استيعاب الوضع المالي بشكل فعال واستيعاب الصدمات الاقتصادية في الواقع.

أما في حال لم تتوفر أي من هذه الخصائص وحدة أو مجتمعة فأن النظام يظهر عدم الاستقرار

٣-٢-٢ الإجراءات التي تُسهم في تحقيق الاستقرار المالي:

يُعد تحقيق الاستقرار المالي هدفاً استراتيجياً لأي منشأة تسعى إلى النمو والاستدامة، خاصة في ظل بيئات اقتصادية تتسم بالتغير وعدم اليقين. ويتطلب الوصول إلى هذا الهدف تبني حزمة من الإجراءات المتكاملة، والتي تختلف طبيعتها بحسب المرحلة التي تمر بها المنشأة، سواء كانت في ظروف تشغيلية طبيعية، أو في حالة ظهور مؤشرات اختلال مالي، أو عند مواجهة أزمة فعلية.

في الظروف التشغيلية العادية، من المهم أن تتبنى المنشآت سياسات وقائية تسهم في تعزيز بنيتها المالية، مثل تطوير أنظمة الرقابة الداخلية، وضبط إدارة السيولة، وتحسين نظم التحصيل المالي لتقليل فجوات التدفقات النقدية. كما يجب وضع أطر تشريعية وتنظيمية داخلية واضحة، تُحدد بوضوح صلاحيات اتخاذ القرار المالي وتُسهم في رفع كفاءة الاستجابة للمخاطر.

أما في حالة ظهور بوادر اختلالات مالية، مثل تأخر مستمر في تحصيل الذمم المدينة أو ارتفاع معدل الديون المشكوك في تحصيلها، فإن على المنشأة اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة. وتشمل هذه الإجراءات مراجعة السياسات الائتمانية، تعزيز الرقابة على الحسابات المدينة، وإعادة جدولة الالتزامات لضبط توازن السيولة. كما تبرز في هذه المرحلة أهمية التقييم الدوري للاستقرار المالي باستخدام مؤشرات دقيقة تُمكن الإدارة من اتخاذ قرارات وقائية قبل تفاقم الوضع.

وفي حال حدوث أزمة فعلية، كتعرض المنشأة لأزمة سيولة حادة أو انهيار مفاجئ في التدفقات النقدية، تصبح الحاجة ملحة لاعتماد إجراءات طارئة لتعزيز قدرة المنشأة على امتصاص الصدمات. ويشمل ذلك البحث عن

مصادر تمويل بديلة، تقليص النفقات التشغيلية غير الضرورية، وتفعيل خطط الاستجابة للأزمات لضمان استمرار النشاط الأساسي وتقليل الأثر على الوضع المالي العام.

إن التفاعل المبكر مع الإشارات التحذيرية والمرونة في اتخاذ القرار المالي، تمثلان عناصر حاسمة في حماية المنشآت من الوقوع في أزمات مالية خانقة، وتُعد الإجراءات الوقائية والتصحيحية جزءاً لا يتجزأ من إدارة التحصيل المالي الفعّالة التي تدعم استقرار المنشأة على المدى الطويل.

٢-٢-٤ مؤشرات الاستقرار المالي:

يُعد قياس الاستقرار المالي أمراً ضرورياً لتقييم الوضع المالي للشركات، خصوصاً في القطاع الخاص الذي يتعرض لتقلبات السوق، وتأخر التحصيل من العملاء، وتحديات التمويل. وتُستخدم مجموعة من المؤشرات المالية لتقدير مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، والتكيف مع الأزمات المالية، ومواصلة أنشطتها دون تعثر.

في إطار هذا البحث، تبرز أهمية هذه المؤشرات في قياس مدى تأثير تحصيل المستحقات المالية على الوضع المالي العام. إذ أن ضعف التحصيل يؤدي إلى تراجع بعض هذه المؤشرات، مثل السيولة، ونسبة تغطية الفوائد، والعائد على الأصول، مما يعكس تدهوراً محتملاً في الاستقرار المالي.

وفيما يلي استعراض لأهم المؤشرات ذات الصلة:

١. نسبة كفاية رأس المال

رغم أن هذا المؤشر يُستخدم غالباً في البنوك، إلا أنه يعكس بشكل عام قدرة أي منشأة على مواجهة الخسائر وتحمل المخاطر المالية. ويتم احتسابه كنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر. في حالة الشركات الخاصة، يُمكن الاسترشاد به لتحديد ما إذا كانت الشركة تمتلك احتياطات مالية كافية تمكّنها من تغطية التزاماتها في حالة تأخر تحصيل الإيرادات أو ارتفاع الديون المعدومة.

٢. مستوى السيولة

تُعد السيولة من أهم المؤشرات في دراستنا، لأنها تتأثر مباشرة بجودة تحصيل المستحقات. فعندما تتأخر الشركات في تحصيل ذممها المدينة، فإن النقد المتاح يتناقص، مما يُضعف من قدرتها على تغطية الالتزامات الجارية مثل الرواتب والإيجارات.

النسب الشائعة في هذا السياق:

- **نسبة التداول** = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة.
- **نسبة السيولة السريعة** = (الأصول المتداولة - المخزون) ÷ الخصوم المتداولة.

انخفاض هاتين النسبتين يُعد مؤشراً على أزمة سيولة، غالباً ما تكون مرتبطة بسوء أو تأخر في التحصيل.

٣. معدل القروض المتعثرة أو الذمم المدينة المدومة

في سياق بحثنا، تُمثل الديون المدومة أو المتأخرة أحد أهم المخاطر المباشرة المرتبطة بالتحصيل. فكلما ارتفعت نسبة الذمم المشكوك في تحصيلها، زادت حاجة الشركة إلى تكوين مخصصات، مما يؤثر على الأرباح ويُضعف رأس المال العامل. وعليه، فإن ارتفاع هذا المؤشر يُعد انعكاساً مباشراً لضعف إدارة التحصيل ويهدد الاستقرار المالي.

٤. مؤشر الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي

على مستوى الاقتصاد الكلي، تصدر بعض البنوك المركزية - مثل مؤسسة النقد العربي السعودي وصندوق النقد العربي - مؤشرات شاملة لقياس الاستقرار المالي. وتُعد هذه المؤشرات مرجعاً مهماً لتقدير البيئة الاقتصادية العامة التي تعمل فيها الشركات. فعلى سبيل المثال، أظهر مؤشر الاستقرار المالي العربي (AFSI) تحسناً في ٢٠١٩ نتيجة تقوية رأس المال لدى المصارف، وتوجيه التسهيلات نحو القطاعات الإنتاجية. مثل هذه المؤشرات تؤثر بشكل غير مباشر على الشركات الخاصة من خلال توفر التمويل ومرونة السوق.

٥. معدلات التضخم وأسعار الفائدة

هذه المؤشرات تؤثر على كلفة التشغيل والتمويل، وبالتالي على قدرة الشركة في الحفاظ على استقرارها المالي. فعندما ترتفع أسعار الفائدة، تزداد كلفة التمويل، وقد تضطر الشركات لتعويض نقص التحصيل من خلال القروض، مما يزيد الأعباء المالية ويقلل من الربحية. وبالمثل، فإن التضخم يؤثر على القوة الشرائية للعملاء، مما يؤدي أحياناً إلى تباطؤ في السداد وتأخر التحصيل.

٦. نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي

رغم أنه مؤشر سيادي، إلا أن ارتفاع هذه النسبة قد يؤدي إلى تقليص الإنفاق الحكومي أو فرض ضرائب إضافية، مما يؤثر سلباً على البيئة التشغيلية للقطاع الخاص، خاصة في الشركات التي تعتمد على مشاريع حكومية أو تمويلات مصرفية.

٧. نسبة المديونية

تقيس مدى اعتماد الشركة على التمويل بالدين مقارنة بمواردها الذاتية. وكلما زادت هذه النسبة، زاد خطر تعرض الشركة للتعثر في حال تأخر العملاء في الدفع. في الدراسات التطبيقية، يُلاحظ أن الشركات ذات التحصيل الضعيف تميل إلى زيادة الاعتماد على القروض لتغطية احتياجاتها التشغيلية، مما يزيد من المديونية ويُضعف الاستقرار.

٨. نسبة تغطية الفوائد

تعكس قدرة الشركة على دفع فوائد ديونها من أرباحها التشغيلية. وتُحسب كما يلي:

$$\text{الأرباح التشغيلية} \div \text{مصرفات الفوائد} = \text{نسبة تغطية الفوائد}.$$

في حال كانت هذه النسبة أقل من ١، فذلك يعني أن الشركة تُتفق أكثر مما تكسب، ويكون التحصيل المتأخر من أهم أسباب ذلك، لأنه يقلل من النقد المتاح لتغطية الفوائد.

٩. العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)

- صافي الربح ÷ إجمالي الأصول = ROA

- صافي الربح ÷ حقوق الملكية = ROA

هاتان النسبتان تُستخدمان لتقييم كفاءة الشركة في استخدام مواردها. وعندما يتأثر التحصيل سلبًا، تتراجع الإيرادات، وبالتالي تنخفض الأرباح والعوائد، مما ينعكس سلبًا على هذه المؤشرات.

من خلال تحليل هذه المؤشرات، يتضح أن تحصيل المستحقات المالية يُشكل متغيرًا حاسمًا في تحديد درجة الاستقرار المالي لدى الشركات في القطاع الخاص. إذ يؤدي التأخر أو الضعف في التحصيل إلى خلل في السيولة، وتدهور مؤشرات العائد، وارتفاع المديونية، وكل ذلك قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تعثر مالي أو فقدان القدرة على التوسع والنمو.

لذا فإن الربط بين جودة التحصيل وهذه المؤشرات يُعد جوهريًا في تقييم المخاطر، وصياغة السياسات المالية الداخلية، واتخاذ قرارات استراتيجية تحقق الاستدامة والاستقرار.

٣-٢ العلاقة بين التحصيل المالي والاستقرار المالي (The relationship between financial achievement and financial stability)

١-٣-٢ علاقة التحصيل المالي بالاستقرار المالي:

يُعد التحصيل المالي من العمليات الحيوية التي تُمارسها المؤسسات بهدف ضمان استرداد مستحقاتها المالية في الوقت المناسب، مما يُسهم في تعزيز السيولة النقدية لديها. ومع تطور أنظمة المحاسبة الإلكترونية وزيادة الاعتماد على الفوترة الآلية، باتت إدارة التحصيل تحتل موقعًا استراتيجيًا في تحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والمنافسة المتزايدة في الأسواق. تلعب عملية التحصيل المالي دورًا أساسيًا في دعم الاستقرار المالي للشركات عبر عدة محاور رئيسية، من أبرزها: تحسين السيولة المالية: يساعد التحصيل الفعال على تعزيز التدفق النقدي من خلال استرداد الأموال المستحقة في الوقت المناسب، مما يوفر السيولة اللازمة لتغطية النفقات التشغيلية ويقلل من الاعتماد على الموارد التمويلية الخارجية. تقليل مخاطر الديون المدومة: السرعة في استرداد المستحقات المالية تقلل من نسبة الديون المتعثرة والمدومة، مما يعزز المركز المالي للمؤسسة ويخفض المخاطر المالية المرتبطة بانخفاض كفاءة التحصيل. رفع الربحية وخفض التكاليف: مراقبة نسبة دوران الحسابات المدينة تساعد في قياس مدى سرعة تحصيل الأموال، ويرتبط ارتفاع هذه النسبة بتحسين السيولة وزيادة الربحية، حيث تصبح الأموال متاحة للاستثمار أو السداد بدلاً من تجميدها كديون. آليات التحصيل المدعومة بالتقنية: استخدام أنظمة التحصيل الرقمية مثل الفوترة الإلكترونية، وتذكيرات الدفع التلقائية، وتفعيل بوابات الدفع المتعددة، يساهم في تقليل التأخير في التحصيل وضبط السيولة، مما يعزز الأداء المالي وقدرة المؤسسة على التنبؤ المالي المستقبلي.

٢-٣-٢ إسهام التحصيل المالي في تعزيز الاستقرار المالي:

يسهم التحصيل المالي في تعزيز الاستقرار المالي من خلال عدة أوجه، من أبرزها: تعزيز التدفق النقدي: يساعد التحصيل الفعال في ضمان وجود تدفقات نقدية مستمرة، وهو ما يتيح للشركة الوفاء بالتزاماتها التشغيلية دون الحاجة إلى قروض أو تمويل إضافي. الحد من الديون المدومة: كلما كانت عملية التحصيل منضبطة، قلّ عدد الديون المدومة، مما يُحسن المركز المالي العام للمؤسسة ويزيد من ثقة المستثمرين. رفع كفاءة التخطيط المالي: عندما تكون بيانات التحصيل دقيقة ومُحدّثة، يمكن للإدارة المالية أن تضع خططًا مستقبلية واقعية تعتمد على موارد مالية مؤكدة. دعم القرارات الاستثمارية: يسهل على الإدارة اتخاذ قرارات توسعية أو استثمارية جديدة إذا ما كانت عملية التحصيل تضمن تدفقًا نقديًا ثابتًا.

٣-٣-٢ التفاعل بين السيولة والتحصيل والاستقرار المالي:

تُعد السيولة النقدية من العوامل الجوهرية لتحقيق الاستقرار المالي في الشركات، إذ تمثل قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل مثل الرواتب، الإيجارات، الضرائب، والفواتير. وفي ظل بيئة اقتصادية تتسم

بالتغير السريع والضغط التنافسية المتزايدة، يصبح الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة ضرورة حيوية لاستمرار النشاط وتحقيق الاستقرار المالي، خاصة في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية.

من هذا المنطلق، يُعتبر التحصيل المالي أحد أبرز المحركات المباشرة للسيولة، حيث تُعد المستحقات المحصلة من العملاء المصدر الأساسي للتدفقات النقدية الداخلة. فكلما ارتفعت كفاءة التحصيل، زادت السيولة المتاحة، وتحسنت قدرة الشركة على تلبية التزاماتها، مما يُعزز من استقرارها المالي العام. وتؤكد الدراسات المالية أن هناك علاقة طردية مباشرة بين التحصيل الجيد والسيولة النقدية، وهو ما يجعل من إدارة التحصيل ركيزة حيوية ضمن الإدارة المالية لأي منشأة. في المقابل، يؤدي تأخر أو ضعف التحصيل إلى اختلال في التدفقات النقدية، مما ينتج عنه نقص في السيولة، ويجبر الشركات على اللجوء إلى التمويل قصير الأجل أو تأجيل بعض الالتزامات. هذا النقص في السيولة لا يهدد العمليات التشغيلية فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض، وتراجع المؤشرات المالية مثل نسبة السيولة، والنسبة الجارية، واحتياطيات النقد، مما يُضعف من استقرار الشركة وربحياتها.

الإدارة الفعالة للسيولة تتطلب توازنًا دقيقًا بين الاحتفاظ بالنقد لتغطية الالتزامات الفورية، وبين استثمار الأصول بطريقة تُحقق عوائد مالية دون تعريض الشركة لأزمات نقدية. فالإفراط في الاحتفاظ بالنقد قد يؤدي إلى تفويت فرص استثمارية، بينما نقص السيولة يعوق التشغيل اليومي ويؤثر على سمعة الشركة أمام الموردين والدائنين. وعليه، فإن تحسين إدارة التحصيل يُعد إجراءً استراتيجيًا بالغ الأهمية، ويشمل ما يلي:

- وضع سياسات ائتمانية واضحة تضمن تقليل التأخر في الدفع.
- تبني أنظمة تقنية حديثة لمتابعة الذمم المدينة والتحصيل الآلي.
- تحسين شروط الدفع مع العملاء.
- تقديم حوافز للسداد المبكر، مثل الخصومات أو التسهيلات.
- مراقبة مستمرة لمؤشرات السيولة واتخاذ قرارات تصحيحية عند الحاجة.

يُمثل الربط بين السيولة والتحصيل المالي محورًا أساسيًا لفهم ديناميكية الاستقرار المالي داخل الشركات. فالإدارة الرشيدة لهذه العلاقة لا تحمي الشركات من الأزمات فقط، بل تُعزز قدرتها على النمو المستدام وتحقيق ميزة تنافسية قوية في الأسواق.

٢-٤ مخاطر التدفق النقدي (Cash Flow Risks)

٢-٤-١ مفهوم مخاطر التدفق النقدي وأهميتها :

تشير مخاطر التدفق النقدي إلى احتمالية تعرض الشركة لتقلبات أو اضطرابات في تدفقاتها النقدية الداخلة والخارجة، مما قد يؤثر على قدرتها في الوفاء بالتزاماتها التشغيلية والمالية. وتكمن أهمية فهم هذه المخاطر في أن التدفق النقدي السليم هو العصب الحيوي لاستدامة الشركة واستقرارها المالي.

٢-٤-٢ المخاطر الناتجة عن عدم استقرار التدفقات النقدية :

تُعد التدفقات النقدية من أهم عوامل الاستقرار المالي في الشركات، خاصة في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية الذي يشهد بيئة اقتصادية ديناميكية ومتغيرة. وعندما تكون التدفقات النقدية غير منتظمة أو غير مستقرة، تواجه الشركات تحديات كبيرة في الوفاء بالتزاماتها المالية، مما يؤدي إلى اضطرابات مالية تهدد استمراريته واستقرارها المالي.

٢-٤-٢ أثر تقلبات التدفقات النقدية على الأداء المالي:

تُسبب التدفقات النقدية غير المنتظمة عدة مشاكل تؤثر على الوضع المالي والتشغيلي للشركات، من أبرزها:

- **تزايد الاعتماد على القروض قصيرة الأجل:** لتعويض نقص النقد، تلجأ الشركات إلى الاقتراض، مما يزيد من تكاليف التمويل ويؤثر على ربحيتها.
- **ضعف التخطيط المالي:** تعيق عدم الاستقرار النقدي قدرة الشركة على وضع خطط مالية دقيقة للمستقبل.
- **تأخر سداد الالتزامات:** يؤدي إلى تراجع العلاقات مع الموردين والدائنين، وانخفاض التصنيف الائتماني.
- **انخفاض الثقة الائتمانية:** مما يحد من قدرة الشركة على جذب التمويل أو الشراكات الاستراتيجية.
- **ضعف القدرة على التوسع أو الاستثمار:** بسبب نقص الموارد النقدية اللازمة لتمويل النمو.

كل هذه العوامل مجتمعة تسهم في تدهور الاستقرار المالي وتقليل قدرة الشركات على مواجهة التحديات الاقتصادية.

٢-٤-٤ طرق قياس وتخفيف مخاطر التدفق النقدي :

١. **التنبؤ بالتدفقات النقدية:** تحليل الاتجاهات التاريخية، وسلوك العملاء، والتغيرات السوقية يساعد في التنبؤ بالفجوات أو الفوائض النقدية المستقبلية، مما يتيح اتخاذ إجراءات استباقية مثل ضبط النفقات أو تأمين التمويل اللازم.

٢. إدارة رأس المال العامل: تحسين إدارة الذمم المدينة، والمخزون، والذمم الدائنة لضمان توازن نقدي مستدام.

٣. تنويع مصادر الإيرادات: تقليل الاعتماد على عميل أو سوق معين، مما يخفف من تأثير تقلبات الطلب والتدفقات النقدية.

٤. تحليل حساسية التدفق النقدي: تقييم تأثير العوامل الاقتصادية، مثل أسعار الفائدة، وسعر الصرف، وطلب العملاء على التدفقات النقدية، لإعداد خطط طوارئ ملائمة.

٥. التحوط المالي: استخدام أدوات مالية مثل العقود المستقبلية والتأمين لحماية التدفقات النقدية من تقلبات غير المتوقعة.

٢-٤-٥ العوامل المؤثرة في استقرار التدفقات النقدية :

- العوامل الاقتصادية: مثل تغير أسعار الفائدة والتضخم وأسعار الصرف تؤثر على تكلفة الاقتراض وقيمة الأموال.
- ظروف السوق: تقلبات الطلب، المنافسة، والتسعير تؤثر على إيرادات الشركة.
- سلوك العملاء: التأخر في الدفع والتخلف عن السداد يؤثر سلباً على السيولة.
- العلاقات مع الموردين: تقلبات الأسعار وتأخيرات التوريد تؤثر على التدفقات النقدية الخارجة.
- الكفاءة التشغيلية: ضعف إدارة المخزون وتأخير الإنتاج يؤدي إلى حجز نقدي غير فعال.
- العوامل التنظيمية والقانونية: تغييرات اللوائح والتكاليف القانونية تزيد من المخاطر المالية.
- الإدارة المالية: ضعف التنبؤ المالي وضعف إدارة الديون يزيد من عدم استقرار التدفقات النقدية.

٢-٤-٦ آثار تقلبات التدفق النقدي على الربحية والسيولة والملاءة المالية :

- الربحية: قد ترتفع التكاليف بسبب الاقتراض أو تقديم حوافز للدفع المبكر، ما يقلل هوامش الربح.
- السيولة: عدم التوازن بين التدفقات الداخلة والخارجة يؤدي إلى أزمات سيولة، تعيق العمليات اليومية.
- الملاءة المالية: انخفاض التدفقات النقدية لفترات طويلة قد يؤدي إلى ضعف حقوق الملكية وزيادة الدين، مما يزيد خطر التعثر المالي.

٢-٤-٧ دراسات حالة واستراتيجيات ناجحة لإدارة مخاطر التدفق النقدي :

- التنبؤ والتخطيط المالي الدقيق: كما هو الحال في شركة Netflix التي تستخدم نماذج متقدمة للتنبؤ بالتدفقات النقدية.

- تنويع مصادر الدخل: مثال على سلسلة مقاهي ستاربكس التي توسعت في المنتجات والأسواق لتقليل المخاطر.
- التفاوض مع الموردين والعملاء: كما فعلت شركة Apple لتحسين دورة التحويل النقدي.
- تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف: مثل أمازون التي استثمرت في الأتمتة لخفض التكاليف وتحسين التدفقات النقدية.

٢-٤-٨ توصيات لإدارة المخاطر وتحقيق استقرار التدفقات النقدية:

- متابعة دورية للتدفقات النقدية وتحليل أسباب عدم الاستقرار.
- تحسين نظم التحصيل ومتابعة المستحقات بشكل فعال.
- وضع سياسات ائتمانية واضحة ومرنة تتناسب طبيعة السوق والعملاء.
- استخدام أدوات التنبؤ والتحليل المالي بانتظام.
- تعزيز العلاقات مع الموردين والعملاء لتحسين شروط الدفع والتحصيل.
- تبني استراتيجيات تحوط مالي مناسبة.

٢-٥ أثر تأخر التحصيل على الالتزامات المالية (The effect of delayed payment (on financial obligations

يُعد التحصيل المنتظم للمستحقات المالية من العوامل الأساسية التي تضمن استقرار الوضع المالي للشركات، خصوصًا في القطاع الخاص الذي يعتمد بشكل كبير على التدفقات النقدية الداخلية لتمويل عملياته التشغيلية وسداد التزاماته المالية.

إلا أن تأخر تحصيل هذه المستحقات يُشكل تحديًا كبيرًا يؤثر على قدرة الشركة في الوفاء بالتزاماتها المالية، ويزيد من احتمالية تعرضها لمخاطر السيولة والتعثر المالي. ويمكن تناول أبرز الآثار المترتبة على تأخر التحصيل من خلال المحاور التالية

١. تراجع السيولة النقدية يؤدي تأخر تحصيل المستحقات إلى نقص في التدفقات النقدية الداخلة، مما يتسبب في انخفاض السيولة النقدية المتاحة لدى الشركة. وتُعد السيولة عنصرًا حيويًا لتغطية النفقات التشغيلية مثل الأجور، والفواتير، والمصاريف اليومية. وعند تراجع السيولة، تضطر الشركة إلى تأجيل أو عدم الوفاء ببعض التزاماتها، مما يؤثر سلبيًا على استقرارها المالي.
٢. تعطل سداد المستحقات للموردين والدائنين يترتب على انخفاض السيولة النقدية عدم قدرة الشركة على دفع مستحقات الموردين والدائنين في المواعيد المحددة، مما قد يؤدي إلى فرض غرامات تأخير، أو اتخاذ إجراءات قانونية ضدها، إضافة إلى تراجع ثقة الشركاء التجاريين بها، وبالتالي زيادة الأعباء المالية والضغط التشغيلية.
٣. اللجوء إلى تمويل إضافي عالي التكلفة في حال وجود فجوة نقدية ناتجة عن تأخر التحصيل، تلجأ العديد من الشركات إلى الحصول على تمويل خارجي مثل القروض أو السحب على المكشوف لسد العجز. وغالبًا ما يكون هذا التمويل مكلفًا بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية مستقبلاً، ويُضعف الربحية.
٤. ضعف القدرة على التخطيط المالي إن عدم انتظام التدفقات النقدية الناتج عن تأخر التحصيل يضعف قدرة الشركة على إعداد خطط مالية دقيقة وفعالة. إذ يصبح من الصعب التنبؤ بحجم النقد المتاح في فترات معينة، مما يؤثر على جودة اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية، ويُحد من فرص التوسع والنمو.
٥. تراجع الثقة من الشركاء والممولين عدم الالتزام بسداد الالتزامات المالية في الوقت المحدد نتيجة لتأخر التحصيل، يؤدي إلى تآكل ثقة الشركاء والممولين في إدارة الشركة المالية. وهذا بدوره يُضعف من فرص الحصول على تمويل مستقبلي بشروط مناسبة، ويزيد من صعوبة بناء شراكات استراتيجية مستقرة.

٦. الحاجة إلى تحسين آليات التحصيل في ظل ما سبق، تصبح مسألة تحسين آليات التحصيل أمراً ضرورياً للحفاظ على الاستقرار المالي. ويتطلب ذلك وضع سياسات ائتمانية واضحة، ومتابعة دقيقة للحسابات المدينة، واستخدام تقنيات التحصيل الإلكتروني، بالإضافة إلى تشجيع العملاء على السداد المبكر عبر الحوافز والخصومات. جميع هذه الإجراءات تُسهم في تعزيز السيولة والوفاء بالالتزامات المالية، مما يعزز من استقرار الشركة ونموها المستدام.

٦-٢ الاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص (Financial stability in private sector companies)

تواجه شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية تحديات مالية متعددة تؤثر بشكل مباشر على استقرارها المالي. من أبرز هذه التحديات تأخر تحصيل المستحقات من العملاء، وتقلب الإيرادات الموسمية التي تتغير باختلاف المواسم والظروف الاقتصادية، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية التي تزيد من الأعباء المالية على الشركات. كما يعتمد عدد كبير من هذه الشركات على التمويل قصير الأجل لسد احتياجاتها النقدية، مما يعرضها لمخاطر تمويلية إضافية ويؤثر على استقرارها المالي على المدى البعيد.

ورغم هذه التحديات، استطاعت بعض الشركات تعزيز استقرارها المالي من خلال تبني سياسات ائتمانية فعالة تنظم شروط وأحكام منح الائتمان للعملاء، إلى جانب الاعتماد على أنظمة متقدمة للتخطيط المالي والمحاسبي، مما يساعد في تحسين دقة التوقعات المالية ورصد الأداء المالي. كما ساهم تحسين دورة التحصيل وتقليص فترة استلام المستحقات في تعزيز السيولة المالية، إلى جانب تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على قطاع واحد فقط، ما ساعد على توزيع المخاطر وتحقيق استقرار أكبر.

ويعكس الاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص مدى نضج السياسات المالية لديها، وهو يرتبط بشكل وثيق بجودة إدارة رأس المال العامل، وفعالية تحصيل الذمم المدينة، حيث تمثل هذه العناصر جزءاً جوهرياً من السيولة التشغيلية اليومية. ولذلك، فإن ضمان تحصيل سريع للمستحقات وتوفير تمويل مستدام يُعد من أبرز العوامل التي تضمن للشركات القدرة على مواجهة التقلبات المالية وتحقيق نمو طويل الأمد. دور السياسات الوطنية في دعم الاستقرار المالي للقطاع الخاص في هذا السياق، أكد البنك المركزي السعودي (ساما) في تقريره عن الاستقرار المالي لعام ٢٠٢٤م، متانة الاقتصاد السعودي واستقراره خلال عام ٢٠٢٣م، بالرغم من التحديات العالمية وحالة عدم اليقين التي مر بها الاقتصاد الدولي. وقد أبرز التقرير الدور المحوري للقطاع المالي في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠، لا سيما من خلال تعزيز مساهمة الأنشطة غير النفطية التي وصلت إلى ٤٩.٩٪ من إجمالي الناتج المحلي، مسجلة نمواً بنسبة ٤.٤٪ خلال عام ٢٠٢٣م.

وأشار التقرير إلى أن القطاع المصرفي في المملكة يتمتع بملاءة مالية قوية، حيث ارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى ٢٠.١٪، مما يعكس قدرة البنوك على دعم النمو الاقتصادي بفعالية. كما شهد قطاع ائتمان الشركات

نموًا ملحوظًا بنسبة ١٣.٢٪ خلال عام ٢٠٢٣م، في حين زادت أنشطة المؤسسات المالية غير المصرفية - مثل شركات التمويل - بنسبة ١٢.٣٪، ليصل إجمالي أصولها إلى نحو ٨٤.٧ مليار ريال.

كما لعب البنك المركزي دورًا فاعلاً في تطوير البنية التحتية للمدفوعات الوطنية، وتعزيز حلول الدفع الرقمية المبتكرة، بما يسهم في توفير بيئة مالية آمنة تقلل من المخاطر التشغيلية والمالية، وتدعم استقرار تدفقات الشركات النقدية، خاصة في القطاع الخاص.

ومن خلال هذه الجهود، يتضح أن استقرار شركات القطاع الخاص المالي لا يعتمد فقط على استراتيجياتها الداخلية، بل هو أيضًا نتيجة لتكامل السياسات الوطنية الداعمة، والبنية المالية المتينة التي تسعى المملكة لتعزيزها ضمن توجهاتها الاستراتيجية الشاملة.

٢-٧ تحليل حالات واقعية لتحسين التحصيل المالي وأثره على الاستقرار المالي في الشركات السعودية (Analysis of real cases to improve financial performance and its impact on financial stability in Saudi companies).

يمثل التحصيل المالي أحد الركائز الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر في الاستقرار المالي واستدامة العمليات التشغيلية في منشآت القطاع الخاص. وفي بيئة الأعمال السعودية التي تشهد نموًا متسارعًا وتنافسًا حادًا، أصبح من الضروري أن تعتمد الشركات على أنظمة فعالة في إدارة الحسابات المدينة لضمان توفر السيولة، وتحقيق التوازن بين التوسع في منح الائتمان والقدرة على التحصيل.

تم تناول حالتين واقعتين من سوق الأعمال في المملكة العربية السعودية، تمثل كل منهما منظورًا مختلفًا لطريقة التعامل مع التحصيل المالي. الحالة الأولى تسلط الضوء على التحديات التقليدية التي واجهتها إحدى الشركات السعودية (شركة رضوى للتجارة) نتيجة غياب إدارة مالية متخصصة، وضعف الأدوات التحليلية، وتأثير ذلك على تراكم الذمم المدينة وتراجع الاستقرار المالي. في المقابل، تعرض الحالة الثانية نموذجًا متقدمًا للتحويل الرقمي في إدارة الحسابات المدينة من خلال استخدام نظام Beveron Smart Debt Collection ، والذي يُعد من أبرز أنظمة التحصيل الذكي في السوق السعودي.

تهدف هذه المقارنة إلى تقديم قراءة تحليلية معمقة تربط بين التحديات الميدانية التقليدية، والحلول الذكية الرقمية التي توفرها التكنولوجيا الحديثة، وذلك لتوضيح كيف يمكن أن ينعكس تحسين إدارة التحصيل المالي بشكل إيجابي على استقرار الشركات وتحقيق كفاءتها التشغيلية.

٢-٧-١ دراسة حالة شركة رضوى للتجارة (Radwa Trading Company)

تُعد شركة رضوى للتجارة من الشركات السعودية العاملة في قطاع توزيع العطور ومنتجات التجميل إلى كل من تجار الجملة وتجار التجزئة. وقد استخدمت الشركة نظام Aging of Accounts Receivable كأداة لتقييم أداء العملاء وتحليل دورة التحصيل المالي.

٢-٧-١-١ سياسات الائتمان المتبعة

وفقاً للدراسة، تتبع الشركة سياسة ائتمانية تفصيلية بناءً على نوع العميل:

الحد الأقصى لفترة السداد لتجار الجملة: ٣٠ يوماً

الحد الأقصى لفترة السداد لتجار التجزئة (السلاسل الإقليمية والمحلية): ٦٠ يوماً

لكن الملفت أن الشركة لا تملك قسمًا متخصصًا في الائتمان، ما يضعف قدرتها على التحكم في دورة التحصيل وتقييم المخاطر.

٢-٧-١-٢ تطور الحسابات المدينة خلال الفترة (2016-2019)

أظهرت البيانات المالية للشركة خلال أربع سنوات متتالية ارتفاعاً ملحوظاً في أرصدة الحسابات المدينة، وهو ما أثر بشكل مباشر على القيمة السوقية للشركة:

جدول ١ تطور الرصيد الكلي للحسابات المدينة لشركة رضوى للتجارة (٢٠١٦-٢٠١٩)

السنة	الرصيد الكلي للحسابات المدينة (ريال سعودي)	نسبة الزيادة السنوية
٢٠١٦	٣٦,٨١٧,٤٠٩	—
٢٠١٧	٥٧,٢٣٢,٢٥٥	%٥٥+
٢٠١٨	٧٩,٧٩١,٥٦٦	%٣٩+
٢٠١٩	١٣٣,٠٩٨,٧٤٨	%٦٧+

نلاحظ أن الرصيد ارتفع بنسبة تفوق ١١٧٪ خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩، ما يعكس توسعاً في منح الائتمان دون وجود إدارة فعالة لتحصيله.

٢-٧-١-٣ أثر تراكم الحسابات المدينة على الاستقرار المالي

أشارت الدراسة إلى أن الشركة تتخذ مخصصات ائتمانية للتعامل مع الذمم المتأخرة وفق الآتي:

- إذا تجاوزت الذمم ٣٦٠ يوماً: يُحتسب ٥٠٪ من القيمة كمخصص خسائر.
- إذا تجاوزت الذمم ٧٢٠ يوماً: يُحتسب ١٠٠٪ من القيمة كمخصص خسائر.

وقد تسببت هذه السياسة في خسائر سنوية كما يلي:

جدول ٢ الخسائر الناتجة عن الذمم المدينة المتأخرة (٢٠١٦-٢٠١٧)

السنة	الخسائر الناتجة عن الذمم المتأخرة (ريال سعودي)
٢٠١٦	٥٢٨,٧٨٢
٢٠١٧	١٠,٠٣٦,٢٧٢

يتضح أن سوء إدارة التحصيل وعدم وجود قسم متخصص في الائتمان أدى إلى تراكم الحسابات المدينة، وبالتالي خسائر مالية كبيرة

٢-٧-١-٤ الدروس المستفادة من الحالة

من خلال هذه الحالة الواقعية، يمكن استخلاص عدد من الدروس الهامة لتحسين كفاءة التحصيل في الشركات السعودية:

- أهمية وجود إدارة ائتمان متخصصة تشرف على منح الائتمان ومتابعة التحصيل .
- وضع سياسات تصنيف للعملاء بناءً على تاريخهم الائتماني وسلوك الدفع.
- استخدام نظام AR Aging كأداة فعالة لمراقبة دورة التحصيل.
- تعديل شروط الدفع بناءً على طبيعة العميل والمخاطر المرتبطة به.
- تقليل الاعتماد على التحصيل طويل الأجل واستبداله بخطط دفع محفزة للسداد المبكر .

أثبتت دراسة حالة "رضوى للتجارة" أن عدم كفاءة إدارة الحسابات المدينة يؤدي إلى خسائر مالية ملموسة، ويؤثر سلباً على استقرار الشركة. ومن هنا، يصبح تحسين عملية التحصيل ضرورة استراتيجية للشركات السعودية، لا سيما تلك التي تعتمد على سياسة ائتمان واسعة، لتحقيق الاستدامة والنمو المستمر --- .

٢-٧-٢ دراسة حالة: نظام Beveron Smart Debt Collection وتحول الشركات السعودية في إدارة الحسابات المدينة

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه الشركات السعودية في ما يتعلق بإدارة السيولة النقدية والتحكم في الذمم المدينة، برزت الحاجة إلى حلول ذكية ومتقدمة تُسهم في تحسين كفاءة التحصيل وتقلل من المخاطر المالية الناتجة عن تأخر السداد أو عدم التحصيل. من هذا المنطلق، تبنت العديد من الشركات السعودية أنظمة رقمية متخصصة لإدارة الحسابات المدينة، ومن أبرز هذه الأنظمة Beveron Smart Debt Collection ، وهو نظام ذكي يعمل على أتمتة عمليات التحصيل المالي وتقديم أدوات تحليلية متقدمة تساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية مالية دقيقة.

٢-٧-٢ أهداف النظام وفوائده التشغيلية

يهدف نظام Beveron Smart Debt Collection إلى تحويل عملية التحصيل من نمطها التقليدي اليدوي إلى عملية رقمية مؤتمتة بالكامل، عبر دمج عدة وظائف مالية وتقنية متقدمة في منصة واحدة. من بين أبرز أهدافه :

- أتمتة عمليات التحصيل: يقوم النظام تلقائيًا بإرسال إشعارات بالفواتير، وتذكيرات بالسداد، ومتابعات دورية دون الحاجة لتدخل بشري مستمر، ما يرفع من كفاءة العمليات ويقلل من احتمالية الأخطاء البشرية.
- تسريع التدفقات النقدية: من خلال تسريع دورة التحصيل وخفض متوسط فترة السداد (Days Sales Outstanding – DSO)، تتمكن الشركات من تحسين السيولة وتوظيف الموارد المالية بشكل أفضل.
- تحسين القدرة على اتخاذ القرار: يقدم النظام لوحات تحكم وتقارير تفصيلية عن أداء العملاء، ومؤشرات التحصيل، وسلوك الدفع، ما يمكن الإدارة المالية من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات آنية ودقيقة.
- تقليل التكاليف التشغيلية: بفضل تقليل الحاجة إلى الموارد البشرية المكثفة في قسم التحصيل، تنخفض التكاليف وتزداد الفعالية .

٢-٧-٢ أثر النظام على الاستقرار المالي

أظهرت تطبيقات النظام في عدة شركات سعودية نتائج ملموسة في تحسين مؤشرات الأداء المالي، ويمكن تلخيص أبرز تلك الآثار فيما يلي:

- زيادة سرعة التحصيل: حيث أفادت تقارير بعض الشركات أن سرعة تحصيل الذمم المدينة ارتفعت بنسبة تجاوزت ٣٥٪ خلال أول ستة أشهر من استخدام النظام، وهو ما انعكس مباشرة على تحسين مستويات السيولة.
- انخفاض الذمم المتأخرة: ساعد النظام في خفض عدد الفواتير المتأخرة بنسبة تفوق ٥٠٪، نتيجة المتابعة الدقيقة والمستمرة للحسابات.
- تعزيز القدرة التنبؤية: ساعدت تقارير النظام التحليلية في رفع دقة التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وهو ما مكّن الشركات من بناء خطط مالية أكثر استقرارًا وواقعية.
- تحسين مؤشرات الجدارة الائتمانية: بفضل استقرار التدفقات النقدية، استطاعت بعض الشركات تحسين تصنيفها الائتماني لدى الجهات المانحة للتمويل.

٣-٧-٢ تعزيز العلاقة مع العملاء

- لم تقتصر مزايا نظام Beveron على الجوانب الداخلية للشركات فحسب، بل امتدت لتشمل تحسين تجربة العميل وتعزيز العلاقة معه عبر عدة ممارسات:
- توفير قنوات تواصل شفافة: يتم إرسال رسائل تذكير محترفة إلى العملاء عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية، مما يحافظ على علاقة إيجابية وغير تصادمية .
 - بوابة إلكترونية للعملاء: تتيح للعملاء الوصول إلى تفاصيل حساباتهم، ومواعيد السداد، وسجل الفواتير، مما يُعزز الشفافية ويزيد من رضا العملاء .
 - إمكانية السداد الإلكتروني: يقدم النظام حلول دفع متنوعة وآمنة تُمكن العميل من سداد مستحقاته بسهولة وفي الوقت المناسب .
 - تحسين تجربة العميل: أسهم كل ما سبق في خلق تجربة عميل أكثر احترافية وسلاسة، وبالتالي زيادة فرص الاحتفاظ بالعملاء وتعزيز ولائهم للشركة .

٤-٧-٢ أهمية الدراسة في السياق السعودي

تعكس هذه الدراسة التطور الكبير في توجهات السوق السعودي نحو التحول الرقمي في الجوانب المالية، لا سيما في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تدعو إلى تعزيز كفاءة القطاع الخاص من خلال تبني الحلول الرقمية. وقد بات من الواضح أن الاعتماد على أنظمة تحصيل ذكية مثل Beveron لم يعد خيارًا تقنيًا فحسب، بل هو ضرورة استراتيجية للشركات الساعية إلى تحقيق الاستقرار المالي، وتقليل نسب التعثر، وضمان استدامة النمو التشغيلي .

كما أن هذه الحالة تسلط الضوء على أهمية تغيير الفكر التقليدي في إدارة الحسابات المدينة، من خلال توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتحسين القرارات المالية وتعزيز الاستجابة للمخاطر المحتملة.

٣-٧-٢ الربط بين الحالتين: من التحديات إلى الحلول الذكية

يتجلى من مقارنة حالي شركة رضوى للتجارة ونظام Beveron Smart Debt Collection أن إدارة التحصيل المالي تمرّ بتحوّل جذري، من الاعتماد التقليدي على الممارسات اليدوية والمحدودة في التنبؤ بالمخاطر، إلى توظيف تقنيات ذكية تُمكن الشركات من اتخاذ قرارات دقيقة واستباقية.

في حالة رضوى للتجارة، كانت أبرز التحديات تتمثل في غياب قسم مختص بالائتمان، واعتماد الشركة على سياسات عامة لا تراعي فروق المخاطر بين العملاء، بالإضافة إلى محدودية استخدام الأدوات التحليلية، مما أدى إلى تراكم الذمم المدينة بنسب تجاوزت ١١٧٪ خلال أربع سنوات، وخسائر مباشرة نتيجة ارتفاع الحسابات غير القابلة للتحصيل.

في المقابل، تقدم حالة Beveron نموذجًا لحل ذكي وفَعَال لمشكلة التحصيل. حيث يعتمد النظام على تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتقييم سلوك العملاء المالي وتحديد درجة المخاطر الائتمانية، كما يوفر أدوات أتمتة كاملة لإرسال التذكيرات، وتنظيم خطط الدفع، وتحديد أولويات التحصيل. وهو ما يُقلّل من التدخل اليدوي ويزيد من كفاءة الدورة المالية.

الربط بين الحالتين يُبرز تحولًا نوعيًا في كيفية معالجة الشركات لمشكلة التحصيل: فبينما تُظهر رضوى الحاجة الملحة لمعالجة التحديات التنظيمية والهيكلية في إدارة الحسابات المدينة، فإن Beveron تقدّم خارطة طريق للحلول الممكنة التي تستفيد من التحوّل الرقمي وتسخير التكنولوجيا لتحسين المؤشرات المالية.

وباختصار، يُمكن تلخيص العلاقة بين الحالتين بأن شركة رضوى تمثل واقعًا تواجهه العديد من الشركات السعودية في مراحلها التقليدية من الإدارة المالية، بينما تمثل Beveron رؤية مستقبلية لحلول رقمية يمكن تبنيها للتغلب على هذه التحديات وتحقيق كفاءة واستدامة في التحصيل المالي .

جدول ٣ مقارنة أثر تحصيل المستحقات المالية على الاستقرار المالي بين شركة رضوى للتجارة ونظام Beveron Smart Debt Collection

وجه المقارنة	شركة رضوى للتجارة (الأسلوب التقليدي)	Beveron Smart Debt Collection
إدارة الائتمان وتأثيرها على الاستقرار المالي	عدم وجود إدارة ائتمان متخصصة يؤدي إلى تراكم الذمم وارتفاع المخاطر المالية، مما يؤثر سلباً على السيولة والاستقرار المالي للشركة	إدارة ائتمان ذكية تعتمد على تحليل دقيق للمخاطر مما يحسن من جودة الائتمان ويقلل من تراكم الذمم وبالتالي يعزز الاستقرار المالي
أسلوب تحصيل المستحقات المالية	تحصيل يدوي وبطيء، تأخير في إرسال التنبهات، مما يؤدي إلى زيادة الفترات غير المحصلة وتدهور التدفق النقد	أتمتة دورة التحصيل مع تذكيرات وتنبيهات فورية، مما يسرع عملية تحصيل المستحقات ويحسن التدفقات النقدية للشركة.
أثر تحصيل المستحقات على السيولة النقدية	ارتفاع كبير في الحسابات المدينة المتأخرة أكثر من ١١٧٪ (زيادة) مما يضغط على السيولة ويزيد مخاطر الخسائر المالية	انخفاض ملحوظ في الفواتير المتأخرة أكثر من ٥٠٪ من وتحسن كبير في سرعة التحصيل (زيادة أكثر من ٣٥٪)، مما يعزز السيولة المالية
دور المعلومات التحليلية في تحسين اتخاذ القرار المالي	غياب تقارير ضعف القدرة تحليلية دقيقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية، مما يضعف التخطيط المالي ويزيد من مخاطر عدم الاستقرار	تقارير تحليلية متقدمة وسلوكية للمدفوعات، تمكن الشركة من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة وتحسين التخطيط المالي طويل الأمد.

٢-٧-٤ الدروس المستفادة من الحالتين

من خلال تحليل حالتين واقعتين؛ الأولى لشركة "رضوى للتجارة" التي تعاني من ضعف في إدارة التحصيل المالي، والثانية لتطبيق نظام "Beveron Smart Debt Collection" الذي يُمثل نموذجًا للتحويل الرقمي الفعال في إدارة الحسابات المدينة في الشركات السعودية، يمكن استخلاص مجموعة من الدروس الجوهرية التي تُسهم في تحسين الكفاءة المالية واستقرار الشركات :

أولاً: أهمية بناء هيكل تنظيمي واضح لإدارة الائتمان

أظهرت حالة "رضوى للتجارة" أن غياب إدارة ائتمان متخصصة أدى إلى ضعف واضح في متابعة الحسابات المدينة وتراكم الذمم، مما تسبب بخسائر مالية ملموسة.

وجود إدارة متخصصة تُعنى بتحليل مخاطر العملاء، ووضع حدود ائتمانية مناسبة، وتحديد آليات متابعة واضحة هو حجر الأساس لأي استراتيجية ناجحة في التحصيل.

ثانياً: ضرورة تصنيف العملاء حسب الجدارة الائتمانية

تعتمد الأنظمة الذكية مثل Beveron على تحليل بيانات سلوك الدفع وتاريخ التعاملات لتصنيف العملاء، وهو ما يُساعد على توقع احتمالات التأخر في السداد والتعامل معها مسبقاً.

هذا التصنيف يسمح بتخصيص استراتيجيات تحصيل مختلفة بحسب نوع كل عميل، مما يزيد من فعالية الدورة المالية .

ثالثاً: اعتماد الأدوات التحليلية كجزء أساسي من التحصيل

تطبيق نظام AR Aging في "رضوى للتجارة" لم يكن كافياً في ظل غياب التفاعل الفعال مع نتائجه.

أما في حالة Beveron ، فإن التحصيل أصبح مبنياً على تقارير تحليلية لحظية تساعد على اتخاذ قرارات مالية مستندة إلى البيانات، ما يُمكن الشركات من تتبع الأداء المالي بدقة.

رابعاً: التحويل الرقمي كعامل استقرار مالي

توضح حالة Beveron كيف يمكن للتحويل الرقمي أن يُحدث نقلة نوعية في إدارة الذمم المدينة. النظام يربط بين الفرق المالية، والمبيعات، وخدمة العملاء في بيئة موحدة تساعد على تسريع عمليات التحصيل.

التكنولوجيا تُقلل من الأخطاء البشرية، وتُسرع في الإجراءات، وتُعزز من الشفافية، مما ينعكس بشكل إيجابي على الاستقرار المالي العام .

خامسًا: تبني سياسات مرنة لتحفيز الدفع المبكر

من الضروري أن تتبنى الشركات سياسات دفع مرنة تشمل خصومات للتحويل المبكر، وجدولة أقساط ذكية للعملاء ذوي السيولة الضعيفة.

تساعد هذه السياسات على خفض متوسط فترة التحويل (DSO) وتحسين التدفق النقدي، كما أن النظام الذكي Beveron يسمح بتصميم هذه العروض تلقائيًا وتحديثها حسب سلوك العملاء .

سادسًا: تحسين تجربة العميل من خلال التواصل الذكي

من أبرز ما أظهرته حالة Beveron أن العلاقة مع العميل ليست فقط مالية، بل أيضًا تجريبية وتفاعلية. استخدام الإشعارات الآلية، والبوابات الإلكترونية، والتقارير الذاتية يُعزز من شفافية العلاقة ويقلل من النزاعات المرتبطة بالفواتير أو مواعيد السداد.

سابعًا: التخطيط المالي الاستباقي بدلاً من الاستجابة للأزمات

في حالة "رضوى"، تراكم الذمم لم يتم اكتشافه إلا بعد فوات الأوان.

في المقابل، توفر الأنظمة الذكية القدرة على التنبؤ بتعثر الحسابات المستقبلية من خلال نماذج تحليلية، مما يتيح للإدارة التحرك استباقيًا لحماية السيولة وتقليل المخصصات والخسائر المحتملة. يتضح من تحليل الحالتين أن كفاءة إدارة الحسابات المدينة تُشكل عنصرًا محوريًا في ضمان استقرار الشركات المالي واستدامة عملياتها التشغيلية، خصوصًا في السوق السعودي الذي يشهد نموًا متزايدًا في الاعتماد على الائتمان التجاري. فقد كشفت حالة شركة "رضوى للتجارة" عن التأثيرات السلبية لضعف إدارة التحويل، والتي تمثلت في تراكم الذمم المدينة، وزيادة الخسائر المرتبطة بالتأخر في السداد، وغياب البنية التنظيمية المتخصصة في الائتمان، وهو ما أثر بشكل مباشر على السيولة النقدية والقيمة السوقية للشركة خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩.

في المقابل، تُبرز حالة "Beveron Smart Debt Collection" أهمية التحول الرقمي في تحسين كفاءة التحويل المالي، حيث يوفر النظام أدوات ذكية لتحليل الجدارة الائتمانية للعملاء، وإدارة دورة التحويل بدقة، وتعزيز التواصل التفاعلي، بالإضافة إلى تمكين الشركات من اتخاذ قرارات استباقية تقلل من المخاطر المالية المستقبلية.

من خلال الدمج بين ما هو قائم من تحديات (كما في حالة رضوى)، وما هو ممكن عبر الحلول التقنية المتقدمة (كما في Beveron)، يتبين أن تحسين إدارة الحسابات المدينة لم يعد خيارًا تشغيليًا فقط، بل ضرورة

استراتيجية لضمان الاستقرار المالي، وتعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق الاستدامة المالية في بيئة أعمال ديناميكية مثل السوق السعودي.

وعليه، فإن الشركات السعودية التي تسعى للنمو والتوسع بحاجة إلى إعادة هيكلة سياساتها الائتمانية، وتبني حلول تكنولوجية متقدمة، وتشكيل فرق متخصصة في الائتمان والتحصيل، بما يضمن لها دورة مالية صحية ومرنة، ويقلل من الاعتماد على السيولة الخارجية أو القروض لتعويض الخلل الناتج عن ضعف التحصيل.

٢-٨ الدراسات السابقة (Review of previous studies) :

يُعد تحصيل المستحقات المالية من العمليات الجوهرية في الإدارة المالية، لما له من دور مباشر في توفير السيولة، وتعزيز القدرة على الوفاء بالالتزامات، وتحقيق الاستقرار المالي للمنشآت، لا سيما في القطاع الخاص. وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة أثر تحصيل المستحقات على المؤشرات المالية، لكن أغلبها ركز على مؤشرات مثل الربحية أو القيمة السوقية، بينما ندر التركيز المباشر على الاستقرار المالي كمتغير رئيس، خصوصاً في البيئة السعودية. وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع هذا البحث، وتحليل لمضمونها، ومقارنتها بنتائج وتوجهات البحث الحالي:

أولاً: دراسات تناولت أثر التحصيل المالي على الاستقرار المالي.

١. دراسة (Ahlam Alalami & Shabir Hakim (2021) :

بعنوان: The Impact of Account Receivable in Companies' Value

أُجريت هذه الدراسة على شركة "رضوى" في المملكة العربية السعودية، وهدفت إلى تحليل تأثير تراكم الحسابات المدينة على القيمة السوقية للشركة. أظهرت النتائج أن تأخر التحصيل يؤدي إلى تراجع مستويات السيولة النقدية، مما يُضعف من قيمة الشركة في السوق. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق سياسات تحصيل صارمة وفعالة لتعزيز مركز الشركة المالي وتقليل المخاطر.

تحليل:

تسلط هذه الدراسة الضوء على الأثر السلبي لضعف التحصيل على القيمة السوقية، إلا أنها تركز على شركة واحدة فقط. أما البحث الحالي، فيسعى لتوسيع نطاق التحليل ليشمل الاستقرار المالي كمتغير أشمل، مع تطبيقه على عينة واسعة من شركات القطاع الخاص في البيئة السعودية .

٢. دراسة: (2022) Firm Performance of Saudi Manufacturers :

حللت هذه الدراسة العلاقة بين "فترة تحصيل الحسابات" والأداء المالي في عينة مكونة من ٨٤ شركة صناعية سعودية. توصلت إلى أن طول مدة التحصيل يرتبط سلبًا بالأداء المالي، حيث يؤدي إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية وارتفاع نسبة الديون قصيرة الأجل، ما يؤثر على ربحية الشركات ومركزها المالي.

تحليل:

تؤكد نتائج هذه الدراسة أن كفاءة التحصيل المالي ترتبط مباشرة بالأداء المالي، لكنها اقتصر على قطاع الصناعات التحويلية، دون التطرق إلى مفهوم الاستقرار المالي كقدرة مستدامة على الوفاء بالالتزامات. يُعالج البحث الحالي هذه الفجوة من خلال توسيع نطاق المتغيرات وتحليل أثر التحصيل على الاستقرار المالي بشكل أكثر شمولاً .

٣. دراسة – Kadioglu et al. (2017) على شركات تركية:

استهدفت الدراسة تحليل أثر ضعف التحصيل على الاستقرار المالي في شركات تركية متعددة الأنشطة. بينت النتائج أن تراكم المستحقات يؤدي إلى نقص حاد في التدفقات النقدية، مما يخلق فجوة في تمويل الالتزامات الجارية، ويعرض المنشآت لمخاطر سيولة تهدد استمراريتها واستقرارها المالي.

تحليل:

تدعم هذه الدراسة الإطار النظري للبحث الحالي، من حيث الربط بين كفاءة التحصيل والاستقرار المالي. إلا أن اختلاف البيئة الاقتصادية يحد من تعميم النتائج على بيئة الأعمال السعودية، وهو ما يعالجه هذا البحث من خلال تطبيقه المحلي .

٤. دراسة – Abughniem et al. (2020) على شركات أردنية:

تناولت هذه الدراسة أثر الحسابات المدينة المتراكمة على الهيكل المالي للشركات. كشفت النتائج أن ضعف التحصيل يؤدي إلى الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي، وارتفاع مستويات المديونية، ما يُضعف من قدرة المنشآت على تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

تحليل:

تقدم هذه الدراسة بعداً مهماً حول العلاقة بين التحصيل والهيكل المالي، وتُبرز خطورة الاعتماد على مصادر تمويل خارجية لتعويض نقص السيولة. ويتقاطع هذا الطرح مع توجه البحث الحالي، الذي يُسلط الضوء على العلاقة بين التحصيل وكفاءة إدارة الالتزامات المحلية في القطاع الخاص السعودي .

٥. دراسة – Eissa et al. (2023) على شركات مصرية:

ركزت الدراسة على العلاقة بين سياسات التحصيل والسيولة والاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص المصري. توصلت إلى أن الشركات التي تعتمد استراتيجيات تحصيل فعالة تتجح في الحفاظ على مستويات مستقرة من السيولة، مما يقلل اعتمادها على القروض قصيرة الأجل ويعزز من استقرارها المالي.

تحليل:

تقدم هذه الدراسة نموذجاً متكاملًا يربط بين كفاءة التحصيل والسيولة والاستقرار، وتتسجم في توجهها مع أهداف البحث الحالي. ومع ذلك، فإن نتائجها مستندة إلى بيئة اقتصادية مغايرة، مما يبرز أهمية تقديم دراسة تطبيقية في السياق المحلي السعودي .

٦. دراسة (Ahmed 2022) :

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جودة البيانات المحاسبية، وخصوصاً بند الذمم المدينة، وبين القرارات المالية والإدارية في الشركات. وأشارت إلى أن ضعف دقة بيانات الحسابات المدينة يؤثر سلباً على التخطيط المالي، ويقلل من قدرة المنشأة على إدارة التزاماتها بفعالية.

تحليل:

تُبرز الدراسة أهمية التحصيل كأداة للتخطيط المالي الاستراتيجي، وليس فقط كعملية محاسبية. يتوافق هذا التوجه مع البحث الحالي، الذي ينظر إلى التحصيل بوصفه عنصرًا حيويًا في تحقيق الاستقرار المالي، ويُطبّق هذا المفهوم على الواقع الفعلي للشركات السعودية

٢-٨-١ التعليق العام على الدراسات السابقة :

من خلال مراجعة الدراسات السابقة، يتّضح أن هناك اهتمامًا بحثيًا ملحوظًا بدراسة تحصيل المستحقات المالية وعلاقته بمؤشرات الأداء المالي، مثل الربحية والقيمة السوقية. وقد أسهمت هذه الدراسات في تسليط الضوء على أهمية إدارة التحصيل في تحسين الوضع المالي للمنشآت. ومع ذلك، فإن معظم تلك الدراسات اتخذت طابعًا كمّيًا وركزت على الجوانب الرقمية والتحليل المالي، بينما لم تُعْطِ مفهوم الاستقرار المالي كمتغير نوعي واستراتيجي الاهتمام الكافي، خصوصًا من زاوية تحليلية غير رقمية.

كما أن الربط بين كفاءة التحصيل والسيولة التشغيلية والاستقرار المالي لم يُطرح غالبًا ضمن إطار وصفي أو تحليلي متكامل، حيث اعتمدت الدراسات السابقة بشكل كبير على المؤشرات الرقمية، دون التطرق العميق إلى التحديات الإدارية والتنظيمية التي تواجه الشركات في تحصيل مستحقاتها، وتأثير ذلك على قدرتها على الاستمرار.

من هنا، يُسهم هذا البحث في سد فجوة علمية من خلال تناوله للموضوع بمنهج تحليلي وصفي، يركّز على الاستقرار المالي كمتغير نوعي يعكس كفاءة الأداء العام وقدرة المنشآت في القطاع الخاص السعودي على الوفاء بالتزاماتها ومواجهة التحديات المالية الناتجة عن تأخر التحصيل.

٢-٨-٢ أوجه التميز في البحث الحالي:

١. بيئة تطبيقية محلية: يُركّز البحث على منشآت القطاع الخاص السعودي، ما يعزز من ملاءمة نتائجه وصلاحياتها للتطبيق الفعلي .
٢. نموذج تحليلي شامل: يعتمد البحث على بناء نموذج يربط بين كفاءة التحصيل، والسيولة، والاستقرار المالي، في طرح متكامل لم يُتناول بهذه الصورة في الدراسات السابقة .
٣. تركيز على الاستقرار المالي كمفهوم استراتيجي: يطرح البحث مفهوم الاستقرار ليس كمجرد مؤشر مالي لحظي، بل كقدرة ممتدة للمنشأة على الوفاء بالتزاماتها والاستمرار التشغيلي في بيئة تنافسية.

٢-٩ فرضيات الدراسة:

استنادًا إلى ما تناولته الدراسة من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة، وبهدف اختبار العلاقة بين كفاءة تحصيل المستحقات المالية ومستوى الاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، تم صياغة فرضيات الدراسة وفقًا للأسلوب العلمي المتبع، وذلك كما يلي:

الفرض الرئيس الأول:

H_{01} (فرض العدم):

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة تحصيل المستحقات المالية ومستوى الاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

H_{11} (الفرض البديل) :

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة تحصيل المستحقات المالية ومستوى الاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية .

الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرض الرئيس الأول:

H_{01-1} :

لا يوجد تأثير معنوي لمتوسط فترة تحصيل المستحقات النقدية على مستوى التدفقات النقدية في شركات القطاع الخاص.

H_{11-1} : يوجد تأثير معنوي لمتوسط فترة تحصيل المستحقات النقدية على مستوى التدفقات النقدية في شركات القطاع الخاص.

H_{01-2} : لا يوجد تأثير معنوي لنسبة الذمم المدينة المتعثرة على قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد.

H_{11-2} : يوجد تأثير معنوي لنسبة الذمم المدينة المتعثرة على قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد .

H_{01-3} : لا يوجد تأثير معنوي لوجود قسم مستقل لإدارة التحصيل على تحسين مستوى الاستقرار المالي في الشركات الخاصة.

H_{11-3} : يوجد تأثير معنوي لوجود قسم مستقل لإدارة التحصيل على تحسين مستوى الاستقرار المالي في الشركات الخاصة.

H_{01-4} : لا يوجد تأثير معنوي لوجود سياسة ائتمان واضحة على خفض نسب التعثر وزيادة مستويات السيولة المالية.

H_{11-4} : يوجد تأثير معنوي لوجود سياسة ائتمان واضحة على خفض نسب التعثر وزيادة مستويات السيولة المالية.

H_{01-5} : لا يوجد تأثير معنوي لاستخدام أدوات التحصيل الحديثة على تحسين كفاءة التحصيل والربحية والاستقرار المالي .

H_{11-5} : يوجد تأثير معنوي لاستخدام أدوات التحصيل الحديثة على تحسين كفاءة التحصيل والربحية والاستقرار المالي.

الفرض الرئيس الثاني :

$H0_2$: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات الإدارية الداخلية وكفاءة تحصيل المستحقات المالية في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية .

$H1_2$: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات الإدارية الداخلية وكفاءة تحصيل المستحقات المالية في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية .

الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرض الرئيس الثاني:

$H0_{2-1}$:

لا يوجد تأثير معنوي لتقديم الحوافز للعملاء على تقليص فترة التحصيل وزيادة معدلات السداد

$\therefore H1_{2-1}$

يوجد تأثير معنوي لتقديم الحوافز للعملاء على تقليص فترة التحصيل وزيادة معدلات السداد.

$H0_{2-2}$:

لا يوجد تأثير معنوي لاستخدام التقنيات المحاسبية والمتابعة الدورية للعملاء على تحسين مؤشرات التحصيل المالي وخفض نسب الذمم المتعثرة .

$H1_{2-2}$:

يوجد تأثير معنوي لاستخدام التقنيات المحاسبية والمتابعة الدورية للعملاء على تحسين مؤشرات التحصيل المالي وخفض نسب الذمم المتعثرة.

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية (The applied study)

يمثل هذا الفصل الجانب العملي من الدراسة، حيث يهدف إلى استكشاف أثر تحصيل المستحقات المالية على الاستقرار المالي في الشركات العاملة في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، من خلال تحليل الواقع الفعلي لسياسات التحصيل وممارساته في تلك الشركات. ويأتي هذا الفصل استكمالاً لما تم تناوله في الفصول السابقة من إطار نظري ودراسات سابقة ذات صلة، حيث يتم الانتقال هنا من الجانب النظري إلى التطبيق الميداني لاختبار الفرضيات وتفسير العلاقات بين المتغيرات.

ولتحقيق هذا الهدف، تم تصميم استبيان ميداني وتوزيعه على عينة متنوعة من الشركات التي تمثل قطاعات وأحجام وممارسات مالية مختلفة، وذلك بهدف جمع بيانات كمية ونوعية تسهم في تحليل السياسات والإجراءات المتعلقة بالتحصيل المالي، ومدى انعكاسها على قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها، واستقرار التدفقات النقدية، والاستقرار المالي العام.

وقد تناول الاستبيان مجموعة من المحاور الأساسية التي تعكس واقع التحصيل المالي في الشركات، مثل: وجود سياسات ائتمان واضحة، وتوافر أقسام متخصصة في التحصيل، ومتوسط مدة التحصيل، ونسبة الديون المتعثرة، والإجراءات المحاسبية والتنظيمية، ومدى تأثير التدفقات النقدية بكفاءة التحصيل، إضافة إلى العلاقة بين فعالية التحصيل والاستقرار المالي للشركة.

يسعى هذا الفصل إلى تقديم تحليل وصفي وتفسيري للبيانات المجمعة، وفق خطوات منهجية منظمة تشمل:

- عرض الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة؛
- تحليل كل سؤال في الاستبيان من خلال الجداول التكرارية والرسوم البيانية والتعليقات العلمية؛
- تقديم مناقشة مفتوحة للأسئلة المفتوحة لاستخلاص رؤى نوعية تدعم النتائج الكمية؛
- إجراء مقارنات بين فئات العينة (مثل قطاع النشاط، حجم الشركة، عدد سنوات التأسيس، وغيرها) لاكتشاف الفروقات ذات الدلالة؛
- واستخلاص أهم المؤشرات التي تُسهم في صياغة توصيات عملية سيتم عرضها في الفصل الختامي للدراسة.

ويُعد هذا الفصل حجر الزاوية في البحث، إذ يُضفي عليه بعداً ميدانياً وتطبيقياً يعزز من قيمة النتائج المستخلصة ويسهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول فعالية السياسات المالية، وتحديد العوامل التي تعزز أو تعيق كفاءة التحصيل المالي، وما يترتب عليها من آثار على الاستقرار المالي في بيئة اقتصادية تتسم بالتقلبات والتحديات .

٣-١ أداة الدراسة: الاستبيان

٣-١-١ تصميم الأداة

اعتمدت الدراسة الحالية على أداة الاستبانة (الاستبيان) كوسيلة رئيسية لجمع البيانات الميدانية من الشركات في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، وذلك نظرًا لفاعليتها في الوصول إلى آراء وتصورات المشاركين حول موضوع الدراسة، خاصة في الجوانب المتعلقة بالممارسات المالية الداخلية، مثل تحصيل المستحقات وتأثيرها على الاستقرار المالي.

تم تصميم الاستبيان بعناية بناءً على:

- مراجعة الأدبيات النظرية ذات الصلة،
- تحليل الدراسات السابقة،
- ومراعاة طبيعة مجتمع الدراسة (الشركات الخاصة في المملكة).

توزعت أسئلة الاستبيان إلى محاور رئيسية، حيث شمل:

١. البيانات التعريفية بالشركة: نوع القطاع، عدد الموظفين، عمر الشركة.
٢. التحصيل المالي: وجود قسم للتحصيل، وسائل التحصيل، سياسة الائتمان، مدة التحصيل، نسبة الذمم المتعثرة.
٣. السياسات والإجراءات المالية: تسجيل الإيرادات، إعداد المخصصات، المراجعة الدورية للذمم.
٤. التأثيرات المالية: أثر التحصيل على التدفقات النقدية، والوفاء بالالتزامات.
٥. الاستقرار المالي: مدى إدراك العلاقة بين التحصيل والاستقرار.
٦. أسئلة مفتوحة: لتحديد أبرز التحديات والإجراءات المقترحة للتحسين.

تضمن الاستبيان مزيجًا من الأسئلة:

- المغلقة: ذات خيارات متعددة أو اختيار من قائمة.
- المفتوحة: تتيح للمستجيب التعبير بحرية.

٣-١-٢ طريقة توزيع الاستبيان

تم توزيع الاستبيان إلكترونياً باستخدام نماذج Google ، واستهدف موظفين ومديرين ماليين في شركات مختلفة تعمل في المملكة العربية السعودية.

وقد رُوعي في التوزيع تنوع القطاعات (تجاري، صناعي، خدمي، وغيرها) لضمان تمثيل مختلف لفئات العينة، وتغطية واسعة للممارسات المالية المتباينة.

بلغ عدد الاستجابات النهائية ١٢٤ استجابة ، وتم اعتمادها جميعاً بعد مراجعتها والتأكد من اكتمالها وصلاحياتها للتحليل.

٣-١-٣ عينة الدراسة، ومصادر البيانات

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع شركات القطاع الخاص العاملة في المملكة العربية السعودية، بمختلف قطاعاتها الاقتصادية، والتي تشمل القطاعات الصناعية، التجارية، الخدمية، التقنية، وغيرها من الأنشطة ذات الطابع الربحي. وقد تم الاعتماد على المنهج الكمي الوصفي التحليلي باستخدام أداة الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات من الأفراد العاملين في هذه الشركات، لا سيما ممن يشغلون مناصب في الإدارات المالية أو المحاسبية أو لهم علاقة مباشرة بإدارة التحصيل المالي.

وقد حرص الباحث على تصميم الاستبانة بما يعكس متغيرات الدراسة الأساسية، وهي: كفاءة تحصيل المستحقات المالية (كمتغير مستقل)، والاستقرار المالي (كمتغير تابع)، بالإضافة إلى مجموعة من الأسئلة التي تساهم في الكشف عن العوامل المؤثرة في التحصيل المالي، والإجراءات الإدارية المتبعة في الشركات.

ولتحديد حجم العينة، فقد تم توزيع الاستبيان إلكترونياً عبر البريد الإلكتروني ووسائل التواصل المهنية، واستُخدمت طريقة العينة غير الاحتمالية (العينة القصدية)، حيث تم استهداف موظفين يعملون في شركات خاصة سعودية، ويشغلون مناصب ذات علاقة بالتحصيل أو الإدارة المالية.

وقد بلغ عدد الاستجابات الصالحة للتحليل ١٢٤ استجابة معتمدة تمثل عينة الدراسة النهائية.

وقد تنوعت الشركات المستجيبة للاستبيان من حيث القطاع (صناعي، تجاري، خدمي، تقني)، ومن حيث الحجم (حسب عدد الموظفين)، وعمر الشركة في السوق، مما أتاح تمثيلاً جيداً لمجتمع الدراسة المستهدف.

٣-٢ تحليل الخصائص العامة للعينة

تُعد دراسة الخصائص العامة للعينة خطوة أساسية ومهمة لفهم طبيعة الشركات المشاركة في الاستبيان، وتكوين تصور أولي عن البيئة التي تم جمع البيانات منها. فالتعرف على هذه الخصائص يساعد في تفسير نتائج الدراسة بشكل أعمق، ويدعم تحليل مدى انعكاس كفاءة تحصيل المستحقات المالية على الاستقرار المالي ضمن سياقات تنظيمية وقطاعية مختلفة.

وقد شملت الخصائص التي تم جمعها من خلال الاستبيان عدة جوانب تنظيمية وهيكلية ترتبط بالشركات، منها: القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه الشركة، وعدد موظفيها، ومدة نشاطها في السوق، إضافة إلى وجود قسم مستقل لإدارة التحصيل. وتمثل هذه المؤشرات مدخلاً مهماً لفهم البنية الداخلية للشركات، ومدى نضجها المؤسسي، وتأثير ذلك على نظم التحصيل المالي لديها.

٣-٢-١ المعلومات العامة

٣-٢-١-١ القطاع الذي تنتمي إليه الشركات

في إطار تحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة، تم تصنيف الشركات المشاركة في الاستبيان وفقاً للقطاع الذي تنتمي إليه، وهو متغير مهم يعكس طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الشركة، والذي بدوره قد يؤثر على آليات التحصيل المالي وطبيعة التحديات المرتبطة به. وقد شمل التصنيف أربعة قطاعات رئيسية، وهي: القطاع الصناعي، القطاع التجاري، القطاع الخدمي، والقطاع التقني، بالإضافة إلى فئة "أخرى" التي أُدرجت للشركات التي لم تُصنف ضمن هذه الفئات الأربع الرئيسية.

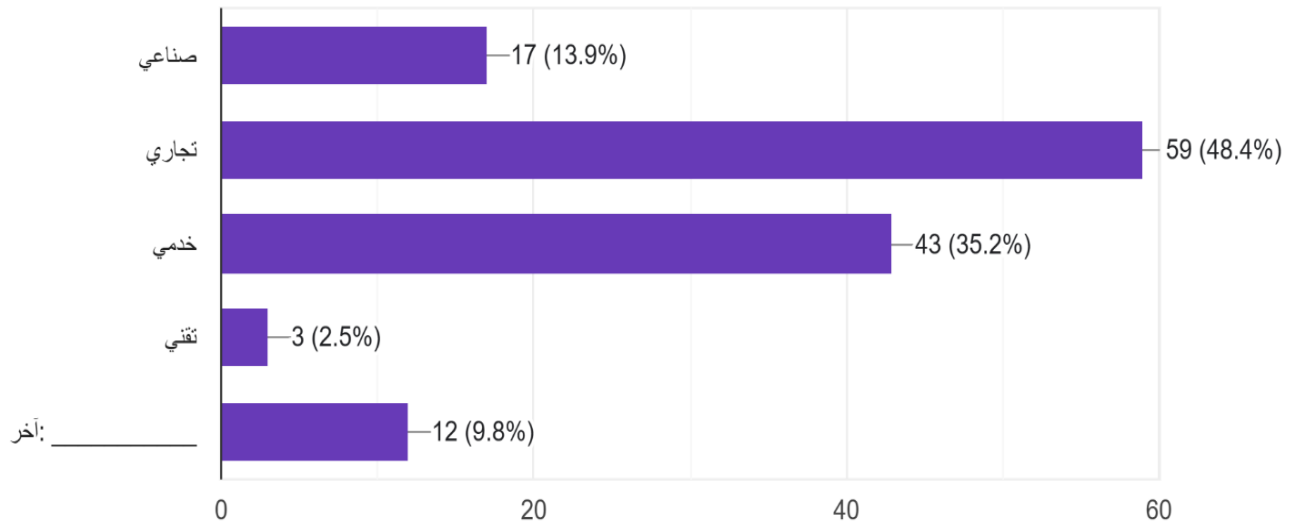
وقد أظهرت نتائج توزيع العينة تفاوتاً واضحاً في نسب التمثيل بين هذه القطاعات، وهو ما يُعطي نظرة عامة عن مدى تنوع العينة ودرجة شمولها لقطاعات مختلفة ضمن القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

جدول ٣ توزيع العينة حسب القطاع

القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
صناعي	١٧	١٣,٩%
تجاري	٥٩	٤٨,٤%
خدمي	٤٣	٣٥,٢%
تقني	٣	٢,٥%
آخر	١٢	٩,٨%

القطاع الذي تنتمي إليه الشركة:

122 responses



شكل ١ التوزيع القطاعي لعينة الدراسة

تحليل وتفسير النتائج:

يتبين من الجدول والشكل أعلاه أن القطاع التجاري يُمثل النسبة الأكبر من عينة الدراسة، حيث بلغ ٤٨.٤٪ من إجمالي الشركات المستجيبة. ويُعزى هذا التمثيل المرتفع إلى اتساع هذا القطاع داخل المملكة، وتنوع أنشطته التي تشمل تجارة الجملة والتجزئة، التوزيع، الاستيراد والتصدير، وغيرها من العمليات التجارية التي تعتمد بشكل كبير على المبيعات الآجلة والحسابات المفتوحة مع العملاء، مما يجعل مسألة التحصيل المالي عنصراً محورياً في إدارة السيولة والاستقرار المالي في هذه الشركات.

ويليه في التمثيل القطاع الخدمي بنسبة ٣٥.٢٪، وهو قطاع يضم شركات تعمل في مجالات حيوية كالصحة، التعليم، الضيافة، والخدمات اللوجستية. وتتميز طبيعة هذا القطاع بكونه يقدم خدمات تستند غالباً إلى عقود آجلة أو دفعات دورية، مما يجعله أكثر عرضة لتأثير جودة التحصيل المالي مقارنة ببعض القطاعات الأخرى .

أما القطاع الصناعي فقد مثل نسبة ١٣.٩٪ من العينة، وهو تمثيل لا بأس به نسبياً، ويعكس وجود شركات صناعية تتعامل غالباً بعقود توريد وشروط دفع متوسطة إلى طويلة الأجل. وتُعد هذه الشركات بحاجة ماسة إلى إدارة فعالة للذمم المدينة لضمان استمرارية الإنتاج وتغطية التكاليف التشغيلية .

وفي المقابل، مثل القطاع التقني نسبة ضئيلة بلغت ٢.٥٪ فقط، وهو ما يمكن تفسيره بحداثة هذا القطاع نسبياً أو باعتماده الأكبر على نماذج أعمال إلكترونية تعتمد على الدفع المسبق أو الآني، مما يقلل من حجم المشكلات المرتبطة بالتحصيل المالي التقليدي.

وأخيراً، ظهر في نتائج العينة أن فئة "أخرى" مثلت ٩.٨٪، وتشمل هذه الفئة أنشطة اقتصادية متنوعة مثل المقاولات العامة، الخدمات الاستشارية، أو الأنشطة متعددة القطاعات التي لا تنتمي بشكل دقيق إلى أحد التصنيفات الأربعة الأساسية.

إن هذا التوزيع القطاعي يُضفي تنوعاً على العينة، مما يُعزز من مصداقية النتائج، ويسمح بإجراء مقارنات تحليلية بين طبيعة القطاع ومستوى فعالية نظم التحصيل المالي، وبالتالي فهم انعكاساتها على الاستقرار المالي داخل مختلف بيئات الأعمال في القطاع الخاص السعودي.

٣-٢-١-٢ عدد الموظفين في الشركة

يُعد عدد الموظفين مؤشراً مهماً على حجم الشركة ودرجة تعقيد هيكلها الإداري والتشغيلي، حيث يرتبط هذا المتغير عادةً بحجم العمليات، وعدد العملاء، ونطاق الأنشطة التشغيلية. كما أن له تأثيراً مباشراً على كفاءة الإجراءات المالية، ومن ضمنها عملية تحصيل المستحقات المالية. فكلما زاد عدد العاملين، ارتفعت احتمالية وجود هيكل تنظيمي متكامل يشمل التخصصات الوظيفية، وإدارات مستقلة تُعنى بالشؤون المالية والتحصيل، والعكس صحيح.

وفي إطار هذه الدراسة، تم تصنيف الشركات التي يعمل بها الموظفون المشاركون في الاستبيان إلى أربع فئات رئيسية بحسب عدد الموظفين، وذلك على النحو التالي:

- أقل من ٥٠ موظفًا
- من ٥٠ إلى أقل من ١٠٠ موظف
- من ١٠٠ إلى أقل من ٢٥٠ موظف
- ٢٥٠ موظفًا فأكثر

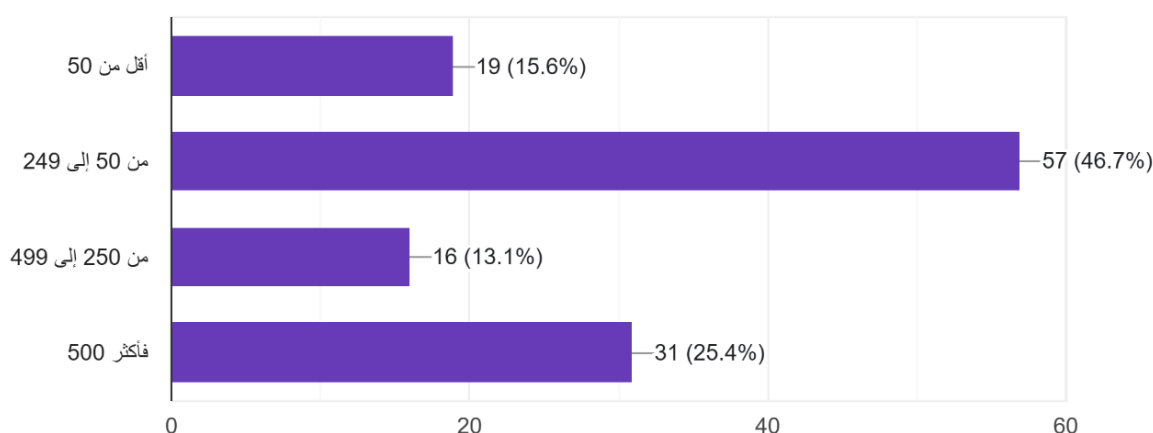
وقد تم اختيار هذا التصنيف بما يتماشى مع التعريفات المتداولة للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في البيئة السعودية، مما يُسهل في فهم العلاقة المحتملة بين حجم الشركة وكفاءة أنظمة التحصيل المالي والاستقرار المالي العام.

جدول ٤ : توزيع الشركات حسب عدد الموظفين

النسبة المئوية	عدد الردود (الموظفين)	فئة عدد الموظفين في الشركة
١٥,٦%	١٩	أقل من ٥٠ موظفًا
٤٦,٧%	٥٧	من ٥٠ إلى أقل من ١٠٠ موظف
١٣,١%	١٦	من ١٠٠ إلى أقل من ٢٥٠ موظف
٢٥,٤%	٣١	٢٥٠ موظفًا فأكثر
١٠٠%	١٢٣	المجموع

عدد الموظفين في الشركة

122 responses



شكل ٢ توزيع الشركات حسب عدد الموظفين العاملين بها

تحليل وتفسير النتائج:

تعكس هذه النسب توزيع حجم الشركات من حيث عدد الموظفين ضمن العينة المدروسة. يتضح أن الشركات ذات الحجم المتوسط (من ٥٠ إلى أقل من ١٠٠ موظف) تمثل النسبة الأكبر من العينة (٤٦.٧٪)، تليها الشركات الكبيرة (فوق ٢٥٠ موظفًا) بنسبة ٢٥.٤٪.

هذا التوزيع يعكس بشكل جيد التنوع في أحجام الشركات داخل القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، حيث يشكل قطاع الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم جزءًا كبيرًا من المشهد الاقتصادي، مع وجود نسبة ملحوظة من الشركات الكبيرة.

الشركات الصغيرة (أقل من ٥٠ موظفًا) تشكل ١٥.٦٪ من العينة، ومن المرجح أن تواجه تحديات في إدارة الموارد البشرية والمالية نظرًا لصغر حجمها، مما قد يؤثر على قدرتها في تطبيق أنظمة تحصيل متقدمة. الشركات المتوسطة (٥٠ إلى أقل من ١٠٠ موظف) والتي تمثل النسبة الأكبر، غالبًا ما تكون في مرحلة نمو تحتاج إلى تطوير هيكلها الإداري والمالية، وهذا يجعل موضوع التحصيل المالي وإدارته محورًا هامًا لضمان الاستقرار المالي.

الشركات الأكبر حجمًا (٢٥٠ موظفًا فأكثر) تمثل ربع العينة تقريبًا، وتتمتع غالبًا بموارد أكبر تتيح لها توظيف فرق متخصصة وإدخال أنظمة إلكترونية متطورة للتحصيل وإدارة الذمم المدينة، ما يعزز قدرتها على الاستقرار المالي.

بالتالي، يعكس توزيع عدد الموظفين في العينة تنوعاً في حجم الشركات ومستوى النضج المؤسسي، مما يؤثر بدوره على استراتيجيات إدارة المستحقات المالية وكفاءتها. وسينعكس هذا التنوع في التحليل المقارن لاحقاً لفهم أثر حجم الشركة على التحصيل والاستقرار المالي

٣-١-٢-٣ عمر الشركة (مدة نشاطها في السوق)

يُعتبر عمر الشركة من أهم المؤشرات التي تعكس مدى استقرارها وقدرتها على الاستمرارية في السوق، بالإضافة إلى مستوى الخبرة التراكمية التي تكتسبها على مر الزمن في التعامل مع العملاء وتنظيم عملياتها المالية، خصوصاً نظم تحصيل المستحقات المالية. فالشركات ذات العمر الطويل غالباً ما تطور آليات وسياسات تحصيل أكثر فعالية، مما يعزز استقرارها المالي ويقلل من المخاطر المرتبطة بتأخر تحصيل الأموال.

في هذه الدراسة، تم تصنيف الشركات إلى ثلاث فئات عمرية رئيسية بناءً على مدة نشاطها في السوق، وذلك على النحو التالي:

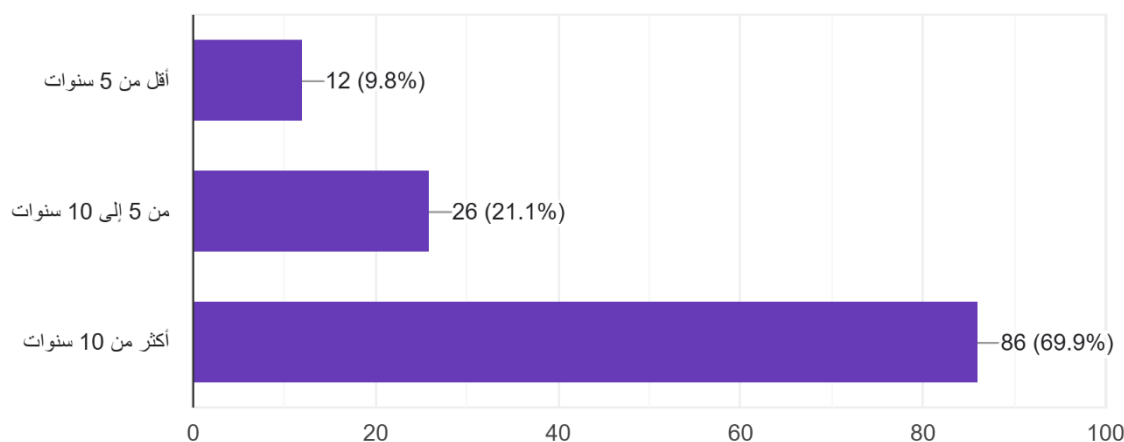
- أقل من ٥ سنوات.
- من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات
- 10 سنوات فأكثر

جدول ٥ توزيع الشركات حسب عمرها

النسبة المئوية	عدد الردود	الفئة العمرية للشركة
٩,٨%	١٢	أقل من ٥ سنوات
٢١,١%	٢٦	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات
٦٩,٩%	٨٦	١٠ سنوات فأكثر

عمر الشركة في السوق

123 responses



شكل ٣ توزيع الشركات حسب عمرها

تحليل وتفسير النتائج:

تشير النتائج إلى أن غالبية الردود (٦٩.٩%) تأتي من موظفين يعملون في شركات ذات عمر طويل يصل إلى ١٠ سنوات أو أكثر، مما يعكس أن جزءًا كبيرًا من العينة يمتلك خبرة في بيئات عمل مستقرة وذات خبرة متراكمة في السوق.

الشركات ذات الخبرة الطويلة عادةً ما تمتلك نظمًا أكثر تطورًا وكفاءة في تحصيل المستحقات المالية، مما يساهم في تحقيق استقرار مالي أفضل.

من جهة أخرى، تمثل الردود المتعلقة بشركات أصغر عمرًا (أقل من ١٠ سنوات) حوالي ٣١% من إجمالي الردود، وهو ما يعكس وجود شريحة معتبرة من الموظفين في شركات ناشئة أو حديثة النشأة. هذه الشركات قد تواجه تحديات في بناء نظم تحصيل مستدامة وفعالة، مما قد يؤثر على استقرارها المالي بشكل نسبي.

بالتالي، يمكن القول إن عمر الشركة يلعب دورًا محوريًا في تشكيل بيئة العمل والخبرة التي تؤثر على كفاءة إدارة التحصيل، مما ينعكس بدوره على الاستقرار المالي. وتعد هذه العلاقة مؤشرًا هامًا عند تحليل نتائج الاستبيان، خاصة عند دراسة أثر تحصيل المستحقات المالية على الاستقرار المالي في القطاع الخاص.

٣-٢-١-٤ وجود قسم تحصيل مستقل داخل الشركة

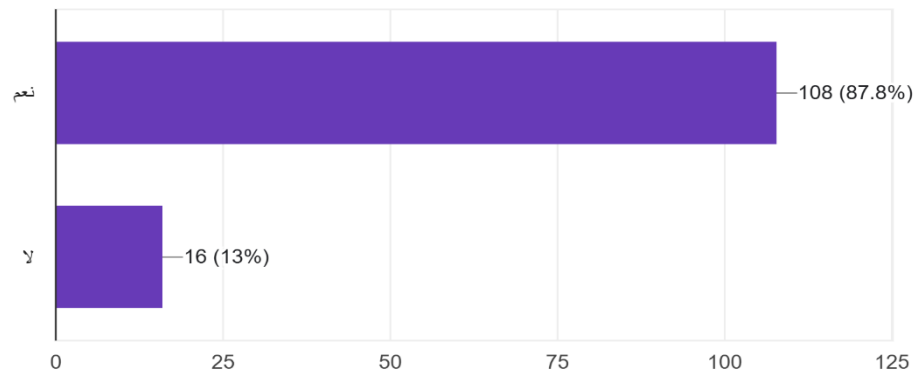
يُعد وجود قسم متخصص في إدارة التحصيل المالي أحد المؤشرات التنظيمية التي تعكس مدى اهتمام الشركة بهذا الجانب الحساس. وقد وُجّه سؤال للموظفين المشاركين في الاستبيان حول ما إذا كانت الشركات التي يعملون بها تضم قسمًا رسميًا ومستقلًا للتحصيل المالي، أو ما إذا كانت مهام التحصيل تُسند إلى إدارات أخرى كالمحاسبة أو الإدارة العامة.

جدول ٦ وجود قسم تحصيل مستقل داخل الشركة

وجود قسم تحصيل مستقل	عدد الردود	النسبة المئوية
نعم	١٠٨	٨٧,٨%
لا	١٦	١٣,٠%

هل لدى شركتكم قسم مستقل لإدارة التحصيل؟

123 responses



شكل ٤ يوضح ما إذا كانت الشركات تمتلك قسمًا مخصصًا لإدارة التحصيل

تحليل وتفسير النتائج :

تشير نتائج الاستبيان إلى أن غالبية الموظفين المشاركين، بنسبة ٨٧.٨٪، أفادوا بوجود قسم مستقل للتحصيل المالي في شركاتهم، ما يعكس وجود درجة عالية من التنظيم والاهتمام بإدارة الذمم المدينة وتحصيل المستحقات بشكل منهجي.

في المقابل، أفاد ١٣.٠٪ فقط من الموظفين بعدم وجود قسم تحصيل مستقل، مما يشير إلى احتمال اعتماد هذه الشركات على إدارات أخرى لأداء هذه المهام، مثل إدارة الحسابات أو الإدارة العامة. وقد يؤدي هذا إلى انخفاض

كفاءة المتابعة والتحصيل، خاصة في الشركات التي تتعامل مع عدد كبير من العملاء أو تعتمد على نظام المبيعات الآجلة.

٣-٢-٢ محاور إدارة وتحصيل المستحقات

تمثل إدارة وتحصيل المستحقات المالية أحد المحاور الجوهرية في الأداء المالي والتشغيلي لأي شركة. إذ تُعد عملية تحصيل الذمم المدينة عنصرًا حاسمًا في الحفاظ على السيولة النقدية، وضمان الاستدامة المالية، وتقليل المخاطر المرتبطة بالتأخر أو التعثر في السداد.

وبما أن فعالية إدارة التحصيل لا تقتصر على تنفيذ العمليات المالية فقط، بل تشمل كذلك وضع سياسات واضحة، واستخدام أدوات إلكترونية، وتحفيز العملاء، فقد جاء هذا المحور من الاستبيان ليلسط الضوء على الوسائل والأساليب التي تعتمد عليها الشركات لتحصيل مستحقاتها، ومدى وضوح سياسات الائتمان، وأداء الشركات في تقليص فترات التحصيل، ونسبة التعثر في الذمم المدينة.

وقد تم تصميمة ليجيب عن الأسئلة التالية:

- ما هي الوسائل الأساسية التي تعتمد عليها الشركات في تحصيل المستحقات (مثل التحصيل النقدي، أو عبر التحويل البنكي، أو أنظمة الدفع الإلكتروني)؟
- هل تعتمد الشركات سياسة ائتمان مكتوبة وواضحة عند التعامل مع العملاء؟
- ما هي المدة المتوسطة التي تستغرقها الشركات في تحصيل مستحقاتها من العملاء؟
- ما نسبة الذمم المدينة المتعثرة من إجمالي المبيعات الآجلة؟
- هل تقدّم الشركات حوافز للعملاء مقابل السداد المبكر؟
- وهل تستخدم برامج محاسبية لمتابعة الذمم المدينة، وإن وُجد، ما مدى تكامله وكفاءته؟

تهدف هذه الأسئلة إلى تكوين صورة شاملة حول واقع التحصيل المالي في الشركات، والكشف عن مدى جاهزية هذه الشركات لتقليل المخاطر المالية المرتبطة بالتعاملات الآجلة، ورفع كفاءة التدفق النقدي.

٣-٢-١ ما هي الوسائل الأساسية للحصول المالي في شركتكم؟

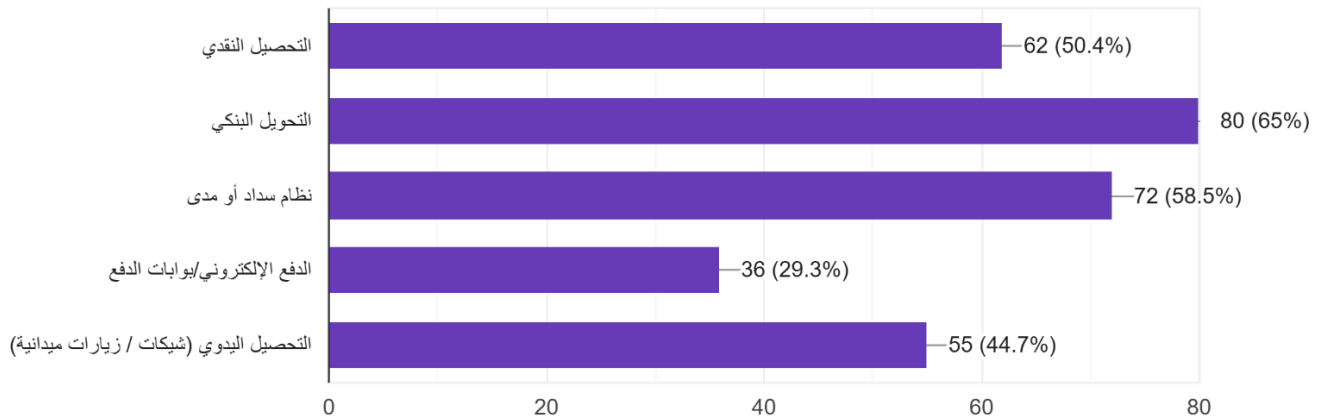
تم سؤال الموظفين عن الوسائل التي تعتمد عليها شركاتهم للحصول المستحقات من العملاء، سواء كانت وسائل إلكترونية، تقليدية، أو يدوية.

جدول ٧ الوسائل الأساسية المستخدمة في الحصول المالي داخل الشركات

النسبة المئوية	عدد الردود	وسيلة الحصول المالي
٥٠,٤%	٦٢	الحصول النقدي
٦٥%	٨٠	التحويل البنكي
٥٨,٥%	٧٢	نظام سداد أو مدى
٢٩,٣%	٣٦	الدفع الإلكتروني /بوابات الدفع
٤٤,٧%	٥٥	الحصول اليدوي (شيكات /زيارات ميدانية)

(يمكن اختيار أكثر من خيار) ما هي الوسائل الأساسية للحصول المالي في شركتكم؟

123 responses



شكل ٥ الوسائل الأساسية المستخدمة في الحصول المالي داخل الشركات

تحليل وتفسير النتائج:

تشير النتائج إلى أن التحويل البنكي هو الوسيلة الأكثر استخدامًا بين الشركات للحصول مستحقاتها، بنسبة وصلت إلى ٦٥٪، يليه نظام سداد أو مدى بنسبة ٥٨.٥٪، ثم الحصول النقدي بنسبة ٥٠.٤٪، مما يعكس اعتمادًا متزايدًا على الوسائل الحديثة والرقمية.

أما التحصيل اليدوي (مثل الشيكات أو الزيارات الميدانية)، فقد أشار إليه ٤٤.٧٪ من المشاركين، وهو ما يؤكد استمرار استخدام الوسائل التقليدية لدى نسبة غير قليلة من الشركات. في المقابل، جاء الدفع الإلكتروني / بوابات الدفع في المرتبة الأخيرة بنسبة ٢٩.٣٪، وهو ما قد يشير إلى ضعف البنية الرقمية لدى بعض الشركات أو محدودية استخدام هذه الوسيلة في بعض القطاعات.

بشكل عام، تعكس هذه النتائج تبايناً في مستوى التحول الرقمي بين الشركات، حيث تميل بعض المؤسسات إلى تبني الوسائل الحديثة في التحصيل، بينما لا تزال أخرى تعتمد على الطرق التقليدية، مما قد يؤثر على سرعة وكفاءة دورة التحصيل المالي.

٢-٢-٣ هل تعتمد الشركة سياسة ائتمان واضحة للعملاء؟

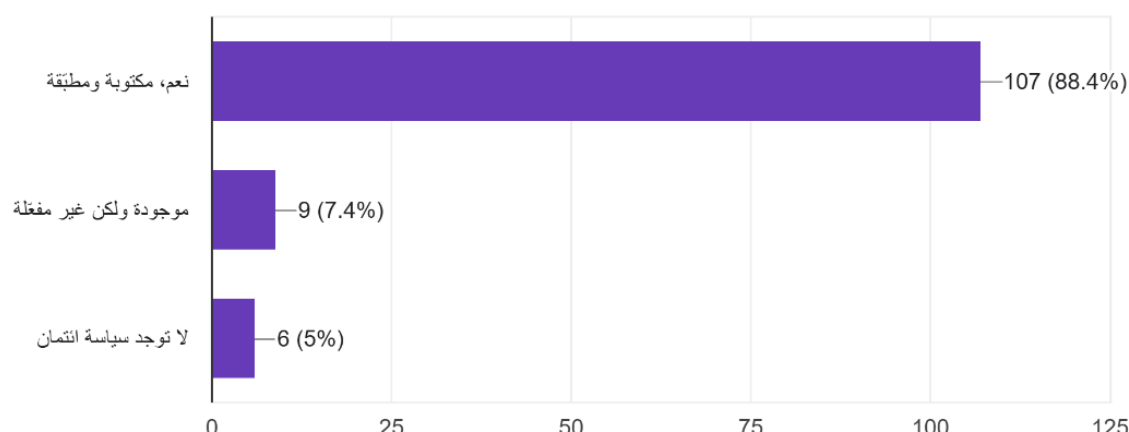
يهدف هذا السؤال إلى معرفة ما إذا كانت الشركات تملك سياسات مكتوبة ومطبقة تنظم عمليات البيع الآجل والتعامل مع الذمم المدينة.

جدول ٨ وجود سياسة ائتمان واضحة

وجود سياسة ائتمان	عدد الردود	النسبة المئوية
نعم مكتوبة ومطبقة	١٠٧	٨٨,٤٪
موجودة لمن غير مفعلة	٩	٧,٤٪
لا توجد سياسة ائتمان	٦	٥٪

هل تعتمد الشركة سياسة ائتمان واضحة للعملاء؟

121 responses



شكل ٦ مدى وجود سياسة ائتمان واضحة لدى الشرك

تحليل وتفسير النتائج :

تشير نتائج الاستبيان إلى أن نسبة كبيرة من المشاركين (٨٨.٤٪) أفادوا بأن شركاتهم تطبق سياسة ائتمان مكتوبة وواضحة، مما يُعد مؤشرًا قويًا على وجود انضباط مالي وهيكل تنظيمي يحدد شروط البيع الآجل والتعامل مع العملاء.

في المقابل، أشار ٧.٤٪ فقط من المشاركين إلى أن السياسة موجودة ولكن غير مفعلة، مما يدل على وجود قصور في التطبيق العملي أو ضعف الرقابة، وهو ما قد يؤدي إلى إرباك في التعاملات التجارية بالرغم من وجود الوثيقة.

أما ٥٪ من الشركات، فلا تمتلك سياسة ائتمان واضحة، وهو ما يعرضها لمخاطر عالية في عمليات البيع الآجل، مثل تعثر التحصيل أو سوء إدارة الذمم المدينة، وقد يؤثر سلبًا على استقرارها المالي على المدى الطويل.

٣-٢-٢-٣ ما هي المدة المتوسطة لتحصيل المستحقات من العملاء؟

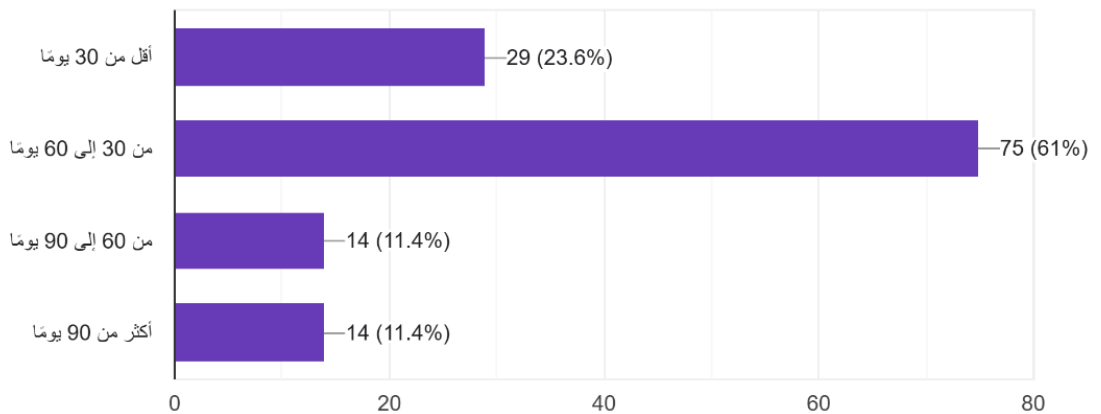
يهدف هذا السؤال إلى تحديد الزمن الذي تستغرقه الشركات لتحصيل مستحقاتها، وهو مؤشر على كفاءة الدورة النقدية.

جدول ٩ المدة المتوسطة لتحصيل المستحقات

المدة الزمنية	عدد الردود	النسبة المئوية
أقل من ٣٠ يومًا	٢٩	٢٣,٦٪
من ٣٠ إلى ٦٠ يومًا	٧٥	٦١٪
من ٦٠ إلى ٩٠ يومًا	١٤	١١,٤٪
أكثر من ٩٠ يومًا	١٤	١١,٤٪

ما هي المدة المتوسطة لتحصيل المستحقات من العملاء؟

123 responses



شكل ٧ المدة المتوسطة لتحصيل المستحقات من العملاء

تحليل وتفسير النتائج:

تشير نتائج الاستبيان إلى أن أغلب الشركات (٦١٪) تقوم بتحصيل مستحقاتها خلال فترة تتراوح بين ٣٠ إلى ٦٠ يومًا، وهي فترة متوسطة ومقبولة في كثير من القطاعات، خاصة تلك التي تعتمد على نظام الدفع الآجل. بينما أشار ٢٣.٦٪ من المشاركين إلى أن شركاتهم تتمكن من تحصيل المستحقات خلال أقل من ٣٠ يومًا، مما يعكس وجود إجراءات فعالة وسريعة للتحصيل، وربما وجود حوافز للعملاء على السداد المبكر أو شروط دفع صارمة.

أما ما نسبته ٢٢.٨٪ من المشاركين (يشمل من ٦٠ إلى ٩٠ يومًا وأكثر من ٩٠ يومًا)، فإنهم أشاروا إلى أن شركاتهم تستغرق أكثر من شهرين في تحصيل المستحقات، وهي فترة طويلة نسبيًا قد تؤثر سلبًا على التدفق النقدي، وتدل على قصور محتمل في كفاءة إدارة التحصيل أو ضعف السياسات الائتمانية المعتمدة.

٣-٢-٤ ما نسبة الذمم المدينة المتعثرة من إجمالي المبيعات الآجلة؟

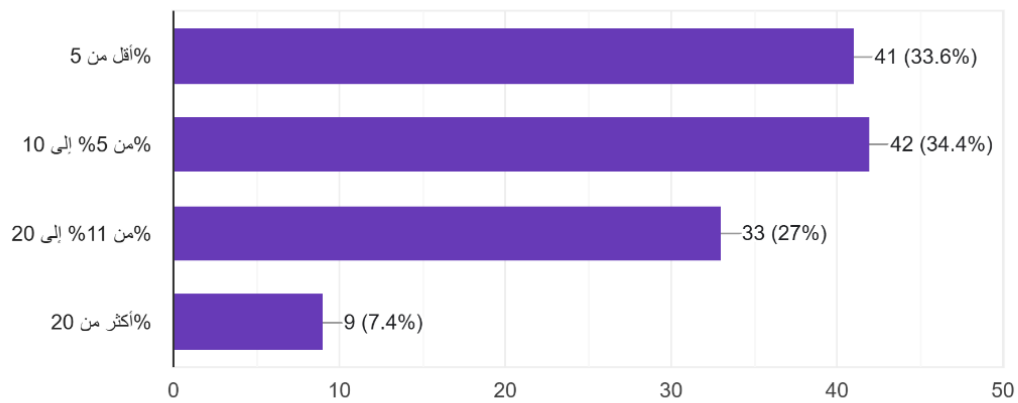
يعكس هذا المؤشر مدى تعثر الشركات في تحصيل مستحقاتها، وهو مؤشر خطير على مستوى إدارة المخاطر المالية.

جدول ١٠ نسبة الذمم المدينة المتعثرة

نسبة التعثّر	عدد الردود	النسبة المئوية
قل من ٥%	٤١	٣٣,٦٪
من ٥٪ إلى ١٠٪	٣٤	٣٤,٤٪
من ١١٪ إلى ٢٠٪	٣٣	٢٧٪
أكثر من ٢٠٪	٩	٧,٤٪

ما نسبة الذمم المدينة المتعثرة من إجمالي المبيعات الآجلة؟

122 responses



شكل ٨ نسبة الذمم المدينة المتعثرة من إجمالي المبيعات الآجلة

تحليل وتفسير النتائج:

تُظهر نتائج الاستبيان أن ٣٣.٦٪ من المشاركين أفادوا بأن نسبة التعثر لا تتجاوز ٥٪، وهو ما يُعد مؤشرًا إيجابيًا يدل على كفاءة عالية في إدارة التحصيل ومتابعة الذمم المدينة.

كما أن ٣٤.٤٪ من الشركات تقع نسبة التعثر لديها بين ٥٪ إلى ١٠٪، وهي نسبة مقبولة نسبيًا لكنها تتطلب مراقبة دورية لتجنّب تفاقم الوضع.

في المقابل، أشار ٢٧٪ من المشاركين إلى أن نسبة التعثر في شركاتهم تتراوح بين ١١٪ إلى ٢٠٪، وهي نسبة مرتفعة نسبيًا قد تؤثر سلبًا على التدفق النقدي وتستدعي تحسين سياسات التحصيل ومراجعة شروط الائتمان.

الأهم من ذلك أن ٧.٤٪ من المشاركين أفادوا بأن نسبة التعثر تتجاوز ٢٠٪، وهي نسبة مقلقة تمثل خطرًا حقيقيًا على الاستقرار المالي للشركة، وتتطلب تدخلًا فوريًا من الإدارة لاتخاذ إجراءات تصحيحية تشمل إعادة تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، أو وضع حدود ائتمانية صارمة، أو اللجوء إلى أدوات قانونية لتحصيل الديون.

٣-٢-٥ هل يتم تقديم حوافز للعملاء للسداد المبكر؟

يهدف هذا السؤال إلى التعرف على مدى اهتمام الشركات بتشجيع العملاء على السداد المبكر من خلال تقديم حوافز أو خصومات، باعتبار ذلك أحد الوسائل الفعالة لتسريع دورة التحصيل وتحسين التدفق النقدي.

جدول ١١ تقديم حوافز للسداد المبكر

النسبة المئوية	عدد الردود	تقديم الحوافز
٦٩,٧%	٨٥	نعم
٣١,١%	٣٨	لا

تحليل وتفسير النتائج:

تشير نتائج الاستبيان إلى أن ٦٩.٧% من الشركات تقدم حوافز للعملاء للسداد المبكر، مما يعكس توجُّهاً إيجابياً نحو تعزيز السيولة وتحسين دورة التحصيل. يُعد هذا التوجه مؤشراً على وعي الشركات بأهمية تشجيع العملاء على الالتزام بمواعيد السداد مقابل مزايا إضافية، مثل الخصومات أو التسهيلات.

في المقابل، فإن ٣١.١% من الشركات لا تقدم أي حوافز، مما قد يمثل فرصة ضائعة لتحفيز العملاء على السداد المبكر وتقليل نسب التعثر، خاصة في بيئات تجارية تعتمد بشكل كبير على البيع الآجل. ويُنصح بأن تراجع هذه الشركات استراتيجياتها التحفيزية وتوازن بين تكلفة الحوافز والفائدة المالية العائدة منها.

٣-٢-٦ هل تستخدم شركتكم برنامج محاسبي لمتابعة الذمم المدينة؟

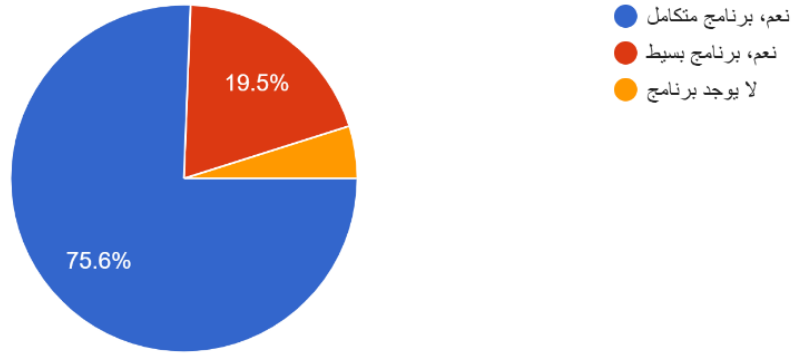
يهدف هذا السؤال إلى قياس مدى اعتماد الشركات على الأنظمة المحاسبية في متابعة الذمم المدينة، باعتبار البرامج المحاسبية من الأدوات الأساسية التي تساهم في تحسين كفاءة التحصيل ودقة المراقبة المالية.

جدول ١٢ استخدام برنامج محاسبي لمتابعة الذمم

النسبة المئوية	عدد الردود	نوع البرنامج المحاسبي
٧٥,٦%	٩٣	نعم، برنامج متكامل
١٩,٥%	٢٤	نعم، برنامج بسيط
٤,٩%	٦	لا يوجد برنامج

هل تستخدم شركتكم برنامج محاسبي لمتابعة الذمم المدينة؟

123 responses



شكل ٩ استخدام برنامج محاسبي لمتابعة الذمم المدينة

تحليل وتفسير النتائج:

تُظهر نتائج الاستبيان أن ٧٥.٦٪ من الشركات تستخدم برامج محاسبية متكاملة لمتابعة الذمم المدينة، وهو ما يعكس وجود بنية مالية وتقنية متقدمة تساهم في تنظيم عمليات التحصيل وتعزيز الرقابة المالية على المبيعات الآجلة.

كما أن ١٩.٥٪ من الشركات تعتمد على برامج بسيطة، قد تفي بالغرض في بعض الحالات، لكنها تقتصر إلى الخصائص المتقدمة التي توفرها الأنظمة المتكاملة، مما قد يحد من كفاءة المتابعة والتحليل المالي.

في المقابل، أفاد ٤.٩٪ فقط من المشاركين بعدم استخدام أي برنامج محاسبي، وهو ما يُعد مؤشرًا سلبيًا يعكس ضعفًا محتملاً في إدارة الذمم المدينة، وقد يؤدي إلى زيادة نسب التعثر وصعوبة في تتبع المستحقات المالية بدقة. يُوصى في هذه الحالة بضرورة تبني نظام محاسبي مناسب لتحسين الأداء المالي وتقليل المخاطر.

٣-٢-٣ محور جودة البيانات والاستحقاقات المحاسبية

يُعد محور "جودة البيانات والاستحقاقات المحاسبية" من المحاور الأساسية في تقييم كفاءة الأنظمة المالية للشركات، حيث يعكس مدى التزام المؤسسة بالمعايير المحاسبية وضبط عمليات تسجيل الإيرادات والمستحقات.

يركز هذا المحور على ثلاثة عناصر رئيسية:

١. مدى دقة تسجيل المستحقات في النظام المحاسبي، وهل يتم ذلك استنادًا إلى إيرادات فعلية ومحقة، مما يعكس الالتزام بالممارسات المحاسبية السليمة ويمنع تضخيم الإيرادات أو التلاعب بالبيانات المالية.

٢. إعداد مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، كإجراء احترازي لضمان أن البيانات المالية تعكس الواقع الفعلي للوضع المالي، خصوصًا في حال وجود تعثر في التحصيل أو تأخير في السداد .

٣. دور الإدارة العليا في مراجعة الذمم المدينة ومدى انتظام المتابعة الدورية لحسابات العملاء، وهو ما يُعد مؤشرًا مهمًا على جودة الحوكمة الداخلية والرقابة على تدفقات الأموال .تُساهم هذه العناصر مجتمعة في ضمان شفافية التقارير المالية، وتقليل المخاطر المرتبطة بالديون المعدومة، وتحقيق موثوقية أكبر في اتخاذ القرارات المالية والإدارية داخل الشركات.

٣-٢-١ هل يتم تسجيل المستحقات في النظام المحاسبي بناءً على إيرادات فعلية محقة؟

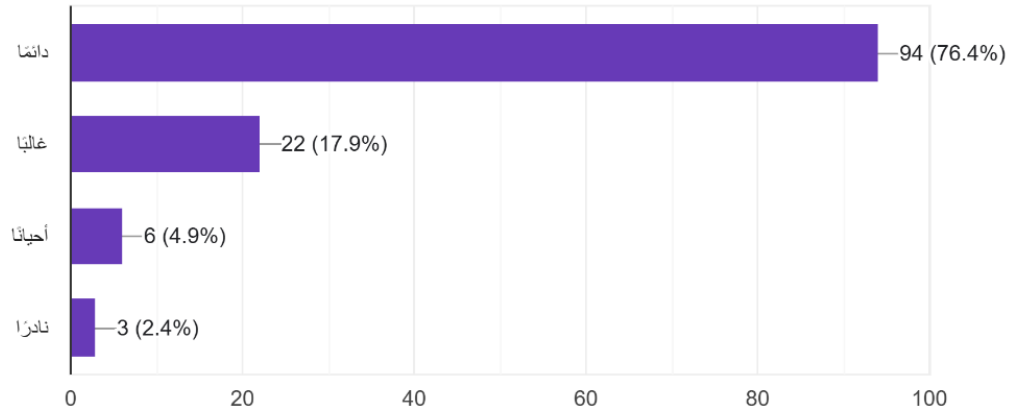
يهدف هذا السؤال إلى قياس مدى التزام الشركات بالمبادئ المحاسبية السليمة عند تسجيل مستحقاتها، ومدى اعتمادها على الإيرادات التي تم تحقيقها فعليًا كمرجع لإثبات الذمم المدينة.

جدول ١٣ تسجيل المستحقات وفق إيرادات فعلية

النسبة المئوية	الردود	تسجيل المستحقات وفق إيرادات فعلية
٧٦,٤%	٩٤	دائمًا
١٧,٩%	٢٢	غالبًا
٤,٩%	٦	أحيانًا
٢,٩%	٣	نادرًا

هل يتم تسجيل المستحقات في النظام المحاسبي بناءً على إيرادات فعلية محققة؟

123 responses



شكل ١٠ تسجيل المستحقات وفق إيرادات فعلية

تحليل وتفسير النتائج:

تشير النتائج إلى أن أغلبية الشركات، بنسبة ٧٦.٤٪، تقوم دائماً بتسجيل المستحقات بناءً على إيرادات فعلية محققة، وهو مؤشر على الالتزام بالمعايير المحاسبية والحرص على توثيق الإيرادات بدقة. كما أن ١٧.٩٪ من الشركات تقوم بذلك غالباً، مما يدل على وجود ممارسات محاسبية مقبولة لكنها قد تفتقر إلى الاتساق الكامل. أما النسبة المتبقية التي تعتمد على التسجيل "أحياناً" أو "نادرًا" (٧.٨٪)، فقد تكون معرضة لأخطاء محاسبية تؤثر على دقة التقارير المالية وصحة اتخاذ القرار.

٢-٣-٢ هل يتم إعداد مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها؟

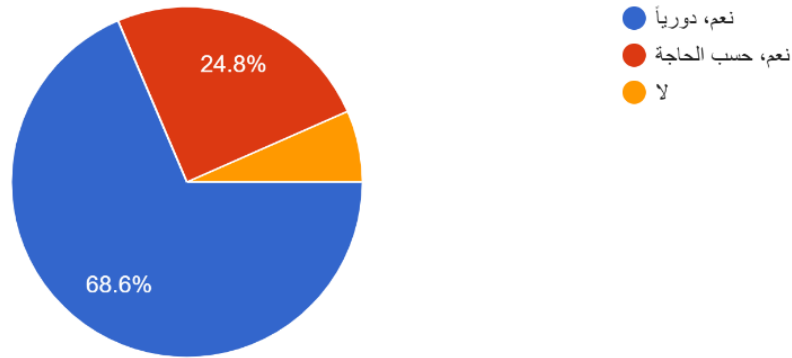
يهدف هذا السؤال إلى قياس مدى التزام الشركات باتخاذ احتياطات مالية لمواجهة الديون المحتملة التعثر، من خلال إنشاء مخصصات تقي الشركة من المخاطر المالية المستقبلية.

جدول ١٤ إعداد مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها

إعداد مخصصات للديون المشكوك فيها	عدد الردود	النسبة المئوية
نعم، دورياً	٨٣	٦٨,٦٪
نعم، حسب الحاجة	٣٠	٢٤,٨٪
لا	٨	٦,٦٪

هل يتم إعداد مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها؟

121 responses



شكل ١١ توزيع آراء المشاركين حول إعداد مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها

تحليل وتفسير النتائج :

تُظهر النتائج أن ٦٨.٦٪ من الشركات تقوم بإعداد مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها بشكل دوري، وهو مؤشر إيجابي على وجود إدارة مالية احترازية ووعي بمخاطر التعثر. بينما تعتمد ٢٤.٨٪ من الشركات على إعداد المخصصات "حسب الحاجة"، وهو ما قد يعكس ضعفاً في التخطيط المالي أو الاعتماد على ردود الفعل بدلاً من الإجراءات الوقائية.

أما نسبة ٦.٦٪ التي لا تقوم بإعداد أي مخصصات، فهي معرضة لمخاطر مالية في حال حدوث حالات تعثر مفاجئة، مما قد يؤثر سلباً على استقرارها المالي وتقييمها الائتماني.

٣-٣-٢-٣ هل تقوم الإدارة بمراجعة دورية لحسابات العملاء والذمم المدينة؟

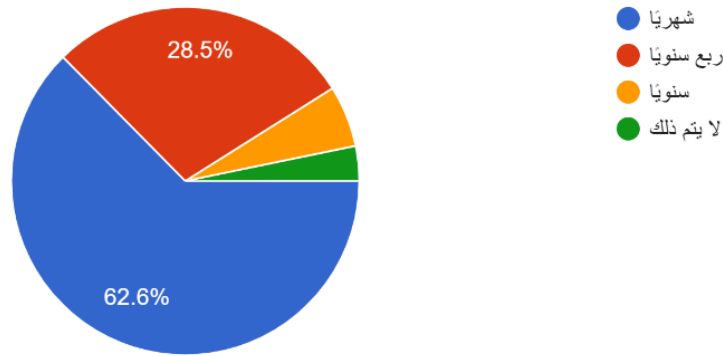
يهدف هذا السؤال إلى قياس مدى انتظام الشركات في مراجعة حسابات العملاء والذمم المدينة، ومدى التزام الإدارة بمتابعة ممارسات التحصيل وتحديث البيانات المالية بشكل مستمر.

جدول ١٥ دورية مراجعة الإدارة لحسابات العملاء والذمم المدينة

النسبة المئوية	الردود	مراجعة حسابات العملاء والذمم المدينة
٦٢,٦٪	٧٧	شهرياً
٢٨,٥٪	٣٥	ربع سنوياً
٥,٧٪	٧	سنوياً
٣,٣٪	٤	لا يتم ذلك

هل تقوم الإدارة بمراجعة دورية لحسابات العملاء والذمم المدينة؟

123 responses



شكل ١٢ توزيع آراء المشاركين حول دورية مراجعة حسابات العملاء والذمم المدينة

تحليل وتفسير النتائج :

تشير النتائج إلى أن ٦٢.٦٪ من الشركات تقوم بمراجعة شهرية لحسابات العملاء والذمم المدينة، مما يعكس وجود رقابة دورية ومنهجية تدعم كفاءة التحصيل وتحديث البيانات المحاسبية بانتظام .

كما تقوم ٢٨.٥٪ من الشركات بإجراء مراجعة ربع سنوية، وهي ممارسة مقبولة في بعض القطاعات متوسطة النشاط .

أما ٥.٧٪ من الشركات فتكتفي بمراجعة سنوية، مما قد يُعرضها لتأخير اكتشاف حالات التعثر أو الأخطاء المحاسبية.

في المقابل، أظهرت النتائج أن ٣.٣٪ من الشركات لا تقوم بأي مراجعة دورية، وهو مؤشر سلبي يستدعي تدخلاً إدارياً عاجلاً لتعزيز الرقابة وتحسين إدارة الذمم المدينة.

٣-٢-٤ محور الاستقرار المالي والتدفقات النقدية

يهدف هذا المحور إلى قياس العلاقة بين فعالية التحصيل المالي واستقرار الوضع المالي داخل الشركات. ويتضمن مجموعة من الأسئلة التي تستكشف مدى تأثير التدفقات النقدية بعمليات التحصيل، وقدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيدها، بالإضافة إلى تقييم أهمية التحصيل كعامل رئيسي في الاستقرار المالي. كما يتناول المحور أبرز التحديات التي تواجه الشركات في تحصيل مستحقاتها، سواء كانت تتعلق بسلوك العملاء، أو ضعف الإجراءات الداخلية، أو غياب الأدوات التقنية، وهو ما يساعد على تقديم صورة شاملة عن البيئة التشغيلية والمالية لهذه الشركات.

٣-٢-٤-١ إلى أي مدى تتأثر التدفقات النقدية بفعالية التحصيل المالي؟

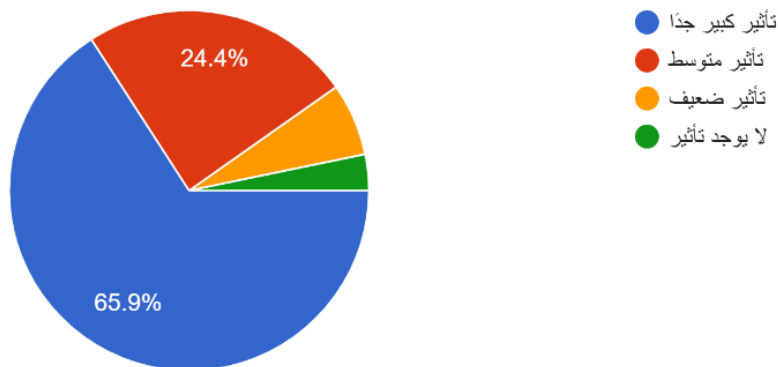
يهدف هذا السؤال إلى قياس وعي المشاركين بأهمية التحصيل المالي ودوره المباشر في تعزيز التدفقات النقدية للشركة، والتي تُعد من أهم مؤشرات الاستقرار المالي والتشغيلي.

جدول ١٦ مدى تأثير التدفقات النقدية بفعالية التحصيل المالي

مدى تأثير التدفقات النقدية بفعالية التحصيل المالي	الردود	النسبة المئوية
تأثير كبير جدًا	٨١	٦٥,٩%
تأثير متوسط	٣٠	٢٤,٤%
تأثير ضعيف	٨	٦,٥%
لا يوجد تأثير	٤	٣,٣%

إلى أي مدى تتأثر التدفقات النقدية بفعالية التحصيل المالي؟

123 responses



شكل ١٣ توزيع آراء المشاركين حول تأثير التحصيل المالي على التدفقات النقدية

تحليل وتفسير النتائج :

تُظهر النتائج أن ٦٥.٩٪ من المشاركين يرون أن فعالية التحصيل المالي تؤثر بشكل كبير جدًا على التدفقات النقدية، ما يعكس وعيًا واضحًا بأهمية التحصيل في دعم السيولة المالية للشركة.

كما يرى ٢٤.٤٪ أن التأثير متوسط، وهي نسبة لا بأس بها تعكس تفاوتًا في حجم الاعتماد على التحصيل اليومي بين الشركات المختلفة.

في المقابل، أفاد ٦.٥٪ فقط بأن التأثير ضعيف، بينما ٣.٣٪ يرون أنه لا يوجد تأثير على الإطلاق، وهي نسب محدودة قد تشير إلى وجود شركات تعتمد على مصادر دخل أخرى أو لديها سيولة كافية تجعلها أقل تأثرًا بفعالية التحصيل.

٣-٢-٤-٢ ما مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيدها؟

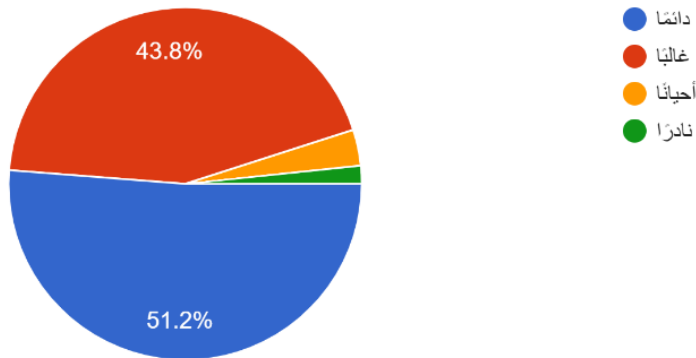
يهدف هذا السؤال إلى التعرف على مستوى التزام الشركات بسداد التزاماتها المالية، كجزء من تقييم الاستقرار المالي وقدرتها على إدارة تدفقاتها النقدية بكفاءة.

جدول ١٧ مدى قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيدها

مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية	الردود	النسبة المئوية
دائمًا	٦٢	٥١,٢٪
غالبًا	٥٣	٤٣,٨٪
أحيانًا	٤	٣,٣٪
نادرا	٢	١,٧٪

ما مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيدها؟

121 responses



شكل ١٤ توزيع آراء الموظفين حول انتظام الشركات في سداد التزاماته

تحليل وتفسير النتائج:

تُظهر النتائج أن ٥١.٢٪ من المشاركين أفادوا بأن شركاتهم تفي دائمًا بالتزاماتها المالية، وهو مؤشر قوي على الاستقرار المالي والانضباط الإداري في إدارة السيولة.

بينما أشار ٤٣.٨٪ إلى أن الشركات تلتزم غالبًا، وهي نسبة جيدة تعكس وجود نظام مالي مستقر، لكنه قد يتأثر أحيانًا ببعض التحديات المؤقتة.

أما نسبة المشاركين الذين أفادوا بأن الوفاء يتم أحيانًا فقد بلغت ٣.٣٪، في حين أن ١.٧٪ فقط ذكروا أن شركاتهم نادرًا ما تلتزم بالمواعيد، وهي نسبة ضئيلة، لكنها تشير إلى حالات قد تحتاج لتحسينات كبيرة في إدارة النقد والتخطيط المالي.

٣-٢-٤ هل ترى أن التحصيل المالي يمثل أحد عوامل الاستقرار المالي في الشركة؟

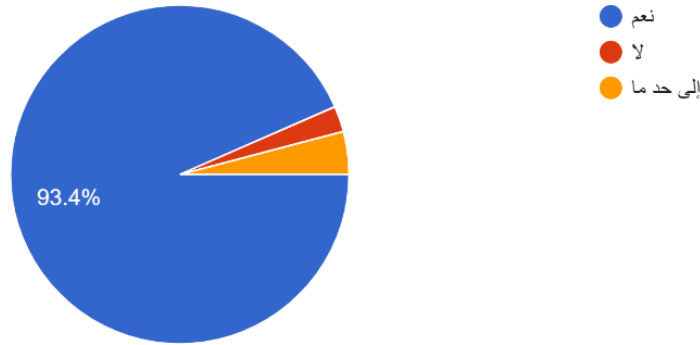
يهدف هذا السؤال إلى التعرف على مدى وعي الموظفين بأهمية التحصيل المالي، وتأثيره المباشر في تحقيق التوازن والاستقرار المالي داخل الشركة.

جدول ١٨ آراء الموظفين حول دور التحصيل المالي في تعزيز الاستقرار المالي للشركة

التحصيل المالي يمثل أحد عوامل الاستقرار المالي	الردود	النسبة المئوية
نعم	١٤٤	٩٣,٤%
لا	٣	٢,٥%
إلى حد ما	٥	٤,١%

هل ترى أن التحصيل المالي يمثل أحد عوامل الاستقرار المالي في الشركة؟

122 responses



شكل ١٥ توزيع استجابات المشاركين حول العلاقة بين التحصيل المالي والاستقرار المالي

تحليل وتفسير النتائج:

تشير النتائج إلى أن ٩٣.٤% من الموظفين يرون أن التحصيل المالي يُعد عاملاً رئيسياً في تحقيق الاستقرار المالي، ما يعكس وعياً عالياً بأهمية هذا الجانب في استدامة الأنشطة التشغيلية وتحقيق السيولة المالية.

كما أشار ٤.١% إلى أن التحصيل المالي يؤثر "إلى حد ما"، مما يدل على وجود اختلاف بسيط في وجهات النظر قد يرتبط بطبيعة القطاعات أو حجم الشركة.

بينما فقط ٢.٥% لا يرون وجود علاقة مباشرة بين التحصيل المالي والاستقرار، وهي نسبة قليلة لا تؤثر على الاتجاه العام، لكنها قد تعكس نقصاً في التواصل أو الفهم الكامل للبعد المالي داخل بعض الشركات.

٣-٢-٤-٤ ما أهم التحديات التي تواجه شركتكم في تحصيل المستحقات؟

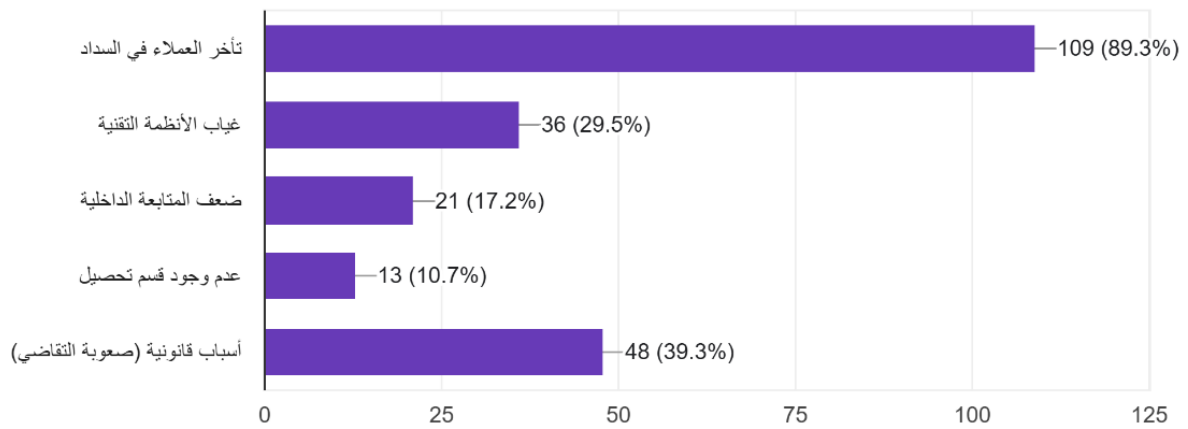
يهدف هذا السؤال إلى تحديد أبرز العقبات التي تؤثر سلبيًا على كفاءة التحصيل المالي داخل الشركات، سواء كانت أسبابًا داخلية تنظيمية أو خارجية متعلقة بالعملاء أو النظام القانوني.

جدول ١٩ التحديات التي تواجه الشركات في تحصيل المستحقا

التحديات التي تواجه شركتكم في تحصيل المستحقات	الردود	النسبة المئوية
تأخر العملاء في السداد	١٠٩	٨٩,٣%
غياب الأنظمة التقنية	٣٦	٢٩,٥%
ضعف المتابعة الداخلية	٢١	١٧,٢%
عدم وجود قسم تحصيل	١٣	١٠,٧%
أسباب قانونية (صعوبة التقاضي)	٤٨	٣٩,٣%

(يمكن اختيار أكثر من خيار) ما أهم التحديات التي تواجه شركتكم في تحصيل المستحقات؟

122 responses



شكل ١٦ توزيع آراء الموظفين حول التحديات التي تواجه الشركات في تحصيل المستحقات

تحليل وتفسير النتائج:

تشير نتائج الاستبيان إلى أن تأخر العملاء في السداد يُعد التحدي الأكبر، حيث أفاد بذلك ٨٩.٣% من المشاركين. هذه النسبة العالية تؤكد أن سلوكيات الدفع لدى العملاء تمثل عائقًا رئيسيًا أمام انتظام التدفقات النقدية.

وجاء في المرتبة الثانية الأسباب القانونية (مثل صعوبة التقاضي) بنسبة ٣٩.٣٪، مما يشير إلى وجود معوقات تشريعية أو إجرائية تؤخر عملية استرداد المستحقات بشكل رسمي.

أما غياب الأنظمة التقنية فقد أشار إليه ٢٩.٥٪ من المشاركين، وهو ما يعكس الحاجة الملحة لتبني حلول تقنية تسهل إدارة التحصيل ومتابعة الذمم المدينة.

في المقابل، تمثلت بعض التحديات الداخلية في ضعف المتابعة الداخلية بنسبة ١٧.٢٪، وعدم وجود قسم تحصيل مستقل بنسبة ١٠.٧٪، ما يشير إلى قصور في البنية التنظيمية والإدارية في بعض الشركات.

تُبرز هذه النتائج الحاجة إلى معالجة التحديات من جوانب متعددة تشمل العملاء، والهيكل الداخلية، والتحول الرقمي، والتشريعات.

٣-٢-٥ تحليل الأسئلة المفتوحة

في إطار جمع البيانات النوعية الداعمة للتحليل الكمي، تضمّن الاستبيان سؤالاً مفتوحاً موجهاً إلى المشاركين، نصّه:

"برأيك، ما الإجراءات التي يمكن أن تُحسن من كفاءة التحصيل المالي في شركتكم؟"

وقد أتاحت طبيعة هذا السؤال الفرصة للمشاركين للتعبير بحرية عن تجاربهم وتصوراتهم العملية، مما ساعد في الكشف عن أبعاد إضافية لا يمكن رصدها من خلال الأسئلة المغلقة فقط. وبمراجعة وتحليل الإجابات الواردة، أمكن تصنيف المقترحات ضمن عدد من المحاور الرئيسية، كما يلي :

١. المتابعة المستمرة والدورية

تُعد "المتابعة" أكثر المحاور تكراراً في إجابات المشاركين، حيث أكد عدد كبير منهم على أن التحصيل الفعال يرتبط ارتباطاً مباشراً بالمتابعة الدورية والمستمرة للعملاء، سواء كانت متابعة يومية أو شهرية أو من خلال فرق مخصصة. ويعكس هذا الطرح إدراكاً لأهمية المتابعة كأداة رقابية وتواصلية في الحد من تأخر السداد .

٢. تطوير الأنظمة الإلكترونية

أشار العديد من المشاركين إلى الحاجة إلى أنظمة إلكترونية متقدمة تساعد في أتمتة الفواتير، تتبع الذمم المدينة، والربط بحسابات العملاء. كما وردت اقتراحات باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بسلوك العملاء وتعزيز فعالية إجراءات التحصيل .

٣. التحفيز المادي لموظفي التحصيل

اقترح عدد من المشاركين منح عمولات أو مكافآت مالية لموظفي التحصيل، بهدف تشجيعهم على تحقيق نتائج أفضل، وخلق بيئة تنافسية تسهم في تسريع وتيرة التحصيل وتحسين مؤشرات الأداء المالي .

٤. الإجراءات القانونية والضمانات

من أبرز المقترحات في هذا المحور: تحويل العقود إلى سندات لأمر أو تفعيل استخدام خطابات الضمان البنكي في حال تراكم المديونيات أو تكرار التأخر في السداد، وهو ما يشير إلى رغبة في تعزيز الجوانب القانونية لعملية التحصيل .

٥. اختيار العملاء بعناية

أبدى بعض المشاركين توجهاً نحو التركيز على انتقاء العملاء بعناية قبل بدء التعامل التجاري، معتبرين أن تقليل المخاطر يبدأ من تقييم العميل ومدى التزامه المالي قبل البيع أو تقديم الخدمة .

٦. توظيف الكفاءات

طرح بعض الإجابات أهمية استقطاب موظفين ذوي كفاءة عالية في مجالات التحصيل، التسويق، والإدارة المالية، نظراً لما لذلك من دور مباشر في تنظيم ومتابعة العمليات التحصيلية باحترافية .

٧. تطوير السياسات والإجراءات

دعا بعض المشاركين إلى وضع سياسات تحصيل صارمة ومحددة، تشمل جداول زمنية واضحة للسداد، وآليات تصعيد عند التأخير، وتحديد مسؤوليات كل قسم داخل الشركة فيما يتعلق بالتحصيل .

٨. استخدام التكنولوجيا الحديثة

إضافة إلى الأنظمة الإلكترونية التقليدية، وردت اقتراحات باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة في تحليل بيانات العملاء، وأتمتة إجراءات التحصيل، وتحسين التنبؤ بالتدفقات النقدية .

يعكس تنوع الإجابات ثراء تجارب الشركات وتفاوت مستوى نضجها المؤسسي في إدارة التحصيل المالي. كما أن تكرار بعض المحاور - مثل المتابعة المستمرة وتطوير الأنظمة - يشير إلى وجود إدراك واسع بأهمية العوامل التنظيمية والتقنية في تحسين الكفاءة المالية. وفي المقابل، فإن وجود بعض الردود التي أفادت بعدم وجود إجراءات واضحة أو عدم الحاجة لتحسينات، يسلط الضوء على فجوة محتملة بين الشركات من حيث الممارسات والسياسات المتعلقة بالتحصيل.

٣-٣ مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة) Discussion of the results (related to the study hypotheses

استنادًا إلى نتائج الاستبيان التي تم عرضها وتحليلها في القسم السابق، يمكن مناقشة مدى دعم هذه النتائج لفرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية، وذلك كما يلي:

٣-٣-١ مناقشة الفرض الرئيس الأول: العلاقة بين كفاءة تحصيل المستحقات المالية والاستقرار المالي أظهرت نتائج الاستبيان بوضوح وجود علاقة قوية ومباشرة بين كفاءة تحصيل المستحقات المالية ومستوى الاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص، وهو ما يدعم فرضية الدراسة البديلة H_{11} ، ويرفض فرض العدم H_{01} .

فقد بينت النتائج، مثل وجود قسم مستقل للتحصيل في أغلب الشركات (٨٧.٨٪) واستخدام برامج محاسبية متطورة (٧٥.٦٪)، إلى جانب وجود سياسة ائتمان واضحة لدى ٨٨.٤٪ من الشركات، أن هناك اهتمامًا فعليًا بتحسين كفاءة التحصيل، مما ينعكس إيجابيًا على السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية.

كما تدعم نتائج التحليل الفرعي لفرضيات التأثيرات المختلفة، مثل تأثير متوسط فترة التحصيل ونسبة الذمم المدينة المتعثرة على التدفقات النقدية والاستقرار المالي، حيث أشار أغلب المشاركون إلى أن فترة التحصيل المتوسطة تتراوح بين ٣٠ إلى ٦٠ يومًا مع تأثير واضح على السيولة (٦٥.٩٪ يرون التأثير كبيرًا جدًا).

٣-٣-٢ مناقشة الفرض الرئيس الثاني: العلاقة بين الإجراءات الإدارية الداخلية وكفاءة تحصيل المستحقات المالية

تشير النتائج إلى وجود علاقة دالة إحصائيًا بين الإجراءات الإدارية الداخلية وكفاءة تحصيل المستحقات المالية، ما يدعم الفرضية البديلة H_{12} ويرفض H_{02} .

فعلى سبيل المثال، تقديم الحوافز للعملاء للسداد المبكر (٦٩.٧٪ من الشركات) يُعزز من معدلات السداد وتقلص فترة التحصيل، كما أن المتابعة الدورية واستخدام التقنيات المحاسبية يساهمان في تحسين مؤشرات التحصيل وخفض نسب التعثر، وهو ما يتوافق مع فرضيات التأثير الفرعية.

٤-٣ التحديات والمعوقات المؤثرة في التحصيل المالي) The challenges and (obstacles affecting financial performance

تؤكد نتائج الدراسة على وجود عدة تحديات رئيسية تواجه الشركات في تحصيل مستحقاتها، أهمها تأخر العملاء في السداد (٨٩.٣٪)، ما يشكل عائقًا حقيقيًا أمام انتظام التدفقات النقدية والاستقرار المالي.

إضافة لذلك، تعيق الجوانب القانونية وعدم وجود بنية تنظيمية قوية في بعض الشركات (مثل عدم وجود قسم مستقل للتحصيل في ١٠.٧٪) كفاءة التحصيل.

هذا يستدعي من الشركات اعتماد سياسات تحصيل أكثر صرامة، وتبني تقنيات حديثة وإجراءات إدارية منظمة، بهدف تعزيز كفاءة إدارة الذمم المدينة وتحقيق استقرار مالي مستدام.

٣-٥ توصيات بناءً على نتائج الدراسة (Recommendations based on the study results)

استنادًا إلى المناقشة السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

- تعزيز دور قسم التحصيل المستقل وتزويده بالموارد والأدوات اللازمة.
- تطوير سياسات ائتمان واضحة وتفعيلها بصرامة.
- تقديم حوافز مالية للعملاء لتشجيع السداد المبكر.
- تبني أنظمة محاسبية وبرامج تقنية متقدمة لمتابعة الذمم المدينة.
- التعامل الجدي مع الديون المتعثرة من خلال إجراءات قانونية فعالة.
- تعزيز الرقابة الإدارية من خلال مراجعات دورية لحسابات العملاء.

الفصل الرابع:

الخاتمة والنتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية المقترحة

٤-١ النتائج

توصلت الدراسة من خلال تحليل بيانات الاستبيان إلى مجموعة من النتائج التي تسلط الضوء على واقع تحصيل المستحقات المالية في شركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية. وقد أظهرت هذه النتائج علاقات واضحة بين كفاءة التحصيل المالي وعدة عوامل مؤثرة في الاستقرار المالي، من بينها السيولة النقدية، السياسات الائتمانية، استخدام التقنية، وجود الأقسام المتخصصة، ونسبة الذمم المتعثرة. وفيما يلي عرض لأبرز النتائج التي تم التوصل إليها:

١. أثر التحصيل على السيولة النقدية:
أشار ٦٥.٩٪ من المشاركين إلى أن فعالية التحصيل تؤثر "بشكل كبير جدًا" على تدفق السيولة النقدية داخل الشركة. الشركات التي تمتلك سياسات تحصيل قوية تقل احتمالية مواجهتها لأزمات سيولة مفاجئة.
٢. السياسات الائتمانية والتحفيز:
٨٨٪ من الشركات التي شملتها العينة تطبق سياسات ائتمان واضحة ومكتوبة، مما ساهم في تقليل نسب التعثر ٥٦٪. من الشركات تقدم حوافز للعملاء للسداد المبكر، مثل الخصومات أو التسهيلات.
٣. التقنية في التحصيل:
٧٥.٦٪ من المشاركين أكدوا استخدام برامج محاسبية لمتابعة الذمم المدينة، مما ساعد على سرعة التحصيل وتقليل الأخطاء .
٤. أثر الذمم المتعثرة:
أظهرت الدراسة أن هناك علاقة سلبية مباشرة بين نسبة الذمم المتعثرة والاستقرار المالي. ارتفاع الذمم المتعثرة يؤدي إلى تراجع في المؤشرات المالية مثل نسبة السيولة، ونسبة الملاءة، ويزيد من الاعتماد على التمويل الخارجي .
٥. وجود قسم تحصيل مستقل:
وجود قسم تحصيل داخل الشركة يُعزز بشكل ملحوظ من قدرة الشركة على استرداد مستحقاتها وتقليل فترة التحصيل.

٤-١-١ مناقشة النتائج

١. الفرضية الأولى: العلاقة بين كفاءة التحصيل والاستقرار المالي
النتائج أكدت صحة هذه الفرضية، حيث تبين أن الشركات ذات كفاءة التحصيل المرتفعة تمتلك سيولة نقدية أفضل، وملاءة مالية أعلى، كما تعتمد بدرجة أقل على القروض قصيرة الأجل. تدني كفاءة التحصيل يؤدي إلى ضعف في القدرة على الوفاء بالالتزامات التشغيلية، ويزيد من مخاطر الإفلاس، حتى في حال تحقيق أرباح محاسبية .
٢. الفرضية الثانية: دور الإجراءات الإدارية الداخلية
أظهرت النتائج أن السياسات الداخلية مثل وجود نظام محاسبي، ومراجعة دورية للذمم، وحوافز للعملاء، كلها تسهم بشكل واضح في تعزيز كفاءة التحصيل. الشركات التي تفتقر لهذه الإجراءات تعاني من نسبة ديون معدومة أعلى، وفترات تحصيل أطول، ما يضعف الاستقرار المالي .
٣. التحصيل الرقمي والتحول التقني
النتائج أبرزت الدور الفعال للتحول الرقمي في تحسين كفاءة التحصيل، سواء من خلال الأتمتة أو استخدام الذكاء الاصطناعي في مراقبة الذمم ومتابعة العملاء .
٤. التحديات
من أبرز المعوقات التي أشار إليها المشاركون: ضعف ثقافة الالتزام المالي لدى بعض العملاء، الإجراءات القانونية البطيئة، وغياب تحليل ائتماني مسبق.

٤-٢ الخاتمة

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، يتضح أن عملية تحصيل المستحقات المالية ليست مجرد وظيفة إدارية روتينية، بل تمثل ركيزة استراتيجية تؤثر بشكل مباشر على استقرار الشركات مالياً وعملياً. التحصيل الفعال يُسهم في تدعيم السيولة، تقليل المخاطر، رفع القدرة على الاستثمار، وتحقيق الاستدامة في الأداء المالي.

تؤكد الدراسة أن ضعف كفاءة التحصيل يؤدي إلى سلسلة من المشكلات المالية التي قد تعيق نمو الشركة، وتزيد من اعتمادها على مصادر تمويل خارجية مكلفة. بينما إدارة التحصيل بفعالية تُمكن المنشآت من بناء مراكز مالية قوية، وتمنحها مرونة في التعامل مع الأزمات.

وعليه، فإن تحسين سياسات التحصيل وتحديثها يجب أن يكون من أولويات إدارات الشركات، لا سيما في ظل البيئة الاقتصادية المتغيرة والمتطلبات المتزايدة لتحقيق التوازن المالي والتوسع المستدام.

٤-٣ التوصيات

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي أوضحت وجود علاقة جوهرية بين كفاءة تحصيل المستحقات والاستقرار المالي في شركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، تقدم الباحثة مجموعة من التوصيات العملية التي تهدف إلى تحسين منظومة التحصيل وتعزيز الوضع المالي للشركات. وقد تم بناء هذه التوصيات على ضوء التحليل الإحصائي والميداني، وبما يتماشى مع التحديات المعاصرة التي تواجه بيئة الأعمال السعودية. وفيما يلي أبرز التوصيات المقترحة:

١. إنشاء أقسام متخصصة في التحصيل:

يُصح بتخصيص وحدة أو قسم مستقل داخل الهيكل التنظيمي يتولى مهمة إدارة الذمم والتحصيل، مزود بكوادر مؤهلة ونظم حديثة .

٢. تبني سياسات ائتمانية مكتوبة:

يجب أن تضع الشركات سياسات مكتوبة تُنظم العلاقة مع العملاء، تتضمن شروط الدفع، مدد التحصيل، وإجراءات التعامل مع المتأخرين .

٣. التحول الرقمي الكامل في التحصيل:

اعتماد نظم محاسبية متكاملة مزودة بأدوات تحليل ذكية لمتابعة الذمم، إصدار التذكيرات، وجدولة التحصيل .

٤. تحفيز العملاء للسداد المبكر:

تقديم خصومات أو خدمات إضافية للعملاء الذين يلتزمون بالدفع قبل الموعد، مما يسهم في تقليل فترة التحصيل .

٥. تعزيز التعاون بين الأقسام المالية والقانونية:
- لتسريع إجراءات التحصيل القانوني في حالة التعثر، وضمان استرداد المستحقات وفق الإطار القانوني السعودي .
٦. تحديث بيانات العملاء باستمرار:
- ضرورة تحديث ملفات العملاء والتحقق من صحتها لضمان فاعلية المتابعة والتحصيل .
٧. إعداد تقارير دورية لمراقبة أداء التحصيل:
- تقارير تحتوي على مؤشرات مثل (نسبة الذمم المتعثرة، متوسط فترة التحصيل، معدل دوران الذمم)، تُعرض على الإدارة العليا لاتخاذ قرارات استراتيجية .
٨. تدريب مستمر للموظفين:
- على مهارات التفاوض، استخدام البرامج المحاسبية، والتعامل مع العملاء المتعثرين بأسلوب احترافي.

٤-٤ الدراسات المستقبلية المقترحة

- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وبالنظر إلى بعض الحدود المنهجية والمكانية والموضوعية التي اتسم بها البحث، تُقترح عدة اتجاهات لدراسات مستقبلية يمكن أن تُسهم في تعميق الفهم حول العلاقة بين التحصيل المالي والاستقرار المالي في بيئات متنوعة. ومن أبرز هذه المقترحات :
١. إجراء دراسة مقارنة بين الشركات في القطاعين العام والخاص لفحص الفروق في سياسات وإجراءات التحصيل وتأثيرها على مؤشرات الأداء المالي والاستقرار .
 ٢. استخدام نماذج تحليل إحصائي متقدمة مثل تحليل المسار (Path Analysis) أو النمذجة الهيكلية (SEM) للتحقق من العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات الدراسة، وتحديد المتغيرات الوسيطة والمؤثرة .
 ٣. توسيع نطاق العينة ليشمل قطاعات اقتصادية متنوعة مثل القطاع الصناعي، والخدمي، والتقني، بما يسمح بتعميم النتائج بصورة أوسع .
 ٤. إجراء دراسات نوعية (Qualitative Studies) عبر مقابلات معمقة مع مديري الإدارات المالية أو التحصيل داخل الشركات لاستكشاف التحديات التشغيلية والإدارية من منظور ميداني أعمق .
 ٥. دراسة دور التحول الرقمي والتحصيل الإلكتروني في دعم استدامة التدفقات النقدية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في المملكة العربية السعودية .
 ٦. تحليل العلاقة بين ثقافة الالتزام المالي لدى العملاء والتحصيل الفعلي، من خلال دراسات سلوكية أو اجتماعية تدمج بين البعد الاقتصادي والنفسي.

المراجع :

١. ابن دين، آ.، ومطاي، ع. ق. (٢٠١٩). تحليل مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفية: دراسة تطبيقية حالة الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ١٢ (٢)، ٩٠-١٠٥.
٢. العامري، م. ع. إ. (٢٠١٠). الإدارة المالية المتقدمة. الإمارات العربية المتحدة: إثراء للنشر والتوزيع.
٣. البنك المركزي السعودي. (٢٠٢٤). تقرير الاستقرار المالي. تم استرجاعه بتاريخ ١٥ مايو ٢٠٢٥ من <https://www.imf.org/ar/Publications/GFSR>
٤. الكنداري، ع. (٢٠١٢). تحصيل الديون الضريبية. منشورات مجلة الحقوق.
٥. بعيو، م. م.، عبد السلام، ر. ط.، والجبو، إ. ر. (٢٠٢٠). أثر التدفق النقدي الحر على الأداء المالي للشركات. مجلة البحوث الأكاديمية في العلوم التطبيقية، ١٦، ٣٦-٤٥.
٦. توفيق، ه. ت. (٢٠١٥). قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. مجلة جامعة زاخو، ٣ (٢)، ١-٢٤.
٧. زحاف، م. (٢٠٢٠). دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
٨. سليمان، أ. س. ع. (٢٠٢٠). قياس الاستقرار المالي للبنوك العربية: دراسة مقارنة JCES، ١١ (4)، 25.1-
٩. شركة الوادي القابضة. (٢٠٢٢). تحصيل الديون والتحديات القانونية. تم استرجاعه بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٢٥ من <https://alwadiholding.com/aw-qatar/ar/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA/>
١٠. صندوق النقد العربي. (٢٠١٩). موجز سياسات - العدد الثاني: تعزيز التحصيل المالي في الدول العربية. أبوظبي: صندوق النقد العربي.

[https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2024-10/___%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%20%20\(%D9%85%D8%AD%D8%A](https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2024-10/___%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%20%20(%D9%85%D8%AD%D8%A)

[F%D8%AB%20%D8%A8%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%2026
%20%D8%B3%D8%A8%D8%AA%D9%85%D8%A8%D8%B1%202024\).pdf](https://www.qoyod.com/ara/%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84/)

١١. عبد الغني، ب. ع. (٢٠١٦). الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وأثرهما على أداء السياسة النقدية (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر، الجزائر.
١٢. قيود. (٢٠٢٣). خطوات إدارة التحصيل: طريق المؤسسات والمنشآت إلى الاستقرار المالي. تم استرجاعه من

[https://www.qoyod.com/ara/%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-
%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84/](https://www.qoyod.com/ara/%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84/)

١٣. قيود. (٢٠٢٣). ما هو مفهوم التحصيل؟ مدونة قيود. تم استرجاعه من

[https://blog.qoyod.com/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-
%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84](https://blog.qoyod.com/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84)

١٤. منير، إ. ه. (٢٠٠٨). الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات (الطبعة الثانية). مصر: دار منشأة المعارف .

References

1. Alalami, A., & Hakim, S. (2021). The Impact of Account Receivable in Companies' Value: A Study of Saudi Companies (Radwa Trading Company). <https://archives.palarch.nl/index.php/jae/article/view/8656>
2. Beveron Technologies. (2024, October 4). Case Study: How Saudi Companies are Transforming Their Accounts Receivable Processes. Beveron Technologies.'
3. Kouaib, A., & Bu Haya, M. I. (2024). Firm Performance of Saudi Manufacturers: Does the Management of Cash Conversion Cycle Components Matter? *Journal of Risk and Financial Management*, 17(1), 16. <https://www.mdpi.com/1911-8074/17/1/16>
4. Kouaib, A., & Bu Haya, M. I. (2024). Firm Performance of Saudi Manufacturers: Does the Management of Cash Conversion Cycle Components Matter? *Journal of Risk and Financial Management*, 17(1), 16. <https://www.mdpi.com/1911-8074/17/1/16>
5. Martínez-Carrascal, C. (2010). Cash holdings, firm size and access to external finance: Evidence for the euro area. *European Central Bank Working Paper Series No. 1106*.
6. Nnadi, M., Surichamorn, V., Jayasekera, R., & Belghitar, Y. (2022). Empirical analysis of debt maturity, cash holdings and firm investment in developing economies. *International Journal of Finance & Economics*, 27(3), 3345–3372.
7. Ozkan, A., & Ozkan, N. (2004). Corporate cash holdings: An empirical investigation of UK companies. *Journal of Banking & Finance*, 28(9), 2103–2134.

8. Saxena, V., & Sahoo, S. (2023). What drives corporate cash holdings in MSMEs? Evidence from India. *Managerial Finance*, 49(2), 291–314.
9. Sun, Q., Yung, K., & Rahman, H. (2012). Earnings quality and corporate cash holdings. *Accounting & Finance*, 52(2), 543–571.